الجمعة 22 كانون الثاني 2021
العدد 4252 السنة الخامسة عشرة
Vendredi 22 Janvier 2021 nº 4252 15ème année

20 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

الحدث

خميس بغداد الدامي: انتعاش آمال وَرَثة الاحتلال

12

«تحويلات سلامة»: تحقيقات سويسرا تشمل احتمال ضلوع مصارفها في «غسل الاموال»

الخناق يشتد حول الحاكم [2]

هافيا الدواء تبتزّ الصيادلة والمرضى

[6 ـ 7]

رغم أن الدواء لا يزال مشمولاً بالدعم الحكومي، تعمل شركات وأصحاب الأدوية على إلزام الصيادلة بشراء أصناف لا يحتاجها مع كل «طلبية» (هيثم الموسوي)

المشهد السياسي

«تحويلات سلامة»: تحقيقات سويسرا تشعل احتمال ضلوع مصارفها في «غسل الأموال»

الخناق يشتد حول الحاكم

تفاعلت قضية الطلب الرسمي السويسري المساعدة القضائية اللبنانية في تحقيق جار حول شبهة اختلاسات وغسيل أموال في مصرف لبنان. وقد ورد ذلك في طلب رسمي حملته السفيرة السويسرية في بيروت مونيكا شمودز كيرغوز، الى وزيرة العدل ماري كلود نجم قبل أسابيع قليلة. وهو يطلب يقع في 22 صفحة يتضمن تفاصيل كثيرة تركز على متابعة طريق تحويلات مالية خرجت من مصرف لبنان الى حسابات تخص رجا سلامة (شقيق الحاكم) وماريان حويك (مساعدته الرئيسية) خلال سنوات سابقة.

وتبين لمصادر معنية ان التوجه المباشر من السفيرة الى وزيرة العدل كان هدفه الحفاظ على سرية الملف. وإن هذا ما دفع حكومتها الى عدم إرساله بالطريقة التقليدية أي من خلال مراسلات تقوم بها وزارة العدل في سويسرا الى وزارة العدل في لبنان عبر وزارة الخارجية. لكن السفيرة نفسها كما وزيرة العدل تستغربان كيف أن الخبر انتشر بسرعة، ويجري الآن العمل على منع تسرب نص الطلب نفسه الى وسائل الإعلام.

> وبناءً على الطلب، قامت وزيرة العدل بإحالة الملف الى النائب العام التمييزي القاضي غسان عويدات، والذي سبق أن تلقّى طلبات كثيرة مشابهة، وحصل أن تم تجاهل طلبات «غير موثوقة» أو واردة من «جهات غير موثوقة»، ولا تخص سلامة وحده. لكن طبيعة الملف الموجود يشير الى معطيات «خطيرة» بحسب أحد المسؤولين البارزين، والذي قال إن مصرفاً في سويسرا أجرى عملية تدقيق في حوالات مالية بناءً على طلب «جهة ما». وأنه وصل الى خلاصات تفترض الحصول على أجوبة مباشرة من الشخص المعني (أي سلامة وشقيقه ومساعدته) وأخرى من الجهات القضائية اللبنانية الرسمية. وهو ما حتم إحالة نتائج هذا التحقيق الى القضاء السويسري الذي قرر بعد مراجعة الملف طلب المساعدة القضائية من لبنان.

> التقرير الذي فتحت النيابة العامة السويسرية التحقيق بناءً عليه، اعدّ سنة 2016 بناءً على طلب «جهات سيادية» فرنسية

> كل تجارب الماضي كانت تؤكد ان الاميركيين كما الاوروبيين لم يضعوا يوماً سلامة نصب اعينهم كهدف بحدّ ذاته

وبحسب الآلية، فإن على النائب التمييزي، وبعد الاستماع الى حاكم مصرف لبنان، إعداد لائحة أسئلة وإرسالها الى هيئة التحقيق الخاصة عبر مفوض الحكومة، الأمر الذي قد يفرض روتيناً يسمح حتى بتدخل سياسي، علماً بأن المعضلة الأخرى المتعلقة بكون سلامة هو نفسه رئيس هيئة التحقيق الخاصة، تتم معالجتها من خلال تولي نائبه وسيم منصوري المهمة، حيث إن سلامة سبق أن فوّضه بتولي مهمات نيابة عنه.

(هيثم الموسوي)

الملف من الأجهزة الأمنية، ولا سيّما الجيش اللبناني والجمارك، تفتيش كل مستوعب سيتم إنزاله في مرفأ بيروت على حدة، للتأكد من خلوّه من مادة الصودويوم سيلفايد أو أي مواد كيميائية أخرى ملتهبة أو خطرة». بيان أعجب عضو تكتل «الجمهورية القوية»، الذي طمأن الى جدية الجيش في التعامل مع الأمر، لكن الهدف من التسريب تحقّق، وهو التوظيف السياسي.

حمولة خطرة. وجهة محسومة. مصدر أكيد. معادلة سادت خلال 24 ساعة من بعد البيانات، قبل أن يضرب السفير الصيني في بيروت أحد أضلعها، نافياً في تغريدة له على موقع «تويتر» أن تكون الباخرة تخصّ دولته، قائلاً «ليست صينية ولم ترسُ في موانئ صينية خلال رحلتها»، علماً بأن مراسلة وزارة الأشغال التي أشارت إليها عكر ذكرت بأن الباخرة آتية من الصين (بحسب ما تؤكده الوثائق الموجودة لدى وزيرالدفاع).

رغم توضيحات عكر، تحوّلت خبرية عقيص الى مادة هي بالنسبة إلى كثيرين فرصة للتسويق ضد طرف، وخاصة إذا ما كانت الجماهير مهيأة لتقبّل أخبار مماثلة. وهكذا حصل. بدأت الاتهامات الى حكومة الرئيس حسان دياب بأنها تحوّل مرفأ بيروت الى محطة لنقل المتفجرات لحساب سوريا. وبين نيترات الأمونيوم ومادة الصوديوم، استكملت الحملة عن أوجه استخدامها بالحسم أنها من أجل ارتكاب جرائم، علماً بأن المادة نفسها وبحسب مواقع متخصصة تستخدم في عمليات صناعية متعددة. أما الأهم فهو الإشارة إلى أن الدولة اللبنانية تساهم في كسر العقوبات على سوريا من خلال التحايل على قانون قيصر.

يوم أمس، أعطى وزير المالية غازي وزني توجيهاته إلى المجلس الأعلى للجمارك بتسهيل عمل تفريغ حمولة الباخرة «ماشا»، باستثناء المستوعبات التي تحتوي على مادة الصوديوم سالفة الذكر واتخاذ ما يلزم لجهة تطبيق النصوص القانونية الجمركية والمنصوص عليها في قانون الجمارك. ثم وقّع وزير الأشغال في حكومة تصريف الأعمال ميشال نجار وثيقة إحالة (حصلت «الأخبار» على نسخة منها) تسمح بدخول الباخرة مع تقديم تعهّد من الوكيل البحري بعدم إنزال المستوعبات العشرة التي تحتوي على مادة الصوديوم وتقديم مانيفست جديد

> تحويل كلّ المستوعبات إلى التفتيش الإلزامي للتأكّد من خلوّها من مادة الصوديوم

لجميع السلطات المختصة لا يتضمن الحاويات المذكورة. ومن ضمن شروط السماح بدخولها، الطلب من مديرية الجمارك تحويل كلّ المستوعبات الى المسار الأحمر (التفتيش الإلزامي) للتأكد من خلوّها من مادة الصوديوم أو أي مواد كيميائية أخرى، كما قال نجار لـ«الأخبار». بذلك يكون الملف قد خرج من عهدة الجيش الذي أكدت مصادره أن مهمته محصورة بالإشراف والتأكد من عدم تفريغ المستوعبات العشرة، فالباخرة تضمّ حوالى 440 مستوعباً، وهي كانت حتى ليل أمس لا تزال متوقفة في منطقة الحماية، ومن المتوقع أن تبدأ بتفريغ حمولتها اليوم.

لكن من أين أتت الباخرة، وماذا تحمل في مستوعباتها؟

السفينة برتغالية وتحمل العلم البرتغالي. هذا ما قالته مصادر على اتصال بالسفارة الصينية في بيروت، ويؤكده موقع «vessel finder» المعني بحركة المرور البحري. المصادر استغربت اسم دولة الصين في هذا الموضوع. فيما أكدت مصادر وزارة الدفاع أن «الباخرة انطلقت من الصين، لكنها مرّت بمرافئ عدة وباتت تحمل علم البرتغال».

ما أحاط بأمر الباخرة ماشا، يقود إلى:

السؤال عن الهدف من وراء تسريب خبر الباخرة وتوظيفه سياسياً من أجل خدمة حملة منظّمة بدأت بعد تفجير المرفأ، ولا سيما أنّ تقارير عدة نشرت في الأسابيع الماضية تحدثت عن أن نيترات الأمونيوم التي انفجرت في مرفأ بيروت يوم 4 آب 2020، كانت مستوردة لحساب الدولة السورية، كما قال النائب وليد جنبلاط سابقاً.

قد تكون إثارة أمر الباخرة قد حصلت بمعزل عمّا فيها من حمولة. والسبب في هذه الإثارة يعود لكون الباخرة ستستكمل طريقها الى سوريا. وبالتالي فإن الخلفية التي انطلق منها النائب وتبعه عدد من الجهات المعروف موقفها من سوريا هو الهجوم على الحكومة اللبنانية والدولة اللبنانية واستنفار الخارج من خلال الإيحاء بأن لبنان يساهم في كسر الحصار عن سوريا وعدم الالتزام بقانون قيصر بهدف استجلاب المزيد من العقوبات. وهو ما قطعت عكر الطريق عليه ببيانها، وبعدما اقترحت فكرة تفتيش كل مستوعب سيتم إنزاله، بحضور أصحابه ووكلائه، قبل أن تتبنّاها الجهات المعنية الأخرى.

الباخرة انطلقت من الصين. لكنها مرّت بمرافئ عدة وباتت تحمل علم البرتغال (هيثم الموسوي)

تقرير

قضيّة الباخرة «ماشا»: ضجيج «لعيون» قانون قيصر

على رغم التوضيحات في ما خصّ باخرة «ماشا» والإجراءات التي ستتخذ، حقّق تسريب الخبر الهدف المطلوب. وهو التوظيف السياسي لخدمة حملة اتّهام الدولة بالتحايل على قانون قيصر والتواطؤ بنقل المتفجّرات إلى سوريا

ميسم رزق

قبل يومين، أطلق نائب «القوات اللبنانية» جورج عقيص مادة للسجال. في بيان له، أشار إلى «فضيحة»، باخرة تحمل موادّ كيماوية (كبريت الصوديوم) قادمة من الصين، فيها 10 مستوعبات، ومن المقرّر أن تمرّ من أحد المرافئ اللبنانية إلى سوريا عبر البرّ اللبناني. أرفق عقيص الخبر بأن «وزيرة الدفاع زينة عكر وافقت على تفريغ الباخرة». سارعت الأخيرة إلى التوضيح برّ قالت فيه إنها «تسلّمت مراسلة من وزارة الأشغال العامة والنقل بتاريخ 18 كانون الأول الجاري تتعلّق باستيراد مواد كيميائية إلى سوريا عبر المرافئ البحرية اللبنانية لنقلها الى أراضيها عبر الترانزيت بواسطة الباخرة (MSC MASHA 3) الآتية من الصين»، مشيرة الى أن «وزارة الدفاع الوطني وقيادة الجيش اللبناني وافقتا على تفريغ حمولة الباخرة بناءً على طلب وزارة الأشغال العامة والنقل بإدخال الباخرة مع منع إنزال المستوعبات العشرة التي تحتوي المواد الكيميائية وإبقائها على متنها، وفق آلية تقوم على سلامة، فإن «القلق» هو من احتمال أن يكون هنا قرار غربي بإطاحة طبقة سياسية بكاملها عن طريق إدانة سلامة. وهو أمر يظهر متناقضاً مع جهود العواصم الغربية لتركيز الضغط على حلفاء حزب الله حصراً. عدا عن أن كل تجارب الماضي تؤكد أن الأميركيين كما الأوروبيين لم يضعوا يوماً سلامة نصب أعينهم كهدف بحدّ ذاته.

ومع ذلك، فإنه يصعب فصل الموضوع بتوقيته عن السياق السياسي. الفرنسيون سبق أن طرحوا ضرورة إقالة سلامة وإجراء التدقيق في حسابات مصرف لبنان، إلا أنهم ووجهوا حينها بحماية سياسية أميركية لرجل واشنطن في القطاع المصرفي، عبّرت عنها بوضوح السفيرة الأميركية في بيروت، وبحماية طائفية عبّر عنها البطريرك بشارة الراعي. انتهت المحاولة الفرنسية لإقالة سلامة في ذلك الحين عند هذا الحدّ، رغم أن باريس كان لديها أكثر من مرشح لخلافته، ومنهم من الداخل اللبناني. بناءً عليه، فإن تحريك الملف في سويسرا، في الفترة الانتقالية الأميركية، لا يمكن النظر إليه إلا بوصفه محاولة جديدة على الأقل لإحراجه. فبعدما تبيّن للفرنسيين أنه لا يمكن إزاحة سلامة مع الحفاظ على ماء وجهه على خلفية إدارته للمصرف المركزي، يرمى الملف الذي يطاله هذه المرة شخصياً لإحراجه فإخراجه.

وما يعزز فرضية السياق السياسي لتحريك الملف القضائي اليوم أن التقرير الذي فتحت النيابة العامة السويسرية التحقيق بناءً عليه، أعدّ سنة 2016 عن تحويلات سلامة بناءً على طلب «جهات سيادية» فرنسية، بحسب معلومات «الأخبار». لكن السؤال المطروح، هل يتدخل الأميركيون مجدداً لحماية سلامة؟ وهل وجود شبهة جنائية حوله يسمح لهم بالتدخل مع سويسرا أو يردعهم؟

مع ذلك، فإن مصادر مطلعة على الموقف الفرنسي والأوروبي تنفي ضلوع فرنسا في قضية سلامة، لا سلباً لا إيجاباً، انطلاقاً من موقف فرنسي منكفئ عن الملف اللبناني بشقّيه المالي والسياسي.

في كل الأحوال، فإن الثابت في القضية، مهما كانت نتيجتها، أن الخناق اشتد حول رياض سلامة، الذي لم ينس في بيانه الاحتفاظ لنفسه «بحق الملاحقة القانونية بوجه جميع الذين يصرّون على نشر الشائعات المغرضة والإساءات التي تطالني شخصياً كما تسيء لسمعة لبنان المالية». في جميع الأحوال، ومهما كانت نتيجة التحقيق السويسري، فإن رياض سلامة تحوّل إلى مشتبه فيه، رسمياً، ومن قبل النيابة العامة السويسرية. هذه المرة، ومهما جيّش سلامة جنوده واتباعه والمستفيدين منه في السياسة والإعلام والمؤسسات الدينية، لن يكون في مقدور أي منهم إقناع أحد بأن النائب العام السويسري يتصرّف بناءً على كيدية سياسية لبنانية اعتاد سلامة التلطّي خلفها كلّما أثيرت في وجهه قضية، ولو كانت مدعّمة بالأدلة والوثائق، كما في الهندسات المالية على سبيل المثال لا الحصر.

(الأخبار)

قضية اليوم

فوضى عارمة تشهدها عملية إعداد التصاريح الضريبية للعام 2020. اعتماد الاقتصاد، على الأقل، على سعرين للدولار: سعر رسمي وآخر يحدده السوق، حوّل ميزانيات الشركات إلى ارقام لا تعبّر عن الواقع. قرارات وزارة المالية، وآخرها المتعلّق بتحديد الضريبة على القيمة المضافة على أساس السعر بالليرة، لا تكفي لتصويب الحسابات. المطلوب قانون يحدد أصول المعاملة الضريبية بصورة استثنائية لهذه السنوات... فلا يمنع حقاً عن الخزينة ولا يظلم المكلّفين

المحاسبون تائهون في فوضى التصاريح الضريبية: بابٌ لـ«تسوية» جديدة؟

(هيثم الموسوي)

إيلي الفرزلي

المحاسبون، إن كانوا يعملون في أقسام محاسبة أو في شركات متخصصة في المحاسبة والتدقيق، حائرون. كل ما اعتادوه في عملهم ليس صالحاً للتعامل مع حسابات 2020 و2021. سعر صرف الدولار كان ثابتاً لسنوات طويلة، لكنه منذ 2019 بدأ يتفلّت من سعره الرسمي. صار اليوم يساوي 600 في المئة من ذلك السعر. وهذا خلق ازدواجية محاسبية بين السجلات التي يفترض تسجيل الدولار فيها بحسب السعر الرسمي وبين السعر الفعلي للمبيع أو الشراء. عملت كل شركة على معالجتها بطريقة مختلفة. أيها الأصح؟ خلال عام كامل لم يكن أحد يملك الإجابة. حتى نقابة المحاسبين المجازين ظلت عاجزة عن الإجابة، إلى أن صدر قرار عن وزارة المالية يسمح بتسجيل العمليات بالسعر الفعلي، ومن دون الحاجة إلى مستندات لإثبات سعر شراء العملة الأجنبية. صدور المرسوم في اليوم الأخير من العام 2020، يعني أن أحكامه ستشمل حسابات 2021، خاصة أن حسابات العام الماضي قد أقفلت. قبل ذلك، عمدت غالبية الشركات إلى فتح حساب مؤقت لفروقات الصرف. هذا الخيار حلّ مشكلة الفوترة على سعر 1500 ليرة والتحصيل على سعر السوق، من دون أن يتضح إذا ما كان هذا الحل سليماً. البعض وضع الفارق في حساب المشتريات أو المبيعات، فيما عمدت شركات أخرى إلى مضاعفة السعر بالدولار الرسمي ليعادل السعر المدفوع بالدولار الفعلي. كل ذلك أدى إلى فوضى عارمة ونتائج محاسبية غير دقيقة ومضخّمة (أرباح طائلة)، ستنعكس حكماً في التصاريح التي يُفترض أن تقدّم إلى وزارة المالية في نهاية الشهر الحالي بالنسبة إلى الربح المقطوع، وفي نهاية آذار بالنسبة إلى الشركات التي تصرّح على أساس الربح الحقيقي، وفي نهاية شهر أيار بالنسبة إلى شركات الأموال.

حسابات 2021

يفترض أن تكون عمليات العام الحالي أكثر انتظاماً (من دون أن يعني ذلك أنها ستكون سليمة، خاصة إذا كانت مرتبطة بحسابات مفتوحة في العام الفائت). فقد اتفق على تطبيق القرار 1/893 لناحية تسجيل العمليات بسعرها الفعلي (سعر السوق) على أن يفتح حساب مستقل لعمليات تحويل العملة التي تتم في كل يوم. هذا يعني أن من لجأ إلى تسجيل الفوارق بين سعر الدولار المسجّل في العمليات المحاسبية وبين سعر المتداول في عمليات البيع في حساب فروقات التعامل مع الخلية التي استجدت، من دون أن يعني ذلك وجود عمليات صحيحة بشكل كامل وأخرى غير صحيحة. يؤكد نقيب المحاسبين سركيس صقر أن كل الحلول التي اعتمدت كانت مؤقتة، لكنه يعتبر أنه حتى الحل الذي طرحته وزارة المالية، وأتى بطلب من المجلس الأعلى للمحاسبة، يصنف في خانة المؤقت، وهو حكماً لن يؤدي إلى معالجة كل الفوضى العارمة التي ستشهدها الحسابات المقدمة إلى المالية.

باختصار، فإن الواقع هو على الشكل التالي: تستورد الشركة بضاعة بألف دولار على سبيل المثال. في الجمارك، تسجل كلفة هذه البضاعة بمليون و500 ليرة، ثم تُسجّل الرسوم الجمركية على أساس السعر الرسمي. تخرج البضاعة من الجمارك، فيبيعها التاجر لزبونه بـ1100 دولار، أي ما يقارب 9 ملايين ليرة. ثم يدفع الضريبة على القيمة المضافة عليها، على السعر الرسمي، أي ما يقارب 180 ألف ليرة، في حين أن الضريبة الواقعية يفترض أن تصل إلى مليون ليرة. في هذه الحالة لا يمكن ضمان إذا ما كان يحاسب زبونه بالضريبة على أساس 1500 ليرة أو على أساس السعر الفعلي. في الغالب، معظم الشركات في تعاملاتها بعضها مع بعض تحتسب الضريبة على القيمة المضافة على سعر 1500 ليرة. لكن المشكلة تتعلق بالمستهلك النهائي. إذا كانت السلعة مسعّرة بالدولار شاملة الضريبة، فإن ذلك يعني أن الضريبة تحصّل من المستهلك بالدولار النقدي، أي وفق سعر السوق، فيما يعمد بعض التجار إلى دفعها إلى الإدارة الضريبية وفق السعر الرسمي، محققين أرباحاً كبيرة على حساب الخزينة وعلى حساب المستهلك النهائي. هذه الحالة لا تنطبق على المبيعات بالليرة. في السوبرماركت على سبيل المثال، تضاف 11 في المئة إلى الفاتورة، التي يكون المستهلك قد دفعها على أساس السعر الفعلي للدولار. لتفادي هذه الازدواجية، أصدرت وزارة المالية «إعلاماً» يذكّر بوجوب التقيد بالمادة 25 من قانون حماية المستهلك، أي الالتزام بإصدار فواتيرهم بالليرة اللبنانية، بما فيها الضريبة على القيمة المضافة وتسليم المستهلكين هذه الفواتير.

حماية المستهلكين

يقول وزير المالية غازي وزني إن هذا التذكير يهدف إلى حماية المستهلكين من الغش الذي يمارس عليهم من قبل بعض التجار، وفي الوقت نفسه يعزز إيرادات الضريبة على القيمة المضافة. لكن في المقابل، فإن هذا الإعلام يطال أيضاً من كان يحاسب الزبون على أساس سعرين للدولار، سعر السوق بالنسبة إلى السلع التي يشتريها والسعر الرسمي بالنسبة إلى قيمة الضريبة. هؤلاء سيدفعون الضريبة مضاعفة 600 في المئة.

نقيب المحاسبين يؤكد أن التبليغ سيمنع المتربّحين من فارق الضريبة من الاستمرار في عملهم المخالف للقانون، لكنه يذكّر أن المرسوم 7308 للعام 2002 يسمح باعتماد العملة الأجنبية في عمليات البيع، ويفرض احتساب الضريبة على القيمة المضافة وفقاً للسعر الرسمي. وقد جاء في المادة 18 ما يلي: في حال كان ثمن الخدمة أو المال محدداً بعملة أجنبية، ومن أجل احتساب أساس فرض الضريبة أن يحول هذا المبلغ إلى الليرة اللبنانية وفقاً لسعر الصرف الرسمي المعتمد بتاريخ إتمام عملية تسليم المال أو تقديم الخدمة.

أصحاب هذا الرأي كثر. وهم يطالبون بدءاً من تحتسب الضريبة على القيمة المضافة بحسب سعر السوق، أن يصار إلى إلزام التجار بالالتزام بالقانون والسماح للمستهلك النهائي بدفع الضريبة بحسب السعر الرسمي، تحت طائلة الملاحقة. يعتبر هؤلاء أن الدولة لا يمكن أن تعتمد سعرين للضرائب والرسوم. فكما الرسوم الجمركية تدفع على سعر 1500 ليرة يفترض أن تدفع الضريبة على القيمة المضافة على أساس سعر نفسه.

بحسب قراءة صقر للإعلام الصادر عن «المالية»، فهو يعتبر أنه يشير إلى العمليات التي تجرى مع المستهلك النهائي، مستنتجاً أن العمليات التي تجرى بين الشركات مستثناة، وبالتالي بإمكانها الاستمرار في احتساب الضريبة على السلع والخدمات المسعّرة بالدولار على أساس 1515 ليرة. مصادر مختلفة تؤكد أن هذا الأمر لا يمكن أن يستوي، لأن الفاتورة الصادرة ستكون مخالفة بالشكل، انطلاقاً من أن التعميم يشير إلى تقويم السعر بحسب القيمة الفعلية، وبالتالي على الضريبة على القيمة المضافة

> هل تُستثنى المصارف من أي تسوية ضريبية؟
>
> «المالية» تواجه التلاعب بقيمة الـTVA

أن تساوي 11 في المئة من القيمة الفعلية للفاتورة، وأي اختلاف في هذه النسبة يعرّض صاحب الشركة المخالفة للغرامة.

اللافت أن أحداً لا يملك جواباً شافياً للطريقة الصحيحة في الاحتساب. حتى في المؤتمر الذي عقدته نقابة المحاسبة أول من أمس لشرح كيفية التعامل مع التعميم الأخير للوزارة (عبر تقنية الفيديو)، لم يسهم في إزالة الغموض الذي يكتنف عمل المحاسبين. الأخطاء ستكون هائلة بحسب العاملين في القطاع. فعلى سبيل المثال، لدى تسكير حسابات 2020، سيتبين أن الشركات التي كانت تملك مخزوناً اشترته على أساس 1500 ليرة للدولار حققت أرباحاً هائلة بالمقارنة مع شركات لم تكن تملك مخزوناً واشترت على السعر الجديد للدولار. لذلك يطالب صقر بإعادة تقويم المخزون، ثم الاكتفاء بتكليف الشركات بضريبة تضخم.

استمرارية وثبات

يذكّر صقر بأنه في المحاسبة، لتكون النتائج صحيحة لا بد من توافر عاملين: الاستمرارية والثبات. وبالتالي ما دامت الفوضى مستمرة، فإنه لا إمكانية لنتائج سليمة. ولذلك، فإنه تبعاً لتسجيل كل شركة لسعر الصرف في العام 2020، سيكون بالإمكان رؤية سجلات خاسرة لشركة حققت أرباحاً كبيرة، والعكس صحيح.

كل هذه الإشكالات يحيلها نقيب المحاسبين السابق أمين صالح إلى السلطة السياسية التي فشلت في مواجهة الأزمة ولا تزال. يعتبر أن الترقيع في حل المشاكل التي تواجه المحاسبين لا يكفي. ويقول إن المطلوب إصدار قانون يحدد أصول المعاملة الضريبية بصورة استثنائية لهذه السنوات... فلا يمنع حقاً عن الخزينة ولا يظلم المكلفين.

يخشى صالح أن يؤدي الإهمال المتمادي في معالجة المشاكل المتراكمة التي يعاني منها القطاع إلى فتح الباب لتسوية ضريبية تستفيد منها في النهاية المصارف التي حققت أموالاً طائلة من المال العام.

مسألة التسوية طرحت بالفعل من قبل المحاسبين. هؤلاء يطالبون بإجراء تسوية على الحسابات غير المدققة منذ العام 2016 حتى اليوم (يحق لوزارة المالية التدقيق في حسابات أي شركة خلال 5 سنوات من تصريحها عن الضريبة)، بحيث يسمح ذلك للشركات في إقفال دفاترها والتفرغ لتصحيح حسابات 2020، ثم الانطلاق في حسابات 2021 وفق قواعد واضحة. أما بالنسبة إلى المصارف، فلا ينفي صقر أن تكون أكثر المستفيدين من تسوية كهذه، ولذلك يشير إلى إمكان استثناء الشركات المالية من تسوية كهذه.

ديوان المحاسبة: التخمين العقاري على سعر السوق

في غياب التشريع الواضح، تسعى كل إدارة إلى معالجة أوضاعها بما أمكن. الدولار الرسمي صار وهماً. والاعتماد عليه يتقلّص يوماً بعد يوم. حتى المؤسسات الرسمية تتخلّى عنه تباعاً. سبق أن سمحت وزارة المالية للشركات بتسجيل حساباتها بحسب «السعر الفعلي» للدولار، ومؤخراً فرضت التسعير بالليرة اللبنانية، بهدف تجنّب تحصيل الضريبة على القيمة المضافة على السعر الرسمي للدولار. لكن قبلهما كانت البلديات ومن خلفها وزارة الداخلية تبحث عن إجابة على سؤال: أي سعر للدولار يتوجّب اعتماده في معاملات تخمين ثمن المتر البيعي للعقارات؟ هذا السؤال حوّلته وزارة الداخلية إلى ديوان المحاسبة في 15 أيلول الماضي، والأخير أصدر، في 24 كانون الأول 2020، رأياً استشارياً، دعا إلى «تخمين سعر المتر العقاري بالليرة اللبنانية سواء تناول الموضوع عقد البيع أو الشراء أو تسوية مخالفات البناء، وذلك وفقاً للأسعار الرائجة في السوق».

ترى مصادر متابعة أن رأي الديوان يعبّر عن استعجال الدولة زيادة إيراداتها من الضرائب والرسوم من دون إجراء أي دراسة علمية تحدّد فوائد ومضار إجراء كهذا على الاقتصاد. ويسأل المصدر: ماذا لو اشترى أحدهم أرضاً بشيك مصرفي بالدولار؟ ويضيف: بحسب رأي الديوان يُفترض أن يتم تقييم عقاره بالدولار السوقي، أي بما يزيد عن 100 في المئة من السعر المدفوع. فهل تعيد المصارف الوديعة بقيمتها السوقية، حتى يتم تقييم العقار على أساس هذا السعر، في الوقت الذي تقيّد فيه السحب حتى على 3900 بمبلغ محدود شهرياً، فيما يُفترض بمن يريد السحب أكثر أن يسحب على سعر 1500 ليرة؟

يعتبر رئيس الديوان محمد بدران أن الدولة اللبنانية لا علاقة لها بسعر الصرف، والبلدية هي قطاع عام ويفترض أن تسعّر بالعملة الوطنية. وأشار إلى أن هذا الأمر لطالما كان معمولاً به، لكن بسبب ثبات سعر الصرف كان البعض يغضّ النظر عن عملية التخمين. يقول إنه إذا لم يعتمد ذلك فإن حقوق البلديات ستضيع، إذ لا يعقل، على سبيل المثال، أن يكون سعر المتر بـ4000 دولار في منطقة، ثم يتم تحصيل الرسوم على اعتبار أن هذا المبلغ يساوي 6 ملايين ليرة فقط. هذا سيؤدي إلى إجحاف كبير بحق الدولة وعائداتها. يقول بدران، مشيراً إلى أنه «لا يجوز أن تتم تسوية مخالفات البناء إلا على السعر الحقيقي للعقار».

مع ذلك، يقرّ رئيس الديوان أن كل الإجراءات التي تنفّذ هي إجراءات موضعية، فيما المطلوب حلّ تشريعي واضح يُعالج الثغرات التي نتجت عن انهيار سعر صرف الدولار. لكنه يتوقع أن تستمر الفوضى التشريعية إلى حين استقرار سعر الصرف.

تنظيم التجمّعات ومكافحة الشغب
تجنّب استخدام العنف يستدعي كفاءات مفقودة

عمر نشابة

تتكاثر، منذ العام الماضي، مشاهد استخدام القوى العسكريّة والأمنيّة للضرب والعنف في تنفيذ مهامها، وآخرها في المطار، أول من أمس، بين عسكريين مكلفين الحفاظ على الأمن وسائقي تاكسي المطار الذين كان يحتجّون ضد قرارات رسمية عدّوها استنسابية بحق العاملين في قطاع النقل أثناء الإغلاق العام.

حال من الفوضى والعراك والصراخ أمام المدخل الرئيسي للمطار، على مرأى المسافرين والزوار وهواتفهم التي نقلت مشاهد «الخبيط» والركل والضرب بأعقاب البنادق، وانقسم المعلّقون على مواقع التواصل الاجتماعي بين من دافع عن القوى العسكرية وهاجم المحتجّين «الزعران»، وبين من انتقد ظلم الدولة بحق المحتجّين وهاجم العسكريين بسبب قمع التحرك الاحتجاجي بالقوة والعنف.

لكن الموضوع الأساس أبعد من «مشكل» بين الجيش و«زعران»، أو «عراك» بين عسكريّ ومدنيّ، أو حتى «صدام» بين الدولة و«ميليشيات» كما وصفها بعضهم. بل يتعلّق بعجز أجهزة الدولة عن المعالجة بطريقة محترفة لا تُحدث بلبلة ولا تسيء لسمعة الجيش وتحوّله، بنظر بعض الناس، إلى قوة قامعة بحق كل مواطن يتجرأ على الاحتجاج.

صحيح أن حق الاحتجاج والتظاهر مكفول في الدستور. لكن هذا الحق ليس مطلقاً. وقد فرضت الحكومة إجراءات منع التجمعات للحدّ من انتشار فيروس كورونا في وقت تمر البلاد في وضع خطير صحياً يهدد حياة الآلاف. لكن اقتصار مفهوم التشدد لدى بعض الضباط على استخدام العنف يدل إلى تراجع في كفاءة هؤلاء الضباط. وهم، أساساً، في سلك عسكري يكلّف عادة مهامّ حربية ويُعوّل عليه لمواجهة العدو الخارجي والإرهاب، وليسوا مدربين، بالشكل الكافي مهنياً، لتولّي مسؤوليات تستدعي منهم التعامل مع مدنيين غير مسلحين. وقد تكررت مشاكل مماثلة خلال العام المنصرم عندما اضطر الجيش للنزول إلى الشوارع بسبب عجز قوى الأمن الداخلي عن تنظيم التجمعات بحجة نقص عديدها وعتادها.

إضافة إلى قيود «الإغلاق العام» الذي يمنع التجمعات، لم يبلّغ محافظ جبل لبنان (حيث موقع المطار) بعلم وخبر عن التحرّك الاحتجاجي كما يفرض القانون. فقررت قيادة أمن المطار (العسكرية) التي تخضع لإمرة وزير الداخلية (ضابط حربي) التعامل مع الموضوع بالطريقة التي تراها مناسبة. وبعد اتصالات للتأكد من أن المشاركين في الاحتجاج أمام مدخل المطار لا يحظون بدعم أي قوة مسلحة وأن الجميع رفع الغطاء عنهم، اتُّخذ قرار فضّ التحرك.

وهذا القرار في حد ذاته قانوني ومسؤول. غير أن المشكلة تكمن في «طريقة» تنفيذه.

في المشهد عشرات العسكريين باللباس والعتاد الحربي يتعاركون من مدنيين غير مسلحين في مكان مكتظ بالسيارات والمسافرين والعمال، وفي ظل ارتفاع الصراخ والشتائم في القاعة المخصصة للوافدين. وقد وصف بعض من كانوا موجودين ما حصل بـ«المَشكل الكبير»، بينما وصفه آخرون بـ«قمع الجيش لمجموعة زعران». وأياً يكن وصف ما حصل، فلا شك في أن المشهد مسيء للدولة اللبنانية ولوزارة الداخلية وجهاز أمن المطار التابع لها من نواحٍ عدة:

- مشهد أي صدام بين عسكريين باللباس والعتاد الحربي ومدنيين يصرخون بأنهم «يموتون من الجوع بسبب منعهم من العمل» قد يدفع معظم الناس إلى التضامن مع المدنيين وإدانة العسكر؛

- يمرّ لبنان بمرحلة عصيبة حيث يُتّهم وزراء ومدراء وضباط في الدولة اللبنانية، على نطاق واسع محلياً ودولياً، بالضلوع في جريمة خطيرة وقعت قبل أشهر في أحد مرافق الدولة الأساسية وأدت إلى قتل مئتي شخص وجرح الآلاف وتدمير جزء كبير من العاصمة. وبالتالي، فإن مشهد عراك بين الجيش ومدنيين على مدخل المطار قد يزيد من تشويه مكانة الدولة في لبنان؛

- وجود أسلحة في حوزة العسكريين خلال العراك زاد من الخطر الأمني على العسكريين أنفسهم، وعلى المدنيين والمسافرين. إذ يُخشى أن يقع السلاح على الأرض أو يمسّك به بطريقة ما تؤدّي إلى إطلاق الرصاص لا إرادياً. لحسن الحظ لم يحصل ذلك وإلا لكان عناصر جهاز أمن المطار قد تحوّلوا إلى التهديد الأكبر لأمن المطار؛

- لم يُجهّز العسكريون المكلّفون فضّ التجمّع الاحتجاجي بالعتاد المطلوب لمواجهة أي شغب محتمل. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن للباس الواقي والخوذة وظيفة أساسية تُضاف إلى وظائف حماية العسكر، وهي وظيفة ردعية في حال ارتفاع نسبة الغضب لدى المتظاهرين. إذ أن مجرد وجود شرطة مجهزة بعتادها الكامل (كان ممكناً مثلاً إحضار آلية لرش المياه إلى المكان) هو جزء من مهارات الاحتراف في عملية موازنة «التشدد والتراخي» (Escalation / De-escalation).

أمن المطارات المدنية عموماً، والأمن في قاعات الوصول والمغادرة والمداخل الأساسية خصوصاً، ليست عادة من مسؤوليات الجيش الذي يمكن الاستعانة به في حماية المطارات فقط لدى وجود خطر إرهابي وبشكل استثنائي ومؤقت. أما في لبنان، فقد قررت السلطة تكليف الجيش بكلّ ما يتعلق بالأمن، بما في ذلك التعامل مع المدنيين. وخُصصت قيادة أمن المطار بشكل دائم لضابط في الجيش وأنشئ جهاز عسكري يُعرف باسم جهاز أمن المطار.

ويسعى ضباط جهاز أمن المطار بالتعاون مع ضباط الأمن العام والأمن الداخلي والجمارك إلى تسيير المرفق العام بشكل آمن ومناسب، رغم بعض الخلافات السابقة بينهم. لكن هذا الجهاز يعاني من نقص في بعض الحاجات الأساسية التي تتيح له القيام بمهامه بنجاح ودقة، ومن دون إحداث بلبلة وفوضى. في الحد الأدنى، يمكن تحديد ثلاث كفاءات مطلوبة للحؤول دون تكرار ما حصل في المطار أول من أمس وهي:

- بما أن أحد أنجح سبل الحفاظ على الأمن يكمن في الاستعلام الدقيق والمعرفة المسبقة، لا بد أن تكون لجهاز أمن المطار عيون وآذان. ويشمل ذلك مدخل المطار والعاملين في قطاع نقل المسافرين. وكان يُفترض أن يعلم الضابط المسؤول باحتمال وقوع عراك في مدخل المطار قبل وقوعه واتّخاذ الإجراءات اللازمة لتجنّبه ومعالجة الأمر بالطريقة المناسبة، أي الطريقة التي لا تُحدث بلبلة وفوضى ويتخلّلها عنف مفرط.

- يُفترض كذلك أن يتمتّع ضباط جهاز أمن المطار بمهارات التفاوض وإيجاد الحلول وحلّ النزاعات. ويُفترض بوزارة الداخلية تسهيل مهام الضباط في حلّ النزاع من خلال تكثيف اتصالاتها وربما اقتراح الطلب من الحكومة تخصيص دعم إضافي لذوي الدخل المحدود الذين تضاعفت معاناتهم بسبب الإقفال العام. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الوزير والضابط والعسكري يتقاضى راتبه الشهري ويحصل على ضمان صحي وتعليم لأولاده (ولو غير كافٍ)، فيما معظم العاملين في قطاع نقل المسافرين مياومون لا يتقاضون راتباً شهرياً ولا يحصلون على أي ضمان لتعليم واستشفاء أولادهم.

- إذا استُنفدت كل مساعي التفاوض والمعالجة السلمية ووجد الضابط المسؤول نفسه مضطراً لاستخدام القوة فلا بدّ من استخدامها باحتراف وحذر وبإشراف القضاء المختص، وذلك لحماية نفسه والعسكريين وأمن المطار وسمعة الدولة والجيش بشكل عام.

ختاماً لا شك أن تجنّب البلبلة والفوضى لدى التعامل مع مواطنين غاضبين بسبب معاناتهم أمر ممكن إذا توفرت الإرادة الطيبة والنية الصافية للاتّكال على العقل واعتماد الاحتراف بدل العضلات والسلاح والعنف المفرط. وربما يقتنع، يوماً، بعض الضباط الذين يشغلون مواقع المسؤولية أن الأمن في لبنان ليس وظيفة حربية بل أمن اجتماعيّ واقتصاديّ قبل كل شيء. أما العنف فقد يجرّ مزيداً من العنف.

على الغلاف رغم أن الدواء لا يزال مشمولاً بالدعم الحكومي، «تفتقت» عبقرية الشركات وأصحاب المستودعات عن استراتيجية تسويقية تقوم على إلزام الصيدلي بشراء أصناف من المتممات أو المستحضرات مع كل دواء يطلبه لصيدليته

لا «بانادول» من دون معجون أسنان!

آخر «إبداعات» مافيا الدواء: سلّة متكاملة... take it or leave

راجانا حمية

يوماً بعد آخر، تتبيّن صعوبة أن تتوافر لأحد مختلة مافيا الدواء في لبنان. في كل مرّة، ثمة ابتكار جديد لأصحاب المستودعات وشركات استيراد الدواء ومحتكريه، لا للتخفيف عن المستهلكين ـ المرضى، وإنما لضمان أرباحهم التي يخافون خسارتها في ظل الأزمة الراهنة. لذلك، بدأ هؤلاء باكراً بتحصين أنفسهم، حتى قبل أن تبلغ الأزمة المالية ـ الاقتصادية الذروة، عبر تقنين تسليم أصناف كثيرة من الأدوية للصيدليات وتخزينها أو إعادة تصديرها إلى الخارج.

اليوم، تتواصل «عروضات» شركات الأدوية، وآخر «إبداعاتها» الـ«basket»... وهذه «سلّة» ابتكرتها بعض الشركات تلزم فيها الصيدلي الذي يطلب دواء معيّناً بأن يشتري معه أصنافاً أخرى (paramedical) أو مستحضرات تجميل أو غيرها. إما «السلّة» كاملة أو لا دواء. هذه هي المعادلة الجديدة التي تحاول المافيا إرساءها، والتي دفعت بالصيادلة إلى رفع الصوت، بعدما باتت الأزمة «عامة»، إذ إن أربعاً من الشركات الكبرى بدأت، عملياً، محاولة فرض هذه «الاستراتيجية التسويقية». «الجمعية الإسلامية للصيدلة» دعت الصيادلة إلى «رفض سياسة بعض الشركات التي تقوم بربط أصناف دوائية بأخرى وتمتنع عن تسليم أي من الأصناف إلا من ضمن سلّة تضمّ أصنافاً قد لا يرغب الصيدلي في الحصول عليها». وحضّت «الزملاء على عدم الرضوخ ومقاطعة أصناف الشركات في حال أصرت على الاستمرار في فرض هذه السياسة التي تندرج تحت عنوان تجارة الأزمات لتحقيق المكاسب». فيما اعتبر رئيس «ندوة الصيادلة» في حزب الكتائب، الصيدلي جو سلوم، هذا التصرف «بمثابة إخبار ومخالفة صريحة للقانون وللأخلاق».

بحسب رئيس الجمعية الإسلامية للصيدلة، حمود الموسوي، «يجبر الصيادلة مقابل الحصول على بعض الأدوية على أن يبتاعوا أيضاً أصنافاً كالفيتامينات، المتممات، الكمامات، ومواد التجميل...». وفي الغالب «تُفرض كمية الأصناف في كل سلّة». إحدى الشركات، مثلاً، تفرض على الصيدلة الذين يطلبون «قطرة العين tobrason api أخذ مرطب للعين معها»، على ما يؤكد أحد الصيادلة. وقس على ذلك: «علبة بانادول مع معجون أسنان، علبة منظم للضغط amlor مع علبتي ماسك»، يقول سلوم أسفاً لأن «هذه التصرفات تأتي في ظل الدعم الذي لا يزال قطاع الأدوية يتلقاه حتى هذه اللحظة»، ولا يجد ما يصف به هذا الأمر سوى أنه «ابتزاز واستغلال للصيادلة والمرضى فقط من أجل تحقيق الربح».

شركة «نيو أول فارما» (new all pharma) التي بدأت سلوك هذا الطريق برّرت هذه الخطوة، في بيان مطول رداً على بيانات الصيادلة، بأن «سياسة توزيع الأصناف موضوع التداول لا تهدف إلى ربط الأصناف وإلزام الصيدلي خلافاً لرغبته، بقدر ما هي استراتيجية تهدف إلى نشر تلك الأصناف المحدودة الكمية من خلال طلبيات لا تتجاوز خمس

> **تبرّر الشركات سياساتها التسويقية بانهيار العملة، فيما القطاع لا يزال يحظى بالدعم**

قطع لأكثر الأصناف طلباً وبطريقة عادلة وأفقية بين الصيدليات الكبيرة والصغيرة، بما يضمن تأمين الدواء وإن بكميات خجولة لأكبر شريحة ممكنة من الزملاء، وبالتالي المرضى». وإذ أبدت الشركة «تفهمها للظروف التي يعانيها الصيادلة»، تمنّت «على الزملاء تفهّم أزمة الشركات المهددة بالإقفال»، لأنه «ليس في استطاعة أي شركة تحمّل تغطية انهيار عملة بنسبة 600% في ظل غياب رؤية واضحة لأفق الدعم (...)».

إن كان ثمة ما يقال هنا، فهو اعتراف البيان بـ«الخوّة» التي تنعكس ارتداداتها على المرضى، لا الصيادلة وحدهم. والأهم هو أن السياسة التي بدأت هذه الشركات بتعميمها وكأنها أمر عابر، ليست كذلك، بدليل مخالفتها الصريحة والواضحة للمادة 88 من قانون إذن مزاولة المهنة، وهي تندرج تحت عنوان «الابتزاز والاحتكار» وهو أمر «منافٍ للأخلاق المهنية»، على ما يؤكد الموسوي. وتنصّ هذه المادة على أن كل «صاحب صيدلية أو مستودع أو مصنع أو مستورد أو وكيل يمتنع عن بيع الأدوية (...) يستهدف بالعقوبة»، التي تتراوح بين «غرامة مالية من ستة ملايين الى عشرين مليون ليرة لبنانية، والحبس من شهرين إلى ستة أشهر أو إحدى هاتين العقوبتين» (المادة 37).

سابقاً، لم تكن سياسة «الإلزام» شائعة، باستثناء بعض الحالات النادرة التي خبرها بعض الصيادلة مع إحدى الشركات التي تحتكر دواء «monurol» لعلاج التهاب المسالك البولية. إذ كان الصيادلة يضطرون إلى الرضوخ لطلبات الشركة بحكم الحاجة إلى الدواء «إذ لم يكن هناك سوى هذه الشركة التي لديها هذه التركيبة في لبنان»، بحسب أحد الصيادلة. أما اليوم، فقد بات هذا «الشذوذ» نهجاً لدى عدد من الشركات، وغالباً ما يكون المبرّر واحداً: تأخّر المعاملات في مصرف لبنان.

(هيثم الموسوي)

كورونا

تمديد الإغلاق لنقص الأطباء وارتفاع الوفيات

هديل فرفور

تمديد المجلس الأعلى للدفاع، أمس، الإغلاق التام التي الثامن من شباط المُقبل، كان متوقّعاً مع استمرار ارتفاع معدّل الوفيات والإصابات، وهو بحسب نقيب الأطباء في بيروت شرف أبو شرف «ما نتوقع أن يتواصل في الأيام المُقبلة ما سيخلق تحدّيات جمة على صعيد تأمين الكوادر الطبية اللازمة». وأوضح أبو شرف لـ«الأخبار» أن «إجمالي الإصابات بين الأطباء بلغ 300 بينهم 15 توفوا و25 موجودون في العناية الفائقة». وإذ لفت إلى أن النقص في الكادر الطبي «لا يزال حتى الآن محمولاً مقارنةً بالقطاع التمريضي»، نبّه إلى أن «تفاقم الوضع يجعلنا أكثر حذراً ويدفعنا لتنفيذ خطة وضعتها النقابة لمواجهة الأزمة تقضي بتخصيص طبيب وممرضتين لكل مركز معتمد في عدد من المناطق لمعالجة المصابين في منازلهم لتخفيف الضغط عن المُستشفيات. وأشار إلى أن وزارة الداخلية والبلديات تعهّدت بتأمين التجهيزات اللازمة من أجهزة تنفس ومعدات أخرى قد يحتاجها الأطباء، «والنقابة في صدد البحث عن جهات لمنح حوافز للأطباء في ظل عجز وزارة الصحة عن لعب هذا الدور في الظروف الراهنة».

وكان الأمين العام للمجلس الأعلى للدفاع اللواء الركن محمود الأسمر استند في «تبرير» قرار تمديد الإقفال إلى حالة «التعب» التي تعاني منها المُستشفيات والأطقم الطبية مع استمرار ارتفاع أعداد المصابين والمتوفين جراء الفيروس. علماً أن عدد الأسرة المتوفرة حتى ليل أول من أمس كان 369 سريراً، 79 فقط منها أسرّة عناية فائقة.

وقد حصد الفيروس في الساعات الـ24 الماضية أرواح 67 شخصاً (معدل الوفيات 316 شخصاً في المليون). كما سُجّلت 4594 إصابة جديدة (15 منها وافدة)، رفعت تصنيف لبنان عالمياً إلى المرتبة 42 لجهة الإصابات الإجمالية التي قاربت الـ270 ألفاً.

الأسمر لفت إلى أن الإجراءات نفسها التي أعلن عنها سابقاً ستطبّق خلال مرحلة تمديد الإغلاق، ما يقطع الطريق أمام مساعي عدد من القطاعات للحصول على استثناءات من قرار الإغلاق في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد، فيما لفت رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب إلى أن الإجراءات التي تتخذها الحكومة «جعلت لبنان الدولة الثانية في العالم التي تطبق بقساوة الإجراءات الواجب اعتمادها لمكافحة كورونا».

أول ردود الفعل على التمديد جاء من طرابلس، حيث اندلعت احتجاجات في ساحة النور رفضاً للقرار واحتجاجاً على الظروف الاقتصادية الصعبة، في حين بدت لافتة البرودة التي تتعاطى بها السلطة مع توزيع المُساعدات الاجتماعية. إذ اكتفى الأسمر بالإشارة إلى أن هذه المُساعدات «أقرت في المرة السابقة ويُفترض أن يكون توزيعها قد بدأ»، فيما يدرك الجميع حجم البطء الذي تسير به إجراءات التوزيع.

من جهته، أعلن رئيس لجنة الصحة النيابية النائب عاصم عراجي عقب انعقاد الجلسة، أمس، أن هناك 35 مركزاً اعتُمدت للتلقيح معظمها المُستشفيات الحكومية في المناطق وبعض المُستشفيات الخاصة في بيروت. وأكد أنه سيتم تلقيح جميع المُقيمين «سواء كانوا لبنانيين أو سوريين أو فلسطينيين»، وأن اللقاحات ستكون اختيارية.

(هيثم الموسوي)

حبّة الـ Ivermectin بـ 75 ألف ليرة

إلى 75 ألف ليرة، وصل سعر الحبة الواحدة من دواء ivermectin المخصص لعلاج الفطريات والجرب في بعض الصيدليات في بيروت في الأيام القليلة الماضية. التهافت على الدواء الذي لم يكن سعر العلبة منه يتجاوز الثمانية آلاف ليرة، يعود إلى تبنّي بعض الأطباء «نظرية» أن الدواء أثبت فعالية في «سرعة» علاج المصابين بفيروس «كورونا»، ما رفع من سعره في «السوق السوداء».

تشديد وزارة الصحة ونقابة الأطباء في بيروت بضرورة توخّي الحذر في تناول الـ ivermectin، والتذكير المُستمر بعدم وجود علاجات فاعلة للفيروس «إلّا اللقاح»، بحسب نقيب الأطباء في بيروت شرف أبو شرف، لم يؤدّيا إلى تخفيف الطلب على الدواء.

وجهة نظر

حملة طلاب الطب في اللبنانية هل تسهّل النقابة الانتساب؟

حسن غريب*

عشية الذكرى السنوية الأولى لتسجيل أول حالة كورونا في لبنان، والدخول في حال الطوارئ الصحية والمواجهة الوبائية، تلوح لأبطال هذه الحرب معركة من نوع آخر وُلِدَت من رحم المواجهة الأصيلة: هي معركة حقوقية، يخوضها طلاب الطب في الجامعات اللبنانية بعدما دقّ ناقوس الخطر خبر وفاة الدكتورة الزميلة فردوس صفوان، إذ أطلقوا «الحملة الوطنية لدعم طلاب الطب في لبنان».

وفاة فردوس في ظروف مفجعة تَلَتْ وفاة أخيها، استنهضت زملاءها لاستكمال مسار كانوا قد بدأوه قبل أشهر، مع نقابة أطباء لبنان، لتسهيل الإنتساب إلى النقابة. اليوم، يتجه هؤلاء الى زيادة زخم المطالبة وتوسيع مروحة المناشدات والإتصالات لتحشيد دعم وتشكيل رأي عام مناصر لقضيتهم، فهم غير محسوبين على مؤسسة أو جهة ضامنة - على عكس بقية العاملين في القطاع الصحي - ولا يسع المستوفين منهم لشروط الإنتساب للنقابة أن ينتسبوا، بسبب ارتفاع قيمة رسم الإنتساب مقابل إمكاناتهم المحدودة.

طلاب الطب في الجامعات هم أحد أركان القطاع الصحي، ولا تقلّ مسؤوليّاتهم شأنًا أو واجباتهم خطورةً عن بقية العاملين في القطاع الصحي من أطباء وممرضين وموظفين، بل إنّ دور هؤلاء قد يكون أكثر تقدمًا. وكلّنا يتذكر الحملات الإعلامية والدعم الاستثنائي الذي ناله مستشفى الحريري في بداية الأزمة بسبب وحدة كورونا التي يتشكّل قوامها من طلاب أطباء يكملون تخصصهم في الطب الداخلي

تناشد الحملة النقابة تسهيل الإنتساب، لأنّها الباب الطبيعي والسليم لإحتضانهم. فضلًا عن أنّ العمل على إستحداث أي مسار جديد أو إطار رديف عبر الجامعات لحمايتهم سيتطلب مدّةً طويلةً لا يمتلكون ترفها اليوم. فبين الإغلاق العام والبيروقراطية الرسمية والسنوات التي يتطلبها إيجاد التشريعات والاطر القانونية لإيجاد اطار كهذا في دولة مكبّلة متعثرة، يحتمل أن يتجاوز عداد شهداء الواجب من طلاب الطب العشرات قبل أن تنجز المهمة.

حتى الساعة، تجاوز عدد حالات القطاع الصحي 2300 حالة، فيما سجلت أكثر من 10 حالات وفاة لأطباء وطلاب طب. الأعداد تتجه إلى التزايد، ولا يخفى على أحد اليوم الضغط الشديد الذي تعانيه مراكز الاستشفاء، والتهافت لمحاولة تأمين أجهزة تنفس وأسرّة لمساعدة أكبر عدد ممكن من المصابين المحتاجين للعناية. وعلى مستوى آخر، تكفي جولة سريعة على طلاب الطب في لبنان لتلمس الأعداد الرهيبة المصابة ضمن صفوفهم والتي تلقي بدورها بالثقل على غير المصابين.

المؤسف أنّ هؤلاء، إن أُصيبوا أو توفّوا، لا ضامن لهم ولا سند. هم طلّاب على الورق، وأبطال في الواقع. هم المسارعون في الخيرات الذين لم يلتفتوا أو يحسبوا حسابًا لاحتمال الإصابة أو فرضيات الوفاة عندما استدعتهم الحاجة والواجب الوطني والطبي. بعض هؤلاء باتَ مستقلًا عن ذويه الذين لم يعد يسعهم دعمه ماديًا. البعض الآخر مُعيل لعائلته، أو اتخذ خطوة تأسيس عائلته الخاصة.

وعليه، قرعت الحملة الوطنية لدعم طلاب الطب باب نقابة الأطباء، حيث لا حاجة لتشريعات واطر جديدة، إنما لتسهيلات مادية تسمح بالإنتساب. حتى الساعة لم يتقدم موقف النقابة عن خيار تقسيط رسم الانتساب البالغ خمسة ملايين ليرة لمدة عشرة أشهر عبر أحد المصارف، فيما يطمح الطلاب للوصول إلى إعفاء أو تأجيل أو تقسيط لمدة تتجاوز 20 شهرًا، مستندين إلى ما يمليه الواجب الأخلاقي والإنساني والمهني من تضامن من جانب أساتذة وزملاء مهنة، كانوا في الموقع نفسه قبل سنوات.

هذه الخطوة إن انجزت لن تكون آخر المطالب، فلا زال الجانب المرتبط بالطلاب غير مستوفين لشروط الإنتساب لنقابة الأطباء شائكًا، أي المتدربين الذين لم ينالوا شهادة الطب العام بعد، وطلاب الاختصاص غير الحائزين إذن مزاولة المهنة بعد، ما يستدعي المسارعة في تشكيل لجان مشتركة بين الجامعات والنقابة ووزارتي الصحة والتربية لإيجاد إطار يحتضن هؤلاء أيضًا.

***طالب سنة سادسة في كلية الطب في الجامعة اللبنانية**

تقرير

متعاقدو المهني مستمرّون في الإضراب... والرابطة تتراجع

بعدما كان وزير التربية في حكومة تصريف الأعمال طارق المجذوب استبعد التعليم المهني من كلّ تعاميمه وقراراته السابقة في شأن تنظيم التعليم عن بُعد، أصدر أمس تعميماً خاصاً بالأساتذة الذين شكت مصادرهم مما سمّته تهميشاً للقطاع. كذلك أثار الأمر استغراب المديرة العامة للتعليم المهني هنادي بري التي أعلنت رفضها لهذا «التهميش والاستثناء الدائم للتعليم المهني» ووقوفها إلى جانب الإضراب الذي أعلنته الرابطة، وإن كانت لم توافق على المطالبة باحتساب عقود الأساتذة كاملة سواء درّسوا الساعات التعليمية أم لم يدرّسوها، لأن «بدنا نروق على بعضنا شوي. إذ تكفينا الظروف الصحية والاقتصادية التي نمر بها».

على غرار التعليم الأكاديمي، مدّد المجذوب فترة التعليم عن بعد في المعاهد التقنية حتى 15 شباط، تاركاً لمدير المدرسة اعتماد المسارات التعليمية المناسبة، بما «يؤمّن سير التدريس ومراعاة عدم إرهاق التلامذة في إعطاء الدروس والفروض المنزلية». ويحقّ لإدارة المدرسة أو المعهد تعويض ساعات التدريس بإضافة يوم سادس إلى أيام التعليم عن بعد، يكون ضمن أيام العطلة الأسبوعية (الجمعة أو السبت). كما تضمّن التعميم العمل ببرنامج التدريس الأسبوعي المعمول به، على أن تُخفّض الحصة التعليمية إلى 40 دقيقة، ويدرّس المتعاقدون كامل الساعات المحددة في عقودهم خلال العام الدراسي الحالي. وتصدر المديرة العامة تعميماً تحدّد بموجبه آلية تنظيم إعطاء الدروس التطبيقية حتى 15 شباط.

وعن إمكان تنفيذ الأعمال التطبيقية عن بُعد، قالت بري لـ «الأخبار» إنها ستصدر اليوم تعميماً توضيحياً بشأن الدروس في المختبرات والمصانع والمعامل التي يتعذّر إجراؤها عن بعد، إذ يمكن تكثيف الساعات العملية حضورياً خلال أيام العطل (الجمعة أو السبت) بعد انتهاء فترة الإقفال العام.

لكن ما لم يكن مفهوماً هو سبب إعلان رابطة أساتذة التعليم المهني (التي تضم أساتذة الملاك) الإضراب المفتوح وسبب تراجعها عنه بعد اليوم الأول، بما أن قرار الوزير لم يحقّق ما تضمنه بيان الإضراب لجهة احتساب العقد كاملاً لكل أساتذة التعليم المهني والتقني في لبنان، وإدخال كل المتعاقدين في التعليم المهني والتقني في الضمان الاجتماعي، وتأمين القبض الفصلي للأساتذة المتعاقدين أسوة بسائر القطاعات. أما لجنة المتعاقدين فرأت أن قرار الوزير «لا يمتّ إلى مطالب الرابطة واللجنة بصلة، إذ فتح باب التساؤل حول بدء سريان مفعول القرار ومصير الساعات المنفذة قبل صدوره، ومصير ساعة المتعاقد في التعليم الحضوري والقبض الفصلي والضمان الاجتماعي». وأعلنت اللجنة الاستمرار في الإضراب «حتى صدور قرار يحفظ حقوق المتعاقدين». وبحسب منسّق اللجنة وليد نمير، «ليس مقبولاً ترك حقوقنا على همّة مديري المعاهد لأننا غير مسؤولين عن عدم تغطية ساعات التعطيل القسري».

يُذكر أن قطاع التعليم المهني يضم 14 ألف متعاقد في مقابل 1600 أستاذ في الملاك، أي أن نسبة المتعاقدين تكاد تلامس 90 في المئة من الجسم التعليمي المهني.

(الأخبار)

سبوت لايت

«التاريخ ينحني» أمام كريستيانو رونالدو

من فتى نحيل إلى نجم مثالي وأفضل هدّاف في تاريخ كرة القدم. هو كريستيانو رونالدو الذي كتب تاريخه الخاص من خلال 760 صفحة مثّلت كل واحدة منها هدفاً من أهدافه الكثيرة التي وضعته اليوم على عرش هدافي اللعبة الشعبية الأولى في العالم

شربل كريّم

يبدو أسوأ سؤال مطروح في عالم كرة القدم هو عن اللاعب الأفضل في التاريخ. سؤال لا يمكن الإجابة عنه إلّا بحذر، إذ إن كل نجم من نجوم القرن الـ 21 تجديداً رسم هالة خاصة حوله من خلال مميزات استثنائية لم يعرفها لاعب آخر. والأكيد أن لا أحد يشبه النجم البرتغالي كريستيانو رونالدو الذي يصلح أن تكون قصته مع النجومية مسلسلاً عالمياً طويلاً يحمل نهاية سعيدة تماماً على غرار كل النهايات في المباريات التي حسمها «الدون» للفرق التي ارتدى ألوانها، إضافة إلى المنتخب البرتغالي.

760 هدفاً مخت رقم التشيكي – النمساوي جوزف بيكان الذي سجل بين الثلاثينيات والخمسينيات ما مجموعه 759 هدفاً، تماماً كما محا الـ«سي آر 7» رقم «ملك» كرة القدم بنظر الكثيرين، أي البرازيلي بيليه صاحب الـ 757 هدفاً رسمياً في مسيرته.

رقمٌ استثنائي بلا شك لرونالدو، لا لأنه حقق رقماً قياسياً وهو المعتاد على تحطيم كل الأرقام، بل لأن رقمه الجديد يأتي في العصر الحديث لكرة القدم، حيث أصبحت اللعبة أصعب بكثير مقارنةً بأيام بيكان وبيليه. كما أنّ هذا النجم المثالي لم يلعب من دون ضغوط أحاطت به من كل حدب وصوب، وذلك بسبب دفاعه عن ألوان أندية أوروبية عريقة منذ رحيله عن سبورتينغ لشبونة البرتغالي، فكان مطالباً بالفوز أينما حلّ، وهي المسألة التي تحوّلت إلى هواية وتحدٍّ بالنسبة إليه، وجعلت منه نجماً لا يُقهر.

ويمكن إضافة سبب آخر للتأكيد على أهمية ما وصل إليه رونالدو، وهو أنه عاش ضغوطاً من نوع آخر بفعل منافسة نجوم كثر له وعلى رأسهم الأرجنتيني ليونيل ميسي، فالمنافسة العالم الكروي بينهما، وظهور رونالدو وكأنه يريد في كل مباراة أن يثبت أنه الأفضل، لتتحوّل هذه النقطة إلى نقطة قوة لديه وإلى نقطة مفيدة للفرق التي لعب لها.

لكن ما ذُكر سلفاً ليس الأسباب الوحيدة التي حوّلت رونالدو إلى «أسطورة» حيّة، فهو استمدّ دافعه من حياته التي كانت صعبة في صغره حيث عاش طفولة صعبة تراوحت بين الفقر وفقدانه لوالده في سنّ صغير، ما جعله يسعى بكل ما لديه من قوة للإيفاء بوعده عبر نقل عائلته من المصاعب إلى الرخاء. أضف أن النجم الذهبي استُبعد في مستهلّ مسيرته من الكثير من المباريات بسبب بنيته الجسدية الضعيفة، وهي المسألة الأساسية التي حوّلته إلى «وحش» في الملاعب.

هو رونالدو الذي لا يحتاج إلى مدرب، والذي لا يحتاج إلى زميل لمساعدته، إذ إن المساعدة الأهم تأتي منه حصراً: من قدمه اليمنى القاتلة، ومن قدمه اليسرى الدقيقة، ومن رأسه الذي يدفعه للطيران وتسجيل الأهداف.

هو «أسطورة» حيّة بكلّ ما للكلمة من معنى، فيكفي أن نذكر أنه وصل إلى الـ 35 من العمر ولا يزال يلعب ويؤدّي على أعلى مستوى، لنعرف مدى عظمته. ويكفي أيضاً أن نرى فيه جوعاً دائماً للتسجيل والفوز، لنعرف أنه لم ينتهِ في الملاعب ولن ينتهي في وقتٍ قريب، وهذا من حسن حظ محبّي الكرة وسوء حظ من يطمح إلى منافسته على الأرقام التاريخية التي يحلّق بها يومياً.

رونالدو معتاد على تحطيم كل الأرقام (أ ف ب)

> أصبح رونالدو أفضل هدّاف في تاريخ كرة القدم بتسجيله 760 هدفاً

كسلاح لمحاربة خصومه، وأضاف إليها سرعة كبيرة بالكرة حتى بات تشبيهه بفهد جائع يطارد طريدة، هو مسألة واقعية، إذ في كل مرّة تسلّم فيها الكرة ووجد المساحة للانطلاق بها كانت النتيجة النهائية شبه محسومة.

والنتيجة هذه طبعاً هي تسجيل الأهداف، لكن هذه المسألة لم تكن الهدف الأسمى لرونالدو بل إن البرتغالي بدا وكأنه يهوى التوقيع على الأهداف الجميلة حصراً، فبات من الصعب مثلاً نسيان تحفته المتمثلة بالتسديدة الخلفية التي سجّل من خلالها أحد أجمل أهداف مسابقة دوري أبطال أوروبا عبر تاريخها، وذلك عندما هزّ بقميص ريال مدريد الإسباني شباك فريقه الحالي يوفنتوس الإيطالي في موسم 2017-2018.

لقطةٌ قابلها جمهور «اليوفي» وحارسه التاريخي جانلويجي بوفون بالتصفيق والإشادة، إذ ليس بالإمكان رؤية مشهد من هذا النوع كل يوم. لكن مع رونالدو كل شيء معقول، إذ إن أحداً لم يرشّح البرتغال للفوز بكأس أوروبا الماضية، لكن بوجود الـ «سي آر 7» فعلها البرتغاليون، وهم الذين كانوا يحتاجون إلى قائدٍ يجعلهم يؤمنون بأنهم من منتخبات الصف الأول في العالم، وإلى نجم يعكس بقتاله الدائم على أرض الملعب دفعة لكل زميل في فريقه لتقديم الأفضل تماماً كما يفعل هو بالذات.

وسقط حامل لقب الدوري الإسباني أمام الكويانو (2-1) بعد التمديد، رغم إكمال الفريق المتواضع الدقائق الأخيرة من الشوط الإضافي الثاني بعشرة لاعبين. وتوقف عدّاد الفريق الملكي عند فوزٍ وحيد في آخر خمس مباريات في مختلف المسابقات، ما رفع الضغوط على مدربه ونجمه السابق.

وعمّا إذا كان لا يزال يحظى بدعم اللاعبين، قال «زيزو»: «نعم، أعتقد ذلك، يجب أن تطرحوا السؤال عليهم. لقد قمنا بأشياء جميلة هذا الموسم، باستثناء المباريات الأربع الأخيرة». وتابع: «لدينا الآن الليغا ودوري أبطال أوروبا وعلينا العمل. وعما إذا كانت رسائلي تصل إليهم، عليكم أن تسألوهم. لا يمكنني الإجابة على ذلك».

وكان ريال مدريد هو البادئ بالتسجيل بواسطة مدافعه البرازيلي إيدر ميليتاو(45)،لكن الكويانو نجح في إدراك التعادل في الدقيقة الـ (80) بواسطة خوسيه سولبيس فارضاً التمديد، حيث كانت له الكلمة الأخيرة بهدف ثان سجّله خوانان في الدقيقة الـ (115)، رغم أنه كان يلعب بعشرة لاعبين إثر طرد لوبيس أوليفان قبل الهدف بخمس دقائق.

وجاء إقصاء ريال مدريد بعد أسبوع على خروجه من الدور نصف النهائي لمسابقة الكأس السوبر المحلية على يد أتلتيك بلباو (2-1). ويحتل ريال راهناً المركز الثاني في الدوري بفارق أربع نقاط عن جاره أتلتيكو مدريد المتصدّر، لكنه لعب مباراتين أكثر، فيما يتقدم على غريمه برشلونة الذي عرف بداية سيئة في الدوري بفارق 3 نقاط.

وأراح زيدان العديد من عناصره الأساسيين ولم يكن ضمن التشكيلة الأساسية سوى البرازيلي كاسيميرو ولوكاس فاسكيس، حيث منح الفرصة لإيسكو ومارسيلو والأوروغوياني فيدريكو فالفيردي والبرازيلي فينيسيوس جونيور، قبل أن يدفع بمواطنه كريم بنزيمة في الدقيقة الـ (67) مكان الدومينيكاني ماريانو دياس، وماركو أسنسيو مكان فينيسيوس في الدقيقة الـ (90) دون جدوى. كما أشرك زيدان البلجيكي إدين هازار والألماني طوني كروس في الدقيقة الـ (98).

وأضاف زيدان: «كنا نواجه فريقاً من الدرجة الثالثة وتعيّن علينا الفوز، لكنها ليست نكبة». وتحمّل زيدان مسؤولية الخسارة قائلاً: «أنا المدرب، هذا خطئي. أنا المسؤول، حاول اللاعبون لكننا خرجنا».

ولم ينجح زيدان بإحراز لقب كأس الملك كلاعب أو كمدرب مع ريال مدريد، رغم مشواره الرائع معه خصوصاً في دوري أبطال أوروبا إذ قاده إلى اللقب 3 مرات بين عامَي 2016 و2018 ولاعب في عام 2002.

وجاء خروج فريق زيدان أمام الكويانو الذي لم يخض غمار الدرجة الأولى منذ عام 1951، ويتسع ملعبه «إل كوليتو» لأقل من خمسة آلاف متفرج، بيد أن جماهيره كانت غائبة بسبب تداعيات فيروس كورونا المستجد.

كاس إسبانيا

زيدان متفائل رغم «السقوط الكبير»

خسر الريال امام فريق من الدرجة الثالثة (أ ف ب)

NBA

كافاليرز «يُسقط» ثلاثي بروكلين القويّ

أفسد كليفلاند كافاليرز بداية الثلاثي الكبير في صفوف بروكلين نتس والمؤلف من جيمس هاردن وكيفن كافاليرز أيضاً بتسجيلهما 25 و17 نقطة تواليباً، واعتدر مدرب نتس ستيف ناش بأن فريقه في حاجة إلى الوقت ليكون الانسجام تاماً بين مختلف لاعبيه بقوله: «كنا ضائعين في بعض الأحيان وهو أمر طبيعي لأننا لم نلعب معاً وبالتالي ثمّة تردد في صفوف الفريق». وأضاف: «سيتقاقلم اللاعبون، بعضهم مع بعض تدريجياً وهو إجراء في حاجة إلى موسم بأكمله».

ومن جهة ثانية تغلّب دالاس مافريكس على إنديانا بايسرز (124-112) بفضل 27 نقطة و13 متابعة للاتفي كريستابس بوزينغيس و22 نقطة لتري بورك، ليضع الفائز حداً لثلاث هزائم متتالية. ونجح السلوفيني لوكا دونتشيتش في تحقيق «تربيل دبل» للمرة الثالثة في مسيرته مع 13 نقطة و12 متابعة ومثلها تمريرات حاسمة.

وساهم الاحتياطيان التركي شيدي عثمان وتورين بريتس في فوز كافاليرز أيضاً بتسجيلهما 25 و17 نقطة تواليباً، واعتذر مدرب نتس ستيف ناش بأن فريقه في حاجة إلى الوقت ليكون الانسجام تاماً بين مختلف لاعبيه بقوله: «كنا ضائعين في بعض الأحيان وهو أمر طبيعي لأننا لم نلعب معاً وبالتالي ثمّة تردد في صفوف الفريق». وأضاف: «سيتقاقلم اللاعبون، بعضهم مع بعض تدريجياً وهو إجراء في حاجة إلى موسم بأكمله».

ومن جهة ثانية تغلّب دالاس مافريكس على إنديانا بايسرز (124-112) بفضل 27 نقطة و13 متابعة للاتفي كريستابس بوزينغيس و22 نقطة لتري بورك، ليضع الفائز حداً لثلاث هزائم متتالية. ونجح السلوفيني لوكا دونتشيتش في تحقيق «تربيل دبل» للمرة الثالثة في مسيرته مع 13 نقطة و12 متابعة ومثلها تمريرات حاسمة.

وقاد النجم الكاميروني جويل امبييد فريقه فيلادلفيا سفنتي سيكسرز إلى فوز لافت على بوسطن سلتيكس (117-109) بتسجيله 42 نقطة و10 متابعات. وفي مباريات أخرى، فاز فينيكس صنز على هيوستن روكتس (109-103)، واتلانتا هوكس على ديترويت بيستونز (123-115) بعد التمديد، وميامي هيت على تورونتو رابتورز (111-102)، ولوس أنجليس كليبرز على ساكرامنتو كينغز (115-96)، وأورلاندو ماجيك على مينيسوتا تمبروولفز (97-96).

> سجّل جيمس هاردن «تربيل دبل» في مباراته الأولى مع فريقه الجديد

واعلنت رابطة دوري كرة السلة عن تأجيل مباراتين جديدتين بسبب تداعيات فيروس كورونا المستجد، واحدة كانت مقرّرة الأربعاء بين بورتلاند ترايل بلايزرز وممفيس غريزليز بسبب وجود حالات كثيرة إيجابية في صفوف الأخير، والثانية مقرّرة اليوم الجمعة بين واشنطن ويزاردز وميلووكي باكس. وارتفع بالتالي مجموع المباريات المؤجّلة منذ انطلاق الموسم الحالي في كانون الأول/ديسمبر الماضي إلى 17 مباراة.

وكشفت الرابطة بأن 502 لاعبين خضعوا لفحوصات للكشف عن جائحة كوفيد-19 منذ 13 الشهر الحالي، تبيّن أن نتيجة 11 منهم جاءت إيجابية.

بوندسليغا

بايرن مهتمّ بالتعاقد مع الفرنسي أوباميكانو

أكد الرئيس التنفيذي لنادي بايرن ميونيخ الألماني لكرة القدم كارل هاينتس رومينيغه اهتمام العملاق البافاري بمدافع مواطنه لايبزيغ الدولي الفرنسي دايو أوباميكانو في فترة الانتقالات الصيفية المقبلة.

وقال رومينيغه في برنامج حواري على الموقع الرسمي لصحيفة «بيلد» الأكثر شعبية في ألمانيا: «سنتكتب بالطبع على هذه الصفقة، ليس فقط كصفقة خاصة، ولكن بطريقة عامة للنظر في التعزيزات الذي نحتاجها ونريدها في هذا المركز أو مراكز أخرى».

وأوضح رومينيغه أنه يعلم أن العقد الذي يربط اللاعب الفرنسي البالغ من العمر 23 عاماً مع لايبزيغ المطارد المباشر لبايرن ميونيخ في الدوري حالياً بفارق 4 نقاط، يمتد حتى عام 2023 ويتضمن بنداً جزائياً يقدر بنحو 45 مليون يورو.

وأضاف ومع ذلك، فإن أوباميكانو باق في لايبزيغ «على الأقل حتى نهاية الموسم»، مشيراً الى أنه سيكون «من المبكر جداً» التحدث بالفعل عن انتقال محتمل إلى العملاق البافاري.

ويثير أوباميكانو (3 مباريات دولية) واحد الركائز الأساسية للايبزيغ منذ عام 2017، اهتمام العديد من الفرق الأوروبية الكبرى، خاصة منذ أدائه الرائع خلال الأدوار النهائية لمسابقة دوري أبطال أوروبا في لشبونة الصيف الماضي، حيث خرج فريقه من الدور نصف النهائي على يد باريس سان جرمان الفرنسي (صفر-3).

ويراقب النادي البافاري صاحب الثلاثية الموسم الماضي (الدوري والكأس المحليان ودوري أبطال أوروبا) أوباميكانو منذ سنوات ومن المرجّح أن يسارع إلى التعاقد معه في الأشهر المقبلة، حيث سيتعين عليه إعادة بناء خط دفاعه هذا الصيف مع رحيل النمسوي دافيد الابا.

وسيغادر المدافع الأيسر البالغ من العمر 28 عاماً والذي تحوّل إلى قلب دفاع منذ موسمين، بلا شك النادي البافاري حيث كان يلعب منذ أن كان عمره 16 عاماً، في نهاية هذا الموسم.

وعلى الرغم من العديد من عروض التمديد من بطل الدوري الألماني في الأعوام الثمانية الأخيرة، إلّا أن آلابا رفض جميعها، كما أن بايرن ميونيخ تراجع في النهاية عن التجديد لعدم رغبته في دفع رواتب عالية مفضّلاً إعطاء الأولوية لمصالح النادي قبل مصالح الأفراد.

وتُطرح أسئلة أخرى في الأسابيع المقبلة حول مستقبل قطب الدفاع الآخر جيرومو بواتنغ الذي ينتهي عقده في نهاية الموسم. في سن 32 عاماً، استعاد مستواه مطلع العام الحالي بعدما كان قاب قوسين أو أدنى من الرحيل بسبب الإصابات المتكررة.

وقال رومينيغه: «جيروم يلعب بمستوى جيد مرة أخرى، المدرب سعيد معه. ونتيجة لذلك، سنناقش معه هذه المسألة» حول تمديد عقده.

أخبار محلية

جهود اتحادية لاستئناف كرة القدم

يسعى الاتحاد اللبناني لكرة القدم لمتابعة المرحلة المتبقيّة من الدرجتين الأولى والثانية خلال فترة الإقفال العام، على أن يتم استكمال البطولات كافة بعد انتهائها.

وفي هذا الإطار، وجّه الاتحاد اللبناني كتاباً لوزيرة الشباب والرياضة فارتينيه أوهانيان يطلب بموجبه استثناءً خاصاً لمتابعة المرحلة المتبقية من الدوري العام للدرجتين الأولى والثانية والتي تمتد خمسة أسابيع يليها استحقاق المنتخب الوطني في تصفيات كأس العالم وكأس آسيا.

وتضمّن الكتاب أيضاً تعهّداً بإقامة جميع المباريات من دون جمهور على أن يقتصر الحضور على لاعبي الفرق وأجهزتها الإدارية والفنية ومراقب المباراة والطاقم الإعلامي المخوّل الدخول إلى الملاعب من حاملي البطاقات الاتحاديّة.

تأجيل جديد لانتخابات اللجنة الاولمبية

اجتمعت اللجنة التنفيذية للجنة الأولمبية اللبنانية عن بُعد أمس وبحثت في الظروف الطارئة المستجدة عن تمديد الإقفال العام في البلاد نتيجة الانتشار الواسع لجائحة الكورونا الذي اتخذته الدولة اللبنانية لغاية 8 شباط وهو قابل للتمديد. وقررت اللجنة التنفيذية تأجيل اجتماع الجمعية العمومية للجنة التنفيذية الذي كان مقرّراً في 8 شباط إلى يوم الخميس الواقع في 25 شباط عند الساعة الثالثة من بعد الظهر في فندق بادوفا - سن الفيل، وبنفس جدول الأعمال المرسل سابقاً. على أن يبقى باب الترشيح مفتوحاً حتى الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في 18 شباط سنداً للبند 6 من المادة 2-7-1 من نظام اللجنة الأولمبية اللبنانية.

بطولة الجالية اللبنانية في الإمارات بكرة السلة

أطلقت «سبورتس مانيا دبي» بطولة الجالية اللبنانية بكرة السلة في الإمارات العربية المتحدة تحت إشراف مجلس دبي الرياضي والاتحاد الاماراتي في كرة السلة.

هذه البطولة هي الأولى من نوعها في الإمارات حيث ستجمع اللاعبين اللبنانيين المغتربين في الإمارات للتباري لمدة شهر على اللقب، حيث سيحصل الفائز على جائزة نقدية بقيمة 10.000 درهم، بالإضافة إلى جوائز قيّمة أخرى. وانطلقت البطولة الثلاثاء الماضي بمشاركة ثمانية فرق: بيروت، صيدا، بيبلوس، زحلة، صور، بعلبك، طرابلس وجونيه.

وسيقام جميع المباريات على أرض ملعب نادي الوصل الإماراتي وستنقل مباشرة على صفحة التواصل الاجتماعي Facebook - سبورتس مانيا.

وفي ما يلي النتائج المسجلة حتى الآن: فاز فريق طرابلس على فريق صور وكان أفضل لاعب في المباراة هادي صالح. وفي المباراة الثانية فاز فريق بيروت على فريق بعلبك وكان كيفن فضّول أفضل لاعب في المباراة.

قضية

«فيفا» يوجّه صفعة لدوري السوبر الأوروبي

هذه «فيفا» اللاعبين بالاستبعاد عن كأس العالم

أكد الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) في بيان رسمي أمس الخميس أنه لن يعترف بدوري السوبر الأوروبي الذي تسعى أندية عدة لإطلاقه، مشيراً إلى أن اللاعبين يواجهون خطر الاستبعاد عن كأس العالم في حال مشاركتهم في صفوف أنديتهم.

وقال البيان الصادر عن فيفا وحمل توقيع رئيسه السويسري جاني انفانتينو وسائر رؤساء الاتحادات القارية إن «أي نادٍ أو لاعب يشارك في هذه المسابقة يواجه عقوبة عدم السماح له بالمشاركة في أي بطولة ينظمّها فيفا أو الاتحاد القاري التابع له».

وأضاف أنه «في هذا الإطار، فإن الاتحادات القارية تعترف بكأس العالم للأندية على أنها المسابقة الوحيدة للأندية على الصعيد العالمي، في حين يعترف فيفا بأن المسابقات الأخرى للأندية التي تنظمها مختلف الاتحادات القارية بأنها المسابقات القارية الوحيدة للأندية».

وجاء البيان ردّاً على ما وصفه بـ«تكهنات إعلامية سرت أخيراً» حيال إمكانية تنظيم بطولة من قبل أغنى أندية العالم.

وكان رئيس برشلونة السابق جوسيب ماريا بارتوميو ألقى قنبلة إعلامية موقوتة في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، عندما كشف عن أن مجلس إدارة ناديه وافق على قبول المشاركة في دوري السوبر الأوروبي في أول تأكيد رسمي لمشروع الدوري المغلق بين كبار أندية القارة العجوز.

وكانت الصحف البريطانية قد كشفت قبل ذلك عن الخطوط العريضة لهذه البطولة.

وأشارت «سكاي سبورتس» إلى أن المفاوضات الخاصة بإنشاء هذه المسابقة التي ستنافس بطولات الاتحاد الأوروبي على غرار دوري الأبطال ويوروبا ليغ، باتت في خواتيمها.

وكشفت أنه من المفترض أن تجمع هذه البطولة «السوبر» أفضل 18 ناديا في البطولات الأبرز في أوروبا، مع إجراء مباريات فاصلة في نهاية كل موسم، على طريقة نظام التجمع الذي أقيم في آب/ أغسطس الماضي بين ثمانية أندية في دوري الأبطال الأخير في لشبونة، بعد تفشّي فيروس كورونا المستجد.

من جهتها، دعمت رابطة الدوريات الأوروبية التي تمثّل بطولات الدوري في 29 دولة في كل أنحاء القارة، بيان فيفا «بالإجماع»، رافضة أي محاولات لاتّباع نموذج أميركا الشمالية للرياضات الاحترافية.

وقال رئيس الرابطة لارس-كريستر أولسون في بيان إنه «في هرمية كرة القدم الأوروبية، لدى كل لاعب فرصة اللعب في نادٍ يمكنه التأهّل من قاعدة الهرم إلى قمة كرة القدم الاحترافية».

وأضاف أن «هذا هو أساس النموذج والسبب الرئيس لنجاح كرة القدم. نحن مصمّمون على حماية النموذج الحالي وكيفية تنظيم كرة القدم في أوروبا والطريقة التي تعمل بها الصناعة من أجل كرة القدم الاحترافية».

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ الصدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق، إيلي حنا، امل التحري
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق الثامن
■ للتلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل ـ 01 /666314 ـ 15، 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل /AlakhbarNews @AlakhbarNews /alakhbarnews-paper

عن رضوان والجيش والثورة

علاء المولى *

ما حصل الأسبوع الماضي مع الإعلامي رضوان مرتضى ليس حدثاً عابراً، ذلك أنّ حيثياته وتداعياته تركت آثاراً عميقة على أكثر من صعيد، وطرحت الكثير من علامات الاستفهام.

رضوان وانفجار المرفأ

برز رضوان مرتضى كإعلامي متورّط بكامل جوارحه في متابعة موضوع التحقيقات في جريمة تفجير مرفأ بيروت. فهو لم يكلّ عن متابعة يومياتها والبحث في أدقّ تفاصيلها. ومن الناحية المهنية، تفرض المتابعة اليومية قدراً عالياً من التحدّي في عدم التشويش على مصداقية الإعلامي، بفعل تحرّك التحقيق وتغيّر معطياته. وفي بلد مثل لبنان، مجاله السياسي طوائفي وجهوي، من السهل بناء الاتهام بالانحياز وفقاً لكلّ معطى يومي هو، بالضرورة، جزئي. هكذا، مثلاً، غضب أنصار «التيار الوطني الحر» من مواظبة بعض الإعلاميين على طرح ضرورة مساءلة المدير العام للجمارك، بدري ضاهر، وتوقيفه، معتبرين ذلك استهدافاً سياسياً مقصوداً.

أدّى مرور أكثر من خمسة أشهر على بدء التحقيقات، وما رافقها من توقيفات لم يعد الكثير منها مبرّراً ومفهوماً، كونها لم تتوسّع لتطاول المزيد من كبار المسؤولين، إلى تزايد مطالبة المحقّق العدلي، فادي صوان، بعدم الاكتفاء بتوقيف صغار الضبّاط والموظّفين من جهة، وتسريع البتّ بمسألة استمرار توقيفهم من جهة ثانية. تصرّف المحقّق العدلي بطريقة اعتبرها كثيرون استنسابية وراقت، بالمقابل، للبعض الذي يستهدف منذ ما قبل 17 تشرين الأول / أكتوبر فريقاً سياسياً بعينه، طاول الادّعاء العدلي بعض مسؤوليه الكبار. الاستنسابية المفضوحة لاتهامات المحقّق العدلي، إضافة إلى أخطاء قانونية رافقتها، حقنت الأجواء المليّدة أصلاً وردّ صوان بالتوقّف عن التحقيق مدّة شهر، مهملاً بقاء العشرات من الموقوفين على ذمّة التحقيق.

ومع تنبّه الجميع إلى تغيّر سلوك المحقّق العدلي الذي شاع، لدى تعيينه، الكثير عن سماته الشخصية ونزاهته، طُرحت العديد من الأسئلة بشأن كامل مسار التحقيقات، وفي مقدمة ذلك عدم استدعاء القيادة السابقة والحالية للجيش اللبناني حتى اللحظة. وكانت كلّ من صحيفة «الأخبار» ومحطّة «الجديد»، اللتين يعمل فيهما الإعلامي رضوان مرتضى، قد أضاءتا مراراً على وجود مسؤولية أساسية للجيش عن وصول واستبقاء وعدم ترحيل أو تلف «نترات الأمونيوم» وذلك بموجب صلاحية الجيش قانوناً عن المتفجّرات وكونه المسؤول الأول عن الأمن في مرفأ بيروت. وجرى كشف مراسلة من قيادة الجيش السابقة لا تطلب فيها ترحيل أو تلف شحنة «النترات»، وتكتفي بالتعبير عن عدم حاجتها إليها والنظر في إمكانية بيعها من شركة مختصّة تطوّعت بتسميتها وتحديدها. أيّ مراقب يستطيع الاستنتاج، بسهولة، أنّ قيادة الجيش السابقة ارتكبت خطأً فادحاً في هذه المراسلة عكس ، بالحد الأدنى، قدراً عالياً من الخفّة وانعدام المسؤولية. فقد أدّى ذلك، في نهاية المطاف، إلى الإبقاء على قنبلة نووية صغيرة من دون شروط المعرفة والحماية اللازمة، وصولاً إلى تفجّرها.

في هذا السياق، كشف مرتضى حملته على المحقّق العدلي مستغرباً عدم استدعائه أيّاً من قيادتَي الجيش، السابقة والحالية، ومفنّداً الأسباب الداعية لذلك. وكان العماد جان قهوجي، القائد السابق للجيش، قد فصّل في وقت سابق إرسال محاميه لتمثيله في قضية فساد يحقّق فيها القضاء. ومع استدعاء اللواء عباس إبراهيم، المدير العام للأمن العام، ومن ثمّ مثوله أمام المحقّق العدلي، بدا أنّ قيادة الجيش لا تريد الخضوع للمساءلة. ففي لبنان، قلّما «امتنع» قاضٍ عن استدعاء مسؤول كبير، بنفسه. ولكنّ تجاهُل الضغط الإعلامي ومناشدات أهالي الضحايا ومجموعات مدنية للمضي قدماً في التحقيق، كلّها أمور أدّت إلى ارتفاع في اللهجة وتوتّر في الأجواء وصولاً إلى تدخّل قائد الجيش، خلافاً للأصول، لاستصدار قرار بمنع الإعلامي رضوان مرتضى من دخول المحكمة العسكرية، في السجلات المتّصلة بهذا القرار، استخدم مرتضى تعبيراً غير موفّق، وفيه إساءة، ولكنه معبّر، لوصف أحد الاحتمالات وراء جريمة المرفأ. فبعد احتمالَي التفجير إسرائيلياً، أو التسبّب العمد في التفجير محلياً، وصف الاحتمال الثالث بـ«حمرنة» الجيش. ولا يوجد ما يؤكد أنّ أكثرية لبنانية شهقت لدى سماعها هذا التوصيف، بعد أكثر من سنة جرى خلالها التشهير والتنكيل بأعراض المسؤولين، عبر مختلف المحطّات الإعلامية سواء عبر مراسليها الميدانيين أو برامجها السياسية. ففي حالة الإهمال تكبر مسؤولية الجيش لأنّه، كما ذكرنا، أبقى تلك القنبلة النووية الصغيرة التي عادت وانفجرت بين أحضاننا وهذا الفعل يوحي تلقائياً بعشرات المفردات المسيئة، من أجل توصيفه!

أخرّل المشهد، إذاً، بتعبير مسيء عن واقع شديد السوء، قابله سلوك خاطئ لإنزال عقاب قد يكون مستحقّاً. فقانوناً، استخدم مرتضى تعبيراً يحمل قدحاً وذمّاً، ويُساءل عنه أصولاً لمكنّ قائد الجيش ردّ بإجراء غير قانوني لمحاسبته من حيث إنّه نصّب نفسه مدّعياً وقاضياً خارج نطاق صلاحياته. فلا جدال على صلاحية محكمة المطبوعات، حصرياً، في مساءلة إعلامي عن قول أو نشر في معرض قيامه بعمله. ولقد ناضل مئات الصحافيين توصّلاً إلى هذا الوضع الذي يُعتبر المساس به، مسّاً بجوهر الحريات في لبنان. ولذلك، يصبح السؤال مشروعاً عن سبب قيام قائد الجيش بمخالفة الأصول ومحاولة القيام بتوقيف مرتضى لتأديبه، «على كيفه»، وهو ما فشل في تحقيقه، مسبّباً بيديه واحدة من الإهانات الواضحة للجيش نفسه.

الجيش و«القائد»

لبنان من الدول القليلة التي لديها منصب «قائد الجيش» بدل «رئيس الأركان المشترك»، ولذلك، ربما، علاقة بطبيعة النظام السياسي الطائفي. كذلك، «يتميّز» لبنان بأنّ موقع رئاسة الجمهورية فيه، وكذلك موقع قائد الجيش، مخصّصان لأبناء الطائفة المارونية حصراً، على غرار مواقع أخرى مخصّصة لطوائف بعينها. وفي مراجعة سريعة لتاريخ لبنان المعاصر، يتبيّن أنّ ذلك طالما سبّب توترات داخلية في آخر سنتين رئاسيتين.

الجيش، أيضاً، شكّل البيئة الطبيعية لظهور «التيار الوطني الحر» وزعيمه، الرئيس الحالي وقائد الجيش الأسبق، العماد ميشال عون. وهو، كذلك، المؤسّسة الوحيدة الأكثر تماسكاً من غيرها والتي تحظى بتأييد واسع. هو تعبير عن أمل «وحدوي»، يصل البعض إلى حدّ وصفه بالإجماع رغم أنّ زعيماً مثل وليد جنبلاط هو لعب له رأياً ثابتاً حوله. ورغم العثرات من علامات الاستفهام والشكوك حول مناقبية ونزاهة بعض قيادته والعديد من ضباطه، خصوصاً بعد عهد الرئيس والجنرال إميل لحود، بقي الإعلام «الموالي» يخوض معارك لتبييض الجيش، وهي معارك زادت وتيرتها مع العماد جوزف عون لأسباب عديدة.

لهذه الأسباب يتعرّض أيّ قائد للجيش، دائماً، لإغراء الانزلاق إلى لعب دور سياسي بصفته فريقاً، خلافاً لدوره ووظيفته. وقد تحوّل هذا الأمر إلى عبء بعد خروج الجيش السوري من لبنان، وهو الذي كان يُدَوزِن» تناقضات المشهد الداخلي. تجربة ميشال سليمان، كأوّل رئيس للجمهورية بعد الانسحاب السوري، ومعه جان قهوجي كقائد للجيش، لم تكن مشجّعة بملاكها. فقد ازداد خلالها النفوذ الأميركي على ما عداه وهو ما سوف يهدّد، وإن بشكل كامن، التماسك الداخلي للمؤسّسة العسكرية وبحوّلها تدريجياً إلى «مشروع» فريق متحالف في السياسة المحلية.

دور الجيش في تسهيل «تمدّد» اللحظات الأولى لاحتجاجات 17 تشرين الأول / أكتوبر 2019 رفضاً لوضع ضريبة على تطبيق «الواتساب»، كان موضع تساؤل نظراً إلى تزامن إغلاق هذا العدد الكبير من الطرقات في مختلف المناطق اللبنانية مع سويعات التحرّك الأولى. وبالنظر إلى التطوّرات المتّصلة بالانتفاضة، ولا سيما شعاراتها التي هيمنت منذ بداياتها، وبروز دور العسكريين المتقاعدين فيها والانكشاف التدريجي لعلاقة بعض «الناشطين» بفروع مخابرات الجيش، بدأ يُنظر إلى الجيش كفاعل سياسي مثله مثل بقية الفاعلين السياسيين.

ونتيجة لذلك، إضافة إلى أسباب أخرى لا داعي للخوض فيها هنا، اهتزّت الحصانة المعنوية للجيش. أخذ الرأي العام الذي تصالح مع فكرة نزع القداسة والمهابة عن رجال الدين الذين يتدخّلون في الشأن السياسي، يتعامل بالطريقة نفسها مع الجيش. هكذا، أدّى اقتراب الجيش من السياسة وميادين الاحتجاج، وإن خلف غلالة أو وقوفاً مع «الشعب»، إلى تعريضه لمفرداتها وأدبيّاتها وسلبيّاتها كما إيجابيّاتها.

هذا الدور السياسي للجيش وقائده، الممارَس منه والمأمول، قد يفسّر حالة التوتّر والرغبة في التهرّب من المساءلة. فمنطق الأمور كان أن يجري تثمير الاستثمار في «الثورة»، ذات الشعارات الإصلاحية العامّة والداعية إلى إعلاء دولة القانون والمؤسّسات، من خلال توسيع دائرة المتّهمين أو المدانين (سياسياً) بالفساد داخل «الطبقة السياسية». لكنّ انفجار المرفأ، غير المشهد كلياً بعدما طاولت شراراته قيادة الجيش نفسها، بشخصي العماد جوزف عون والعماد جان قهوجي. وترافقت مع ذلك عودة ملف الفساد الكبير في عهد القيادة السابقة للجيش. هكذا، وجد الجيش نفسه أسير شعارات «الثورة» ومفرداتها وقاموسها، وقد بدأ ينأله جزء يسير (وناعم) منها، وهو الذي كان يعتقد أنّها سوف تصبّ في طاحونته.

لا إجماع على رفض دور سياسي للجيش، فكثيرون يعتبرونه «المنقذ الوحيد». بعض ناشطي «الثورة» يرون فيه القوة الوحيدة الصالحة للتحالف معها ضدّ «الفساد». والرهان على الجيوش في بلدان الجنوب ليس جديداً ولا مستغرباً، لكن نجاح الجيش بانتزاع دور سياسي إنقاذي له شروط عديدة، من بينها فهم اللحظة السياسية بديناميّاتها واحتمالاتها وحسن اختيار الحلفاء، المحليين والخارجيين. وفي غياب حزب سياسي يقود الجيش، لا يبقى أمام «القائد»، للتزوّد بالدراسات والأبحاث الاستراتيجية الضرورية للتحليل والاستنباط والاستشراف، سوى خيار من ثلاثة: 1 - الاعتماد على خيرة ضبّاط وأركان المؤسّسة وأكاديمييها، وهم كثر وأكفاء. 2 - تلقّي» تقارير الخارج و«نصائحه». 3 - توترات داخلية في آخر سنتين رئاسيتين.

الجيش، أيضاً، شكّل البيئة الطبيعية لظهور «التيار الوطني الحر» وزعيمه، الرئيس الحالي وقائد الجيش الأسبق، العماد ميشال عون. وهو، كذلك، المؤسّسة الوحيدة الأكثر تماسكاً من غيرها والتي تحظى بتأييد واسع. هو تعبير عن أمل «وحدوي»، يصل البعض إلى حدّ وصفه بالإجماع رغم أنّ زعيماً مثل وليد جنبلاط هو لعب له رأياً ثابتاً حوله. ورغم العثرات من علامات الاستفهام والشكوك حول مناقبية ونزاهة بعض قيادته والعديد من ضباطه، خصوصاً بعد عهد الرئيس والجنرال إميل لحود، بقي الإعلام «الموالي» يخوض معارك لتبييض الجيش، وهي معارك زادت وتيرتها مع العماد جوزف عون لأسباب عديدة.

لهذه الأسباب يتعرّض أيّ قائد للجيش، دائماً، لإغراء الانزلاق إلى لعب دور سياسي بصفته فريقاً، خلافاً لدوره ووظيفته. وقد تحوّل هذا الأمر إلى عبء بعد خروج الجيش السوري من لبنان، وهو الذي كان يُدَوزِن» تناقضات المشهد الداخلي. تجربة ميشال سليمان، كأوّل رئيس للجمهورية بعد الانسحاب السوري، ومعه جان قهوجي كقائد للجيش، لم تكن مشجّعة بملاكها. فقد ازداد خلالها النفوذ الأميركي على ما عداه وهو ما سوف يهدّد، وإن بشكل كامن، التماسك الداخلي للمؤسّسة العسكرية وبحوّلها تدريجياً إلى «مشروع» فريق متحالف في السياسة المحلية.

دور الجيش في تسهيل «تمدّد» اللحظات الأولى لاحتجاجات 17 تشرين الأول / أكتوبر 2019 رفضاً لوضع ضريبة على تطبيق «الواتساب»، كان موضع تساؤل نظراً إلى تزامن إغلاق هذا العدد الكبير من الطرقات في مختلف المناطق اللبنانية مع سويعات التحرّك الأولى. وبالنظر إلى التطوّرات المتّصلة بالانتفاضة، ولا سيما شعاراتها التي هيمنت منذ بداياتها، وبروز دور العسكريين المتقاعدين فيها والانكشاف التدريجي لعلاقة بعض «الناشطين» بفروع مخابرات الجيش، بدأ يُنظر إلى الجيش كفاعل سياسي مثله مثل بقية الفاعلين السياسيين.

ونتيجة لذلك، إضافة إلى أسباب أخرى لا داعي للخوض فيها هنا، اهتزّت الحصانة المعنوية للجيش. أخذ الرأي العام الذي تصالح مع فكرة نزع القداسة والمهابة عن رجال الدين الذين يتدخّلون في الشأن السياسي، يتعامل بالطريقة نفسها مع الجيش. هكذا، أدّى اقتراب الجيش من السياسة وميادين الاحتجاج، وإن خلف غلالة أو وقوفاً مع «الشعب»، إلى تعريضه لمفرداتها وأدبيّاتها وسلبيّاتها كما إيجابيّاتها.

هذا الدور السياسي للجيش وقائده، الممارَس منه والمأمول، قد يفسّر حالة التوتّر والرغبة في التهرّب من المساءلة. فمنطق الأمور كان أن يجري تثمير الاستثمار في «الثورة»، ذات الشعارات الإصلاحية العامّة والداعية إلى إعلاء دولة القانون والمؤسّسات، من خلال توسيع دائرة المتّهمين أو المدانين (سياسياً) بالفساد داخل «الطبقة السياسية». لكنّ انفجار المرفأ، غير المشهد كلياً بعدما طاولت شراراته قيادة الجيش نفسها، بشخصي العماد جوزف عون والعماد جان قهوجي. وترافقت مع ذلك عودة ملف الفساد الكبير في عهد القيادة السابقة للجيش. هكذا، وجد الجيش نفسه أسير شعارات «الثورة» ومفرداتها وقاموسها، وقد بدأ ينأله جزء يسير (وناعم) منها، وهو الذي كان يعتقد أنّها سوف تصبّ في طاحونته.

لا إجماع على رفض دور سياسي للجيش، فكثيرون يعتبرونه «المنقذ الوحيد». بعض ناشطي «الثورة» يرون فيه القوة الوحيدة الصالحة للتحالف معها ضدّ «الفساد». والرهان على الجيوش في بلدان الجنوب ليس جديداً ولا مستغرباً، لكن نجاح الجيش بانتزاع دور سياسي إنقاذي له شروط عديدة، من بينها فهم اللحظة السياسية بديناميّاتها واحتمالاتها وحسن اختيار الحلفاء، المحليين والخارجيين. وفي غياب حزب سياسي يقود الجيش، لا يبقى أمام «القائد»، للتزوّد بالدراسات والأبحاث الاستراتيجية الضرورية للتحليل والاستنباط والاستشراف، سوى خيار من ثلاثة: 1 - الاعتماد على خيرة ضبّاط وأركان المؤسّسة وأكاديمييها، وهم كثر وأكفاء. 2 - تلقّي» تقارير الخارج و«نصائحه». 3 - توترات داخلية في آخر سنتين رئاسيتين.

فلماذا تجد صعوبة في إعلان موقف «أيت»، على شاكلتك، بقول إنّك تؤيّد دعوة رضوان للتحقيق مع قيادة الجيش وتدين استخدام تعبير «حمرنة» (مع أنّك انتهكت، طيلة أشهر، أمهات المسؤولين وأعراضهم) و«تستغرب»، بالمقابل، ما قام به الجيش وتدعوه للتقدّم بشكوى أمام محكمة المطبوعات؟ فلماذا سكتّ؟

أما إن كنت ثائراً «حقيقياً»، فالأمر يجب أن يكون أسهل وأشبه بـ«كرجة الماء»! فأنت البطل التاريخي لمعركة الحريات وخصوصاً الإعلامية، وتعتبر الجيش مجرّد أداة قمعية بيد «الطبقة الحاكمة»، ولا تتوقّف كثيراً عند «آداب» الحديث خصوصاً مع الخصوم. أنت، كثائر «كامل الدسم»، يُفترض أنّك تعتبر التشهير واجباً لفضح الناهبين والمرتكبين والفاسدين، كما يفترض أنّك تتّهم الجيش بأكثر من «الحمرنة»، فلماذا يتلعثم لسانك؟

البعض لا يتضامن مع رضوان بسبب عمله في «الأخبار»، والبعض الآخر بسبب عمله في «الجديد»! هكذا، فجأة، تغيّرت النظرة إلى وسائل الإعلام عند من كانوا ضيوفه الدائمين. ينسى بعض «الثوار» القضية الأساسية ويفتحون بازاراً سخيفاً لحسابات ضيّقة. كان الرجل صوتهم الأقوى من الهمروجات أمام منزل صوان، في الدفع نحو تحقيق جدّي بجريمة المرفأ يُنزّل القصاص العادل والمنصف ويهدّئ النفوس، ومع ذلك تراهم يتلعثمون.

ثمة، في المقابل، من تصرّف بشكل تلقائي وبديهي وتمكّن من بناء موقف سليم استناداً إلى فهمه لتعقيدات الوضع الداخلي وقدرته على التمييز بين الجوهري والعارض ومناعته المعقولة إزاء ما يتعرّض له من ضخّ إعلامي. يكفي ألا يكون المرء منافقاً، حتى يتمكّن من البقاء في دائرة القيم والمبادئ التي يدعو إليها. وهذه الفئة من المناضلين الحقيقيين، أيّاً كان توصيفهم، هي التي يعوّل عليها لظهور قيادات سياسية جديدة تستطيع بثّ «المعنى» في السياسة. كلّ لأسبابه، ومن مواقع مختلفة، توافقوا على ضرورة عدم الانزلاق إلى التشفّي بالوسائل الإعلامية التي يعمل فيها مرتضى، وعلى تجاوز ملاحظاتهم - حيث وُجدت - على الإعلامي نفسه. ائتصروا للمبدأ، وهو أنّ ثمّة قانوناً وحرية تعبير يجب احترامهما وثمّة تغوّلاً يجب التصدّي له لمحاصرة أيّة أوهام بإمكانية تكريس دولة بوليسية في لبنان. هذا التوافق المبدئي، بين مختلفَين، هو أحد عناصر الفرز المهمة التي ينبغي بالمجموعات المتشكّلة حديثاً التوقّف عنده.

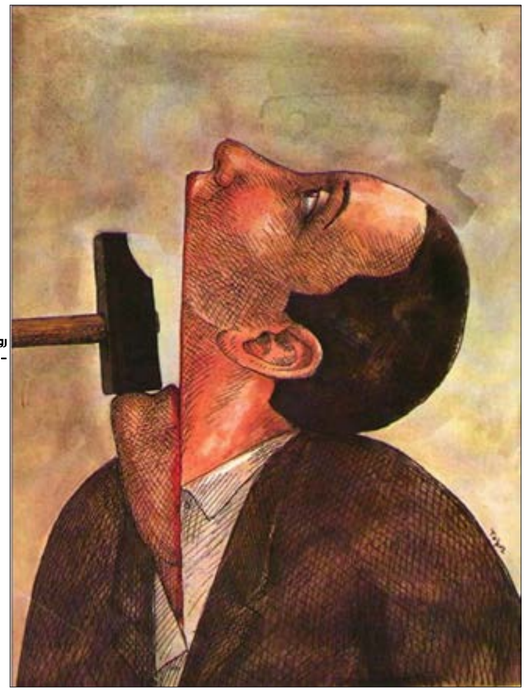
رولان تيوبر ـ فرنسا

هو، بهذا المعنى، علامة دالّة في حياة جسم الانتفاضة الحقيقي.

التنصّل من الموقف بحجّة «فتح» معركة الرئاسة أتى من زاويتين: اعتبار الإضاءة على مسؤولية الجيش في قضية تفجير المرفأ بمثابة استهداف سياسي لإساءة صورة «القائد» تحسّباً لخوضه المعركة الرئاسية؛ ورغم اختلاف الحالتين، فإنّ هذا المشهد يذكّر بملابسات المعركة لمحاسبة حاكم المصرف المركزي رياض سلامة. أنبرى البعض، حينها، للقول إنّ الرجل مجرّد موظّف، وإنّ المعركة هي لإسقاط النظام ومحاسبة الجميع. واللافت أنّه، في الحالتين، تقوم الجهات السياسية و«الثورية» ذاتها بعملية التعمية على الموضوع الأساسي، ووضع طبقات كثيفة من الأفكار والحُجَج لحماية المرتكبين أو المخطّئين. وهذه المسألة يجب أن تكون موضع عناية المعنيين بقيادة الانفجار الاجتماعي المقبل، واحداً من عوامل الفرز الضرورية ضمن الجسم الواسع للحركة الشعبية.

أمّا فرضية المعركة بين الأجهزة الأمنية لتبرير التهرّب من موقف، فتُدْرَج، هي الأخرى، بالارتباك الذي سار صفوف التحرّكات الاحتجاجية المبكرة، منذ عام 2015، حين ظهرت علامات التشقّق ضمن بنية منظومة النهب والتبعية. آنذاك، وبدل التسلّل بين الشقوق لإحراز تقدّم وتحقيق أهداف، خرجت نظرية «كلّن يعني كلّن»، المشغولة بعناية، لتحمي «الجزء» بحجّة أنّ المعركة هي مع «الكل». ما الذي يضير «ثورة» أو «معارضة» في تنافس الأجهزة أو تضعضع المنظومة؟ في الأصل، يجب أن يكون ذلك من الأهداف التكتيكية في عملية خوض الصراع. الحقيقة أنّ الذين أثاروا هذه المسألة هدفوا، خصوصاً، إلى التشكيك في نزاهة الإعلامي نفسه وتصويره «أداة» يشغّلها جهاز أمني محدّد. ومثل هذه الاتهامات سريعة الانتشار والتأثير أيضاً، لكنّها تصبح مُضحكة عندما تصدر عمن يقيمون بين ظهراني محطات تلفزيونية لا تبذل جهداً لإخفاء تمويلها الخارجي ولا تموضعها السياسي. وهي تصبح هزلية عندما تصدر عن «ناشطين» أو مجموعات لا شكّ في تلقّيها الدعم الخارجي. وحكاية العلاقة بين الصحافة والسياسة والأمن ليست جديدة في العالم، بل هي ملازمة لمهنة الصحافة نفسها. فهي علاقة خاصّة وضرورية للنجاح المهني. لكنّ الذين يقبلون أن يصبحوا أدوات لمصلحة الأجهزة الأمنية أو السفارات، يسهل تمييزهم من سيّاراتهم ونوعية ساعاتهم وبزّاتهم وسفراتهم وقصورهم، وخصوصاً سهراتهم وطبيعة علاقاتهم الاجتماعية.

أما بعد

فلا حاجة ملحّة لتحويل «حادث الارتطام» بين الجيش والإعلام إلى مكاسَرة كبرى، الآن. فجوهر المسألة هو إبقاء القانون مرجعية للتعامل بين الجميع واعتباره فوق الجميع. ولا حلّ سوى ذلك، رغم حالة البؤس التي تعتري القضاء الذي سوف يجد نفسه، قريباً جداً، أمام تحدّي المسؤولية التاريخية. وهذا الموقف ليس انحيازاً أعمى إلى الإعلام، فجلّه كارثي ويلعب أدواراً تخريبية للأوطان والعقول في كثير من الحالات. ولا بأس من لحظة يجري فيها تعديل القوانين لوضع قيود على تمويله ودوره. لكنّ مرجعيّة محكمة المطبوعات، في ما يتعلّق بالإعلاميين، هي أمرّ محسوم والمحكمة العسكرية، المثيرة للجدل، ليست بديلاً صالحاً.

أمّا فرضية المعركة بين الأجهزة الأمنية لتبرير التهرّب من موقف، فتُدْرَج، هي الأخرى، بالارتباك الذي سار صفوف التحرّكات الاحتجاجية المبكرة، منذ عام 2015، حين ظهرت علامات التشقّق ضمن بنية منظومة النهب والتبعية. آنذاك، وبدل التسلّل بين الشقوق لإحراز تقدّم وتحقيق أهداف، خرجت نظرية «كلّن يعني كلّن»، المشغولة بعناية، لتحمي «الجزء» بحجّة أنّ المعركة هي مع «الكل». ما الذي يضير «ثورة» أو «معارضة» في تنافس الأجهزة أو تضعضع المنظومة؟ في الأصل، يجب أن يكون ذلك من الأهداف التكتيكية في عملية خوض الصراع. الحقيقة أنّ الذين أثاروا هذه المسألة هدفوا، خصوصاً، إلى التشكيك في نزاهة الإعلامي نفسه وتصويره «أداة» يشغّلها جهاز أمني محدّد. ومثل هذه الاتهامات سريعة الانتشار والتأثير أيضاً، لكنّها تصبح مُضحكة عندما تصدر عمن يقيمون بين ظهراني محطات تلفزيونية لا تبذل جهداً لإخفاء تمويلها الخارجي ولا تموضعها السياسي. وهي تصبح هزلية عندما تصدر عن «ناشطين» أو مجموعات لا شكّ في تلقّيها الدعم الخارجي. وحكاية العلاقة بين الصحافة والسياسة والأمن ليست جديدة في العالم، بل هي ملازمة لمهنة الصحافة نفسها. فهي علاقة خاصّة وضرورية للنجاح المهني. لكنّ الذين يقبلون أن يصبحوا أدوات لمصلحة الأجهزة الأمنية أو السفارات، يسهل تمييزهم من سيّاراتهم ونوعية ساعاتهم وبزّاتهم وسفراتهم وقصورهم، وخصوصاً سهراتهم وطبيعة علاقاتهم الاجتماعية.

أما بعد

فلا حاجة ملحّة لتحويل «حادث الارتطام» بين الجيش والإعلام إلى مكاسَرة كبرى، الآن. فجوهر المسألة هو إبقاء القانون مرجعية للتعامل بين الجميع واعتباره فوق الجميع. ولا حلّ سوى ذلك، رغم حالة البؤس التي تعتري القضاء الذي سوف يجد نفسه، قريباً جداً، أمام تحدّي المسؤولية التاريخية. وهذا الموقف ليس انحيازاً أعمى إلى الإعلام، فجلّه كارثي ويلعب أدواراً تخريبية للأوطان والعقول في كثير من الحالات. ولا بأس من لحظة يجري فيها تعديل القوانين لوضع قيود على تمويله ودوره. لكنّ مرجعيّة محكمة المطبوعات، في ما يتعلّق بالإعلاميين، هي أمرّ محسوم والمحكمة العسكرية، المثيرة للجدل، ليست بديلاً صالحاً.

أمّا فرضية المعركة بين الأجهزة الأمنية لتبرير التهرّب من موقف، فتُدْرَج، هي الأخرى، بالارتباك الذي سار صفوف التحرّكات الاحتجاجية المبكرة، منذ عام 2015، حين ظهرت علامات التشقّق ضمن بنية منظومة النهب والتبعية. آنذاك، وبدل التسلّل بين الشقوق لإحراز تقدّم وتحقيق أهداف، خرجت نظرية «كلّن يعني كلّن»، المشغولة بعناية، لتحمي «الجزء» بحجّة أنّ المعركة هي مع «الكل». ما الذي يضير «ثورة» أو «معارضة» في تنافس الأجهزة أو تضعضع المنظومة؟ في الأصل، يجب أن يكون ذلك من الأهداف التكتيكية في عملية خوض الصراع. الحقيقة أنّ الذين أثاروا هذه المسألة هدفوا، خصوصاً، إلى التشكيك في نزاهة الإعلامي نفسه وتصويره «أداة» يشغّلها جهاز أمني محدّد. ومثل هذه الاتهامات سريعة الانتشار والتأثير أيضاً، لكنّها تصبح مُضحكة عندما تصدر عمن يقيمون بين ظهراني محطات تلفزيونية لا تبذل جهداً لإخفاء تمويلها الخارجي ولا تموضعها السياسي. وهي تصبح هزلية عندما تصدر عن «ناشطين» أو مجموعات لا شكّ في تلقّيها الدعم الخارجي. وحكاية العلاقة بين الصحافة والسياسة والأمن ليست جديدة في العالم،

البعض لا يتضامن مع رضوان بسبب عمله في «الأخبار» والبعض الآخر بسبب عمله في «الجديد»

الحكم بالوكالة ومسألة «الفساد»

نايف سلوم *

عندما تُطرح مسألة الفساد الإداري البيروقراطي للنقاش والبحث، تُطرح معها على الفور مسائل عدّة تتوجّب مقاربتها، على سبيل التمهيد.

أولاً، إنّ دراسة الفساد الإداري لطبقة اجتماعية مسيطرة، هي دراسة مشروطة بظروف صعود هذه الطبقة التاريخي إلى السلطة، أي دراسة النظام السياسي المستهدف في شروطه الاجتماعية التاريخية العينية. وهذا أمر يحتاج إلى بحث متخصّص يتجاوز مهمّة التمهيد وبناء نقاط ارتكاز للبحث.

وثانياً، فإنّ بحثاً في الفساد الإداري - البيروقراطي، يعني مناقشة فشل الطبقة المسيطرة في بناء شرعيّتها التاريخية، وفشلها في قونَنة الحكم، بالتالي فشلها في بناء هيمنتها التاريخية.

ولكوننا لسنا في سياق بحث عن فساد طبقة بعينها، أو نظام بعينه، فسوف تكون مقاربتنا على شكل وضع أعلام أو شاخصات على سبيل التمهيد، شاخصات مستخلَصة من تجارب نُظم اجتماعية سياسية متعدّدة كسيطرة البيروقراطية السوفياتية في حكم الاتحاد السوفياتي السابق، وسيطرة البورجوازية الصغيرة ذات الأصول الفلاحية والمتوسطة ذات الأصول المدينية في مصر والعراق وسوريا في النصف الثاني من القرن العشرين، وفي تجربة النظم الفاشية في إيطاليا وألمانيا بين الحربين العالميتين.

نقول، أولاً، إنّ الفساد البيروقراطي يصيب الطبقة المسيطرة على سلطة الدولة، والتي فشلت في بناء هيمنتها أو هي عاجزة بحكم طبيعتها الاجتماعية التاريخية عن بناء مثل هذه الهيمنة، بالتالي عاجزة عن بناء شرعيتها التاريخية كطبقة حاكمة وعن قونَنة الحياة الاجتماعية السياسية. أي هي عاجزة عن بناء حكم القانون.

فالبيروقراطية السوفياتية، التي قامت سلطتها وامتيازاتها كفئة اجتماعية (تحت طبقة) بالوكالة عن البروليتاريا الظافرة بعد ثورة اجتماعية اشتراكية على أثر الحرب العالمية الأولى، جاءت بهذه الوكالة على أرضية دمار كوادر الطبقة العاملة في روسيا بفعل الحرب الأهلية الطاحنة، وبفعل عزلة الثورة المنتصرة والحصار الإمبريالي الغربي على أثر فشل الثورة الاشتراكية في أوروبا، حصار لاوّل دولة بروليتارية في التاريخ في بلد فقير مدمّر ذي أغلبية فلاحية معدَمة وأميّة. كان مطلوباً من هذه الفئة البيروقراطية الحاكمة أن تأخذ بيد الطبقة «الأصلية» الطبقة العاملة، بيد الموكّل حتى يحكم نفسه بنفسه! وهذا لم يحصل وانهارت سلطتها بفعل طغيان الفساد الإداري وطغيان القمع السياسي وتوقف النمو الاقتصادي في الاتحاد السوفياتي أواخر السبعينيات من القرن العشرين.

في المقلب الآخر وعلى ضفة النظام الرأسمالي الإمبريالي، كان حكم الحزب الفاشي (النازي)، حزب البورجوازية الصغيرة، حكماً بالوكالة عن الرأسمالية الاحتكارية الألمانية التي دخلت بعد انتصار الثورة الاشتراكية في روسيا وبعد كساد 1929 في أزمة اجتماعية - اقتصادية سياسية عامة نتيجة للأزمة الاقتصادية ونتيجة لحضور البديل التاريخي الاشتراكي ممثّلاً بحزب الاشتراكية الديمقراطية في ألمانيا مشفوعاً بثورة روسيا الاشتراكية. كان على الفاشية أن تسيطر كوكيل حكم مؤقت وأن تُحطم الحركة الاشتراكية وتصفّيها، وكان عليها أن تُخضع الحركة النقابية وتستولي على النقابات.

في الطرف الثالث، وفي البلدان المتخلفة وبعد سيطرة أعيان المدن بين الحربين في كل من مصر وسوريا والعراق، وفشل حكم الأعيان هذا في حلّ المسألتين الفلاحية والقومية (الإصلاح الزراعي ومسألة فلسطين)، جاءت البورجوازية الصغيرة ذات الأصول الفلاحية والبورجوازية الصغيرة المدينية لتحكما بالوكالة ، حيث صعدتا إلى السلطة السياسية في فترة ضعف مزدوج سواء لجهة البورجوازية الليبرالية ذات الأصول الإقطاعية أو لجهة الطبقة العاملة التي كانت بالكاد بدأت تظهر بحكم تخلّف وتأخر البنى الاجتماعية الاقتصادية لهذه البلدان، وانتشار الأمية وندرة التعليم العام الحديث، وإقصاء طبقات بكاملها عن المشاركة في الحياة الإدارية والسياسية.

الطبقتان اللتان لديهما إمكانية الهيمنة الاجتماعية الاقتصادية في عصر الرأسمالية هما البورجوازية والبروليتاريا. وكون البورجوازية الليبرالية كانت قد دخلت في طور الانحطاط والأفول مع دخول الرأسمالية في المرحلة الإمبريالية أواخر القرن التاسع عشر، وكون البروليتاريا قد دخلت مرحلة الأزمة بعد صعود البيروقراطية السوفياتية في روسيا، فقد شهد القرن العشرون شيوع حكم الوكلاء: البيروقراطية السوفياتية في روسيا والفاشية في إيطاليا وألمانيا، وحكم البورجوازية الصغيرة الفلاحية في مصر (الناصرية) وفي العراق وسوريا (البعث).

ما يجمع جميع هؤلاء الوكلاء هو استعارة الشعار الاشتراكي للبروليتاريا (كطبقة لديها إمكانية الهيمنة التاريخية ولديها مشروعها التاريخي)، استعارة هدفها تضليل فقراء الفلاحين ومعهم الطبقة العاملة لكسب ولائهما. فالفاشية الألمانية رفعت شعار «الاشتراكية - القومية»، وكذلك فعلت الناصرية والبعث. أما البيروقراطية السوفياتية فكانت تحكم أصلاً باسم الطبقة العاملة في روسيا وبرنامجها السياسي، نيابة عنها (بالوكالة).

يظهر الفساد ويستشري في هذه الشروط التاريخية ضمن نظام الطبقة الحاكمة بالوكالة، بحكم عجزها عن بناء شرعيتها التاريخية وفشلها في إحكام هيمنتها. فهي جميعها ليس لديها مشروع تاريخي للحكم. بل هي تستعير شعارها من الاشتراكية تارة ومن الرأسمالية تارة أخرى.

البورجوازية الصغيرة هي بورجوازية بطبيعتها التاريخية، ومصيرها محسوم بالتطور نحو ب

الحدث

خميس بغداد الدامي: انتعاش آمال وَرَثة الاحتلال

استيقظت العاصمة العراقية، بغداد، صباح أمس، على وقع تفجيرين انتحاريين دامييْن استهدفا سوقاً شعبيّة في وسطها، واسفرا عن سقوط عشرات الضحايا بين قتيل وجريح. الحادثة التي فتحت الباب واسعاً أمام الكثير من الأسئلة، جاءت في اليوم التالي لتنصيب جو بايدن رئيساً للولايات المتحدة، فيما زخّمت جهود الداعين إلى بقاء الاحتلال الأميركي لصدّ هجمات «داعش»

بغداد ــ الأخبار

عند الساعة العاشرة من صباح يوم أمس، فجّر انتحاري نفسه في منطقة الباب الشرقي التجارية المكتظّة بالمتبضّعين، موقعاً عشرات الضحايا. بعدها بدقائق، تجمهر عددٌ من الأشخاص حول شخص كان يصرخ وسط الشارع متظاهراً بأنه مريض ويحتاج إلى المساعدة، قبل أن يفجّر نفسه بمن حوله، مخلّفاً، هو الآخر، عشرات الضحايا. وأعلنت وزارة الداخلية العراقية، أن التفجيرين خلّفا 13 قتيلاً و19 جريحاً كحصيلة أولية، لكن وزير الصحة، حسن محمد التميمي، أكّد لاحقاً، أن الحصيلة النهائية لتفجيري «ساحة الطيران» بلغت 32 شهيداً و110 جرحى. وعلى هذه الخلفية، سارع الناطق باسم «التحالف الدولي» في العراق، واين ماروتو، إلى جانب إيصال رسالة مفادها بأن التنظيم لا يزال قوياً ويستطيع تنفيذ عمليات بتقنيتها.

5. تحديد الموعد النهائي للانتخابات المبكرة، وهذا يتشابه مع الأعوام الماضية التي تلت احتلال العراق في عام 2003، إذ إن الفترات التي تسبق الانتخابات عادةً ما تشهد عمليّات مماثلة.

6. انشغال الحكومة العراقية والقوى السياسية بالعمل الترويجي للانتخابات المقبلة، وإهمال الملفّ الأمني، وهذا ما أكّده رئيس «جماعة علماء العراق»، خالد الملا، قائلاً إن «التطرّف ما زال موجوداً، وينتظر المناخ المناسب ليكشّر عن أنياب حقده وتطرّفه ضدّ الشعب العراقي. وبكل صراحة، انشغلنا ولم نحارب فكر التطرف كما يجب، ومن حيث لا ندري هيّأنا له الأسباب لينمو».

7. تخوّف من أن الانسحاب الوشيك لقوات الاحتلال الأميركي، سيترجم مباشرةً بتحرّك ميداني كبير لـ«داعش»، وهذا سيدفع بعض الأحزاب والقوى السياسية إلى المطالبة بضرورة بقائها وتأجيل أي حديثٍ عن الانسحاب.

في أعقاب الأحداث الدامية، عقد رئيس الوزراء العراقي، مصطفى الكاظمي، اجتماعاً طارئاً مع القادة الأمنيين، الذين أعطاهم، بحسب مصادر خاصة تحدثت إلى «الأخبار»، فرصةً أخيرة، ملمّحاً إلى إمكانيّة الاتجاه إلى إقالة بعضهم في حال ثبوت أيّ تقصير، موجّهاً بتكثيف الجهد الاستخباري وعدم التهاون مع أيّ معلومة أمنية تَرِد. وبالفعل، أصدر الكاظمي، في وقتٍ متأخرٍ من ليل أمس، سلسلة قرارات قضت بإعفاء عددٍ من القيادات الأمنيّة والعسكريّة البارزة، إذ أُقيل وكيل وزير الداخلية لشؤون الاستخبارات عامر صدام، وكُلّف أحمد أبو رغيف، بدلاً منه. كما أُقيل المدير العام للاستخبارات ومكافحة الإرهاب في وزارة الداخلية (خلية الصقور)، عبد الكريم عبد فاضل (أبو علي البصري)، وكُلّف نائب رئيس جهاز الأمن الوطني حميد الشطري، بمهماته، فيما رُبطت الخلية بالقائد العام للقوات المسلحة، أي الكاظمي. كذلك، نُقل قائد عمليات بغداد، قيس المحمداوي، إلى وزارة الدفاع، وكُلّف أحمد سليم بمهماته؛ أما قائد الشرطة الاتحادية، جعفر البطاط، فقد أُقيل أيضاً من منصبه، حيث أعيد تكليف سلفه رائد شاكر جودت، فيما جرى إعفاء مدير قسم الاستخبارات وأمن عمليات بغداد باسم مجيد.

على خطّ مواز، قال وزير الخارجية العراقي، فؤاد حسين، إن «تنظيم داعش لا يزال يتحرّك بقوّة في العديد من المناطق العراقية، وإن التهديد الداخلي لا يزال موجوداً، والعراق لا يمكنه مواجهة التوترات وحده، وما زال يحتاج إلى دعم خارجي»، مشيراً، في الوقت ذاته، إلى أن «الصراع الخليجي - الإيراني ينعكس سلباً على العراق، ومن مصلحتنا وجود علاقات جيدة بين دول الخليج وطهران». جاء ذلك قبل أن يغرّد وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، قائلاً: «من التفجيرات الإرهابية في بغداد إلى التملّق وتقبيل الأحذية من قِبَل نتنياهو، كلّها لها هدف واحد، هو الإيقاع برئيس أميركي آخر في الفخ لزهق أرواح الأميركيين وأموالهم بهدف مواجهة إيران، على رغم اليأس (نتنياهو) المثير للشفقة، فإن الخطط الدنيئة ضدّ إيران ستفشل مرّة أخرى».

خلّف تفجيرا «ساحة الطيران» في بغداد 32 شهيداً و110 جرحى (أ ف ب)

> أكّد وزير الخارجية العراقي أن بغداد لا يمكنها مواجهة التوترات وحدها، ولا تزال بحاجة إلى دعم خارجي

سوريا

أزمة الوقود تتجدّد: الحصار يفاقم معاناة السوريين

لا حلول جذريّة لأزمة الوقود المتجدّدة في سوريا، والتي يُضاف إليها الارتفاع الهائل في أسعارها. أزمةٌ عادت لتطلّ برأسها، أخيراً، بعد قرار وزارة النفط السورية خفض كميات مادتي البنزين والمازوت الموزّعة على المحافظات، والذي تعزوه إلى التأخّر في وصول شحنات المشتقّات النفطيّة

دمشق - الحسناء عدره

أعلنت وزارة النفط السورية، في الثالث من الشهر الجاري، قرارها خفض كمّيات البنزين الموزّعة على المحافظات بنسبة 17%، وكميات المازوت بنسبة 24%، «نظراً إلى تأخر وصول واردات المشتقّات النفطيّة المتعاقد عليها». قرار الخفض «الموقّت» هذا، يربطه مصدر مطّلع في وزارة النفط، فضّل عدم الكشف عن اسمه، بـ«الحصار الأميركي والغربي على البلاد أولاً، وبتأخّر وصول الشحنات النفطية من طهران ثانياً». لكنه يؤكّد، من جهة أخرى، أن الحكومة السورية لا تعتمد على الإمداد الإيراني فحسب، بل «تعوّل على مصادر أخرى، عن طريق الشراء بشكل مباشر»، متحفظاً عن ذكر هذه المصادر لأسباب سياسية واقتصادية.

ويبدو أن عملية نقل المشتقّات النفطية تواجه عراقيل كثيرة قبل وصولها إلى سوريا، تُضاف إلى التكلفة المالية المرتفعة جداً؛ إذ يتطلّب استيرادها اللجوء إلى أساليب «ملتوية» لإفلات من العقوبات الغربية. وفي هذا السياق، يشير المصدر في وزارة النفط، في حديثه إلى «الأخبار»، إلى أن «العقوبات فرضت إجراءات مختلفة على كل ناقلة نفط تريد الدخول إلى البلاد. لذلك، اضطرّت هذه الناقلات إلى سلوك طرق وأساليب عديدة للتحايل على العقوبات والإجراءات المفروضة بموجبها، ما من شأنه تأخير وصولها». ومن هذه الإجراءات، يقول المصدر، «إطفاء أجهزة التعريف الخاصة بالسفن الناقلة، وتزوير أرقام ومعطيات الشحنات، وسلك طرق متعدّدة ومتعرّجة وطويلة للوصول إلى الموانئ السورية، ما يرتّب تكاليف مالية أعلى، ووقتاً إضافياً». ويلفت إلى أن «إنتاج سوريا يصل، في الوقت الراهن، إلى حوالى 20 ألف برميل يومياً، معظمه نفط خفيف مرافق للغاز، إلى جانب نحو 15 مليون متر مكعب من الغاز يومياً». أما بالنسبة إلى الإمدادات النفطية التي أعلنت وزارة النفط وصولها إلى مصفاة بانياس ضمن الخط الائتماني المشترك بين سوريا وإيران، فهي «تكفي لتشغيل مصفاة واحدة، وتغطّي الحاجة لمدة عشرة أيام لا أكثر، وليس لخمسة أشهر كما أُشيع، على أن تصل الشحنات تباعاً وعلى دفعات»، بحسب المصدر.

تواجه عملية نقل المشتقّات النفطية عراقيل كثيرة قبل وصولها إلى سوريا (أ ف ب)

> يتطلّب استيراد المحروقات اللجوء إلى أساليب «ملتوية» للإفلات من العقوبات الغربية

ويبرّر عضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات في محافظة حماة، ثائر سلهب، عدم توافر مادة البنزين، والازدحام الخانق على محطات الوقود بـ«انخفاض معدّلات الكميات الموجودة»؛ إذ يقول، في حديث إلى «الأخبار»، إنه «تم تقليص طلبات البنزين من 18 صهريجاً إلى 17 ثم إلى 15، وهي كميات غير كافية بالتأكيد، لأن الواردات من هذه المادة أقلّ بكثير من معدّل الطلب لدى المحطات». أمّا بالنسبة إلى المازوت «فتم تخفيضها من 27 إلى 20 طلباً لكل القطاعات الموزّعة بين الزراعة والنقل والأفران والتدفئة، إلى حين وصول الإمدادات الخارجية».

بات مألوفاً بالنسبة إلى المواطن السوري مشهد الاكتظاظ وطوابير السيارات أمام المحطات في المحافظات السورية كافة، وهو فصل متكرّر اعتاده الناس. سائق سيارة الأجرة، عمران، يقضي ساعات طويلة أمام إحدى محطات الوقود في العاصمة دمشق، ضمن أرتال من السيارات، في سبيل الحصول على بضع ليترات من البنزين. ويقول عمران: «صرلي 13 ساعة ناطر، كل ساعة لحتى يتقدّم الدور شوي، اليوم معطّل عن الشغل، مين بعوّضني؟ أنا مياوم، يعني اليوم يلي ما بشتغل فيه، ما باكل». آخرون لجؤوا إلى اتّباع سياسة «البيت والتناوب»، لحجز دور لهم وضمان عدم تفويت فرصة التعبئة، كضحى التي تتقاسم مع أخيها طابور الانتظار. وتقول الشابة: «أتولّى حراسة الدور في فترة الصباح والظهيرة، إلى حين عودة شقيقي من العمل ليتسلّم المهمّة نيابةً عني، حتّى لا تذهب ساعات الانتظار سدىً». بدوره، يلفت صلاح، وهو صاحب محطة وقود تقع في منطقة المزّة في دمشق، إلى أن «الكارثيّة اضطرّت، منذ عدة أيام، للإقفال ليوم واحد بسبب انقطاع البنزين نهائياً، ثم في اليوم التالي وصلت إلينا المخصّصات وهي عبارة عن صهريج واحد فقط، لا يكفي لتلبية طلبات الزبائن الكثيفة». وكانت الحكومة السورية قد رفعت أسعار المشتقّات النفطية، في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، بنسبة 100%، ليرتفع سعر البنزين المدعوم من 250 إلى 450 ليرة سورية، والبنزين الحرّ من 450 إلى 650 ليرة، وبنزين «أوكتان 95» من 850 إلى 1050.

تونس

أحداث العنف الليلي: أزمة السلطة والطبقات الشعبية

تراجعت، الأربعاء، حدّة الاحتجاجات في تونس، بعد أيام من المواجهات الليلية بين شباب وقوات الأمن في الأحياء الشعبية على امتداد البلاد. لكنّ التراجع، الذي جاء إثر توقيف مئات المحتجّين، لن ينهي دورات الاحتجاج العنيف، في ظلّ تواصل تدهور الأداء الاقتصادي وضعف أداء السلطة

نجاد محمد

انطلقت التظاهرات في تونس مع إقرار إغلاق شامل لأربعة أيام اعتباراً من الخميس الماضي، برّرته الحكومة باحتواء تفشي «كوفيد - 19»، في حين اعتبر مراقبون أنّ من بين دوافعه قبر الاحتجاجات المتوقّعة تزامناً مع ذكرى سقوط نظام بن علي في 14 كانون الثاني/ يناير.

يمكن تلخيص قراءة السلطات وغالبية الأحزاب للاحتجاجات العنيفة في توجّهين، يذهب الأول إلى إعلان تفهّم دوافعها والتنديد بأساليبها بوصفها «تظاهرات ليلية» و«تخريبية»، ومنه ما جاء في خطاب لرئيس الحكومة هشام المشيشي الذي وعد بـ«الاستماع إلى آراء الشباب». أما التوجه الثاني، فقد ذلك قبل أن يغرّد وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، قائلاً: «من التفجيرات الإرهابية في بغداد إلى التملّق وتقبيل الأحذية من قِبَل نتنياهو، كلّها لها هدف واحد، هو الإيقاع برئيس أميركي آخر في الفخ لزهق أرواح الأميركيين وأموالهم بهدف مواجهة إيران، على رغم اليأس (نتنياهو) المثير للشفقة، فإن الخطط الدنيئة ضدّ إيران ستفشل مرّة أخرى».

الانفجارات الاجتماعية المفاجئة والعنيفة والمحدودة في امتدادها الزمني وتركّزها الجغرافي، بأنّها دورية. ورغم أنّها غير منتظمة في تواريخ رمزية محدّدة، إلّا أنّها تبرز خلال ذروة الأزمات بدرجات متفاوتة.

أزمة سلطة

توازت الاحتجاجات مع إعلان المشيشي عن تعديل حكومي واسع، شمل 12 وزارة، أبقى على الفلسفة العامّة للحكم، وهي التعويل على إدارة التكنوقراط. رئيس الحكومة نفسه شخصية تكنوقراطية، فهو إداري كان مسؤولاً عن تنفيذ السياسات قبل أن يجد نفسه، فجأة، مشرفاً على صياغتها. المشيشي ليس أول شخصية تكنوقراطية تتولّى الحكم في الأعوام الماضية، لكن التجارب السابقة أفرزت علناً تعكس أزمة السلطة التي تعيشها البلاد.

يأتي السياسيون بهؤلاء الإداريين أو مسيّري الشركات السابقين بحجج من قبيل أنّهم «محايدون» سياسياً و«خبراء» و«أصحاب تجارب تسيير ناجحة»، وقادرون على الإدارة من دون ضغوط شعبية باعتبارهم غير منتخبين. يرى السياسيون أيضاً في هؤلاء أدوات طيّعة، يمكن التضحية بها في حال الفشل وحصد ثمار نجاحاتها إن تحقّقت.

لكن يخلق ذلك انطباعاً لدى الناس بأنّ أصواتهم الانتخابية ذهبت سدى، وأنّ من يحكمهم لم ينتخبه أحد عملياً، وهو في قطيعة مع انتظاراتهم وبجهل كيفية مخاطبتهم.

يعيش هشام المشيشي حالة تيه، فقد اختاره للمنصب رئيس الجمهورية، منتصف العام الماضي، في سياق صراع مع الأحزاب الكبرى، لكنّه دخل في تحالفات مع تلك الأحزاب لأنّها تمثّل الأغلبية داخل البرلمان، وهو الآن وجهاً لوجه مع شارع غاضب لا علاقة تربطه به، فمَن المسؤول إذن؟ الجميع ولا أحد.

اقتصادياً، تعيش تونس أزمة دين سيادي متضخّم، وعجز كبير في الموازنة مع تراجع مداخيل الدولة، وتُعطّل الآلة داخل أجنحة السلطة بروز أفكار وحلول. يؤدّي ذلك في اتجاه واحد إلى صعود القوى الفاشية. حالياً، يبدو المستفيد الوحيد سياسياً من الأزمة هو «الحزب الدستوري الحر»، سليل نظام بن علي، الذي يستثمر خاصة في مخاوف الطبقة الوسطى والبرجوازية وحنينها إلى الاستقرار (وهو يدين

> تختلف الاحتجاجات الحالية عن تلك التي تشهدها تونس عادة

الاحتجاجات الحالية). ويشير آخر استطلاعات الرأي إلى حصوله على 41 في المئة من نوايا التصويت في الانتخابات التشريعية.

«الإنسان المستباح»

تختلف الاحتجاجات الحالية عن تلك التي تشهدها تونس عادة، أي عن التظاهرات التي تتمّ في الأضواء وتنظّمها نقابات أو حتى «تنسيقيات» من المواطنين لهم مطالب دقيقة فئوية أو مناطقية. تخرج التظاهرات في الأحياء الشعبية في أنحاء البلاد مساء، ويشارك فيها شبّان صغار، وقد جرى خلالها قطعُ للطرقات وحرقُ لإطارات وتخريبُ لبعض المنشآت التجارية الكبيرة والمصارف. تبدأ مثل هذه الأحداث عادة بشكل عفوي بعد حدث قادح، كان هذه المرة جهود قوات الأمن لفرض حظر التجوّل والإغلاق الشامل، عبر التنقّل بين الأزقة ودفع الناس للالتزام ببيوتهم، مع ما يرافق ذلك من إهانات في كثير من الأحيان. يشعر جزء واسع من هؤلاء الشبان بأنهم سجناء في الأوقات العادية، في أحيائهم التي يُضايقهم الأمن فيها، وتفاقم الأمر مع الإغلاق.

يُتّهم هؤلاء بـ«ضعف الوعي» لعدم رغبتهم في احترام التدبير الصحّي التقييدي، لكنّ الواقع أعقد من مسألة وعي. يقوم أسلوب حياة كثيرين في المناطق الشعبية على التدبير اليومي للقمة العيش، خاصة في المهن الصغيرة غير المنظمة، ولم تبذل الدولة جهوداً لمساندتهم خلال الأزمة، لا سيما في الموجة الوبائية الثانية.

غالبية العائلات في تلك المناطق واسعة، والبيوت صغيرة، والموارد الاقتصادية محدودة وتزداد ضيقاً مع إغلاق الفضاء العام الذي يعملون فيه، أو يمضي فيه الشباب العاطلون غالبية ساعات يومهم. غالبية هؤلاء الشباب انقطعوا أيضاً عن التعليم في سنّ صغيرة، ويفتقرون للتأمين الاجتماعي والصحّي، إضافة إلى افتقادهم لروابط علائقية تسمح لهم بتحسين وضعهم.

نتحدث هنا، إذن، عن أناس يقبعون في قاعدة السلّم الاجتماعي، وإمكانيات صعودهم درجات فيه شبه منعدمة. لا مخارج كثيرة من هذا الوضع، بخلاف الهجرة غير المنظمة والجريمة، وقد كان الانضمام إلى التنظيمات الجهادية خياراً ثالثاً متاحاً قبل أعوام.

يمثل أفراد هذه الفئة «إنساناً مستباحاً» بعبارة الفيلسوف جورجيو أغمبن، عرضة للعنف اليومي من الشرطة وبقية الأجهزة الرقابية للدولة، خصوصاً مع حال الطوارئ القانونية المفروضة إلى ما لا نهاية على ما يبدو، وعرضة للتندّر والاحتقار والوصم السلبي من الأجهزة الأيديولوجية (المدرسة والتلفزيون وحتى شبكات التواصل الاجتماعي) ومن الإدارات الخدمية. يسود شعور بأنّ لا أحد يأبه لمصيرهم.

وتوجد نزعة إلى وصف الأحداث بأنّها «فوضوية» و«عدمية»، لكن عند الحديث مع المحتجّين أو سكّان الأحياء الشعبية بصفة عامة تتوضّح مطالبهم، فهم يريدون وظائف تحفظ كرامتهم ورعاية صحية وتعليماً ومعاملة لائقة. وَصْفُ المحتجّين بأنّهم «مخرّبون» و«مجرمون» وتوقيف المئات منهم في كلّ موجة عنف وتسليط أحكام قاسية بحقّهم لن يزيد الأمر إلا سوءاً.

أخيراً، يحاول البعض تصوير الأمر على أنه مسألة ثقافية ونتاج إساءة استعمال حرية لسنا جديرين بها، في حين أنّ للأحداث طابعاً طبقياً صارخاً لا خصوصية محلية له. في العقدين الأخيرين فقط، شهد عدد كبير من دول العالم أحداث عنف مماثلة أو حتى أوسع في النطاق والمدّة، بينها انتفاضة ضواحي باريس عام 2005 وأحداث نيو أورلينز عقب إعصار كاترينا في العام ذاته، وأعمال العنف والنهب في لندن عام 2011.

ليست هذه المرة الأولى التي تشهد فيها تونس تظاهرات من هذا القبيل فاعلوها ليسوا جهات منظمة (أ ف ب)

ملف

صحيح ان الصين لا تزال تشكّل، من منظور النُخب الاميركية، التهديد الاستراتيجي الاكبر لموقع الولايات المتحدة الريادي في العالم. غير ان الحزب الديموقراطي، مدفوعاً بنظريّة الخطر المتعاظم الذي تمثّله روسيا بوتين التي يروّجها البعض، يضع في حساباته هذه «المخاطر». ويبدو متّجهاً في طريق إعادة إحياء استراتيجية احتواء ضدّها، تستلهم تلك التي سادت إبّان الاتحاد السوفياتي

ذعرٌ في الغرب من صعود «الآخرين»:

أولويّة احتواء «شرّ» بوتين

وليد شرارة

بدا في السنوات الماضية أن إجماعاً واضحاً تبلور بين النخب الأميركية على اعتبار الصين التهديد الاستراتيجي الأكبر لموقع بلادها المهيمن. غير أن المواقف التي أطلقها الرئيس جو بايدن وفريقه، خلال الحملة الانتخابية وبعدها، أظهرت أن روسيا، من منظورهم، ليست أقلّ خطورة من الصين. والدافع هو أن مقدار الكراهية الذي يكنّه الجناح الديموقراطي بين النخب الأميركية للرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، يدفعه إلى تكريسه هو، لا الرئيس الصيني، شي جين بينغ، رمزاً للشرّ، وعدواً أكبر للنظام الليبرالي الدولي. كراهية روسيا، الموروثة من العداء للاتحاد السوفياتي، متجذّرة بقوّة في أوساط الحزب الديموقراطي الذي يحرص دائماً، عند وجوده في السلطة، على تقديم جزء أساسي من سياساته الخارجية على أنّه «دفاع عن الديموقراطية في مواجهة أعدائها». تجلّى هذا الحرص مجدداً في مداخلة أنتوني بلينكن أمام الكونغرس الأميركي، في جلسة المصادقة على تعيينه وزيراً للخارجية، عندما أكّد أن القضايا الخلافية مع روسيا ستكون بين أولويات الإدارة الجديدة، وأشاد بـ«رؤيوية» عضو مجلس الشيوخ الجمهوري ولجنة شؤونه الخارجية، ميت رومني، حين وصف روسيا بأنها «العدو الجيوسياسي الأوّل للولايات المتحدة» سنة 2012، ما أثار آنذاك سخرية الكثيرين، بمن فيهم الرئيس باراك أوباما. تخالف هذه المقاربة توصيات العديد من الخبراء الذين حضّوا إدارة بايدن على التفرّغ للمعركة المركزية مع الصين، والسعي، على الأقلّ، إلى «تحييد» روسيا، إن لم يكن لكسبها. لكنّ قطاعاً آخر من هؤلاء الخبراء، يحضّ على العودة إلى استراتيجية الاحتواء ضدّ روسيا، تستلهم تلك التي اتُّبعت ضدّ الاتحاد السوفياتي، بالتزامن مع الاستراتيجية المشابهة المطبّقة ضدّ الصين. التصريحات الصادرة عن بايدن وفريقه تشي بأن توجهاتهم أقرب إلى وجهة نظر هذا القطاع.

استراتيجية الاحتواء بقيت معتمدة حيال روسيا بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، ولو بحدّة أقل في بعض المراحل. فالانتشار العسكري الأميركي والغربي في جوارها، ومشروع الدرع الصاروخية والإصرار على توسيع الـ«ناتو» شرقاً، وصولاً إلى حدودها، جميعها معطيات تؤكّد هذا الأمر. لكن القادة السياسيين والعسكريين الأميركيين، وكذلك الخبراء والباحثين، توقّفوا عن استخدام كلمة «احتواء» للإشارة إلى هذه الوقائع، ظناً منهم، ربّما، بأن القيادة الروسية ستتأخّر في إدراك ما يحاك ضدّ بلدها. لكن الأخيرة، ومنذ حرب كوسوفو تحديداً في عام 1999، أوضحت، في أكثر من مناسبة، أنها تَعي تماماً ما يجري، وتتحرّك لمواجهته. الجديد اليوم، أن أكاديمياً أميركياً، وسفيراً سابقاً لبلاده في روسيا بين عامَي 2012 و2014، هو مايكل ماك فول، لا يتردّد في استخدام مفهوم الاحتواء في مقالة خصّصها لتناول السياسة الواجب تبنّيها تجاه روسيا، وفي ضرورة أن تكون استمرارية لتلك التي طرحها جورج كينان، السفير الأميركي في موسكو في بداية الخمسينيات، حيال الاتحاد السوفياتي. ففي مقالة على موقع «فورين أفيرز» بعنوان «كيفية احتواء روسيا بوتين»، يرى ماك فول أن الاعتقاد الرائج في الولايات المتحدة بأن روسيا قوّة منحدرة مجافٍ تماماً للحقائق. هو يشير إلى أنها عادت إلى المسرح الدولي، على رغم ديموغرافيتها المتراجعة وارتدادها عن الإصلاحات الليبرالية، «كإحدى أقوى الدول، مع قدرات عسكرية وسيبرانية واقتصادية وأيديولوجية أمتن ممّا تظنّه غالبية الأميركيين». هي إحدى القوّتَين الأعظم في الميدان النووي، الذي استثمر فيه بوتين بقوّة في السنوات الماضية، وكذلك في تطوير القدرات العسكرية التقليدية لجيشه. هذا الأخير يمثّل تهديداً لأوروبا، ويتفوّق على الـ«ناتو» في مجالات عدد المدرّعات وصواريخ «الكروز» التي يمتلكها، وعديد قواته الموجودة على الحدود مع دول الحلف. لجأ بوتين أيضاً إلى الاستثمار المكثّف في أسلحة الفضاء، وإلى تنمية القدرات الاستخبارية والسيبرانية، كما اتّضح بعد عملية التجسّس الضخمة التي شهدتها الولايات المتحدة أخيراً. لروسيا عدد من الحلفاء أقلّ مما لدى الولايات المتحدة، لكن علاقاتها مع الصين نمت نوعياً، بما فيه في المجال العسكري. بتقدير ماك فول، فإن روسيا هي القوّة العسكرية الثالثة على المستوى الدولي، واقتصادها هو الحادي عشر من حيث الحجم. وقد أتاحت التأميمات، والتدخّل المتزايد للدولة في الاقتصاد، للرئيس الروسي موارد أكبر يستخدمها لاتّباع سياسة خارجية هجومية. هو عمل أيضاً على امتلاك أدوات القوّة الناعمة، فموازنة قناة «روسيا اليوم» وحدها تصل إلى 300 مليون دولار سنوياً، وعلى إنشاء مؤسسات وشركات «رديفة» لتلك الرسمية، كـ«معهد حماية القيم الوطنية»، و«الوكالة الدولية للتنمية السيادية»، و«جمعية البحث الحرّ والتعاون الدولي». توظف هذه الأدوات، وفقاً للسفير الأميركي الأسبق، للترويج لتوليفة بوتين الفكرية ـ السياسية، القومية والأرثوذكسية، والمعادية للديموقراطية وللغرب. هو يصرّ، إضافة إلى ذلك، على أن القناعة بأن الرئيس الروسي يؤمن بالمقايضات خاطئة أيضاً، لأنها تغفل أهمية البعد الأيديولوجي في مواقفه وسياساته. هو يقدم نفسه على أنه زعيم العالم المحافظ غير الليبرالي، ولا يتراجع أمام الإقدام على مغامرات خطيرة دون حساب الأكلاف المحتملة: ضمّ القرم وغزو شرق أوكرانيا، التدخل في الشرق الأوسط، التدخل في الانتخابات الأميركية، اغتيال المعارضين.الخ... «هو أكثر تحريفية وشراسة من نظيره الصيني»، بحسب ماك فول، لأنه «يريد تدمير النظام الدولي الليبرالي». وعند الانتقال إلى التوصيات، يحرص الدبلوماسي السابق على الانطلاق ممّا كتبه كينان في عام 1947، وهو أن «العنصر الرئيس في أي سياسة حيال روسيا هو احتواء طويل الأمد وصبور، ولكن حازم ويقظ، لنزعتها التوسعية». تتبع سلسلة من الاقتراحات تتعلّق بتعزيز المناعة الداخلية الأميركية ضد الاختراقات الأمنية والسيبرانية لروسيا، وبسنّ تشريعات جديدة لكشف استثماراتها عبر شركات وهمية في أخرى أميركية وفي مجال العقارات، والتعاون مع الحلفاء في العالم لمكافحة تبييض الأموال. أما الاحتواء على المستوى الدولي، فإن الردع هو حجر الزاوية فيه. يشيد ماك فول بالجهود التي بذلتها الدول الأعضاء في حلف الـ«ناتو» لتطوير قدراتها في مقابل روسيا، وجهوزيتها لإرسال 300,000 جندي و30 سفينة حربية و30 سرباً جوياً إلى دول الحلف الواقعة في أقصى الشرق خلال 30 يوماً. لكنه يضيف إن المطلوب هو المزيد من القوات البرية للتصدي لهجوم روسي محتمل في الجبهة الجنوبية الضعيفة للحلف وتجديد القيادة الفعلية الأميركية له ومساعدة الدول غير الأعضاء التي تعاني من العدوانية الروسية، كأوكرانيا، على أن تصبح آمنة ومزدهرة، لتكذيب «مزاعم» بوتين عن الديموقراطية، ولكي تتحوّل كييف إلى نموذج إلهام لتغيير ديموقراطي في روسيا نفسها.

أسئلة كثيرة يمكن أن تطرح عن خلفيات مثل هذا الرأي وإمكانية وضعه موضع التنفيذ في ظلّ التراجع الكبير في القدرات الأميركية والشرخ الداخلي ووجود تحدّيات دولية أخرى بالنسبة إلى واشنطن. لكن الأكيد هو أن أبلسة الرئيس الروسي تندرج ضمن مسعى، كثيراً ما لجأت إليه الإدارات الأميركية السابقة، وهو اختراع الأعداء و/ أو تضخيم التهديدات الخارجية، لمحاولة توحيد الجبهة الداخلية، المنقسمة بشكل لا سابق له حالياً، ولمّ شمل الحلفاء المذعورين من مشهد ضمور هيمنة الغرب وصعود «الآخرين» غير الغربيين.

القضايا الخلافية مع روسيا ستكون بين أولويات الإدارة الجديدة (أ ف ب)

> يحضّ بعض الخبراء على العودة إلى استراتيجية الاحتواء ضدّ روسيا، تستلهم تلك التي اتُّبعت ضدّ الاتحاد السوفياتي

التفوق على الصين يؤرق بايدن

في موازاة القطيعة مع بعض سياسات العهد السابق، تسير إدارة جو بايدن على خطى دونالد ترامب في ميدان السياسة الخارجية. وهو ما جلّاه بوضوح خطاب وزير الخارجية، أنتوني بلينكن، أمام الكونغرس، والذي رسم فيه الخطوط العريضة لسياسة إدارته في الخارج، مُحدّداً بكين كخصم رئيس. واستناداً إلى هذه المحدّدات، بدأ البيت الأبيض، باكراً، صياغة أجندته للسنوات الأربع المقبلة، واضعاً «التفوّق على الصين» هدفاً أوّل.

وبدت لافتةً، في هذا السياق، دعوة ممثّلة تايوان في واشنطن لحضور حفل تنصيب بايدن، في خطوة قالت تايبيه إنها تمثّل خرقاً جديداً في العلاقات بين الجانبين. الخطوة التي أثارت استياء الصين، لاقت ترحيباً جمهورياً إذ بدت مكمّلة للخطّ الذي انتهجه ترامب مع تايوان. وفي موازاة الدعوة، انتقدت الناطقة باسم مجلس الأمن القومي الأميركي، إميلي هورن، تحرّك الصين لفرض عقوبات على مسؤولين في إدارة ترامب، وحثّت الأميركيين من الحزبَين الديموقراطي والجمهوري على إدانة هذا الإجراء. جاء ذلك ردّاً على إعلان بكين، أول من أمس، فرض عقوبات على وزير الخارجية السابق، مايك بومبيو، و27 من كبار المسؤولين الآخرين في عهد الإدارة المنصرفة، في خطوة مثّلت رفضاً قاطعاً لشكل علاقتها مع واشنطن في عهد ترامب. على هذه الخلفية، قالت وزارة الخارجية الصينية، إنه

(أ ف ب)

> انتقدت إدارة بايدن تحرّك الصين لفرض عقوبات على مسؤولين في إدارة ترامب

«على مدى السنوات القليلة الماضية، قام بعض السياسيين المناهضين للصين في الولايات المتحدة، بدافع مصالحهم السياسية الأنانية والتحيّز والكراهية ضدّ الصين وعدم إبداء أيّ اعتبار لمصالح الشعبَين الصيني والأميركي، بالتخطيط لسلسلة من الخطوات المجنونة والترويج لها وتنفيذها»، لافتةً إلى أن هذه التصرفات «أضرّت بالعلاقات الصينية - الأميركية بشكل خطير». وبالإضافة إلى بومبيو، شمل القرار مستشار ترامب التجاري بيتر نافارو، ومستشار الأمن القومي روبرت أوبراين، ومساعد وزير شؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ ديفيد ستيلويل، ووزير الصحة أليكس عازار، ومعبوثة الأمم المتحدة كيلي كرافت وغيرهم. واعتبرت هورن أن «فرض هذه العقوبات في يوم التنصيب هو على ما يبدو محاولة لَعب على الانقسامات الحزبية»، لذا «يتعيّن على الأميركيين من كلا الحزبَين انتقاد هذه الخطوة غير المثمرة والتهكمية». ويتطلّع الرئيس بايدن إلى العمل مع القادة في كلا الحزبَين لوضع أميركا في مكانة تتفوّق فيها على الصين».

وعلى رغم الانطلاقة غير المشجعة لعلاقات هذه الإدارة مع الصين، أبدت هذه الأخيرة قدراً من التفاؤل إزاء الحُكم الجديد، معتبرةً أن «ملائكة الخير سينتصرون على قوى الشرّ في العلاقات» بين البلدين، فيما هوّنت من العوامل المسبّبة للتوتر الناتجة عن جوّ سمّمته الفترة التي قضاها دونالد ترامب في الرئاسة.

(الأخبار)

أوامر تنفيذية بالجملة: محو بعض إرث ترامب

على الرغم من خطاب التنصيب الذي دعا فيه إلى الوحدة والتسوية، فقد كان واضحاً أنّ الإجراءات الأولى التي اتّخذها جو بايدن كرئيس، تهدف إلى إبطال جزء كبير من سياسات إدارة سلفه دونالد ترامب، من بينها استجابة هذا الأخير لوباء «كورونا»، وعكس أجندته البيئية، وتمزيق سياساته المناهضة للهجرة...

وفي الأوامر التنفيذية الـ17، التي وقّعها بعد ساعات من تنصيبه، تحرّك بايدن سريعاً لإعلان القطيعة مع سياسات ترامب، التي قال مساعدوه إنّها تسبّبت في «الضرر الأكبر» للأمة. فبعد أدائه اليمين الدستورية، أول من أمس، ووصوله إلى البيت الأبيض، وقّع سلسلة من الأوامر التنفيذية، أوّلها ما يتعلّق بتشديد الإجراءات الخاصة بجائحة «كورونا»، مثل الالتزام بارتداء الكمامات والتباعد الاجتماعي والإجراءات كافّة التي تحدّدها السلطات. والأمر التنفيذي الثاني الذي أعلن بايدن توقيعه يتعلّق بالمساواة العرقية والعدالة الاجتماعية للمواطنين الأميركيين وضمان تحقيق المساواة والحصول على المساعدات.

كذلك، وقّع على أمر تنفيذي يعيد بلاده إلى اتفاقية باريس المناخية وإلى منظمة الصحة العالمية اللتين انسحب منهما ترامب. وبعد أقل من 24 ساعة على أدائه اليمين الدستورية، كلّف بايدن خبير الأمراض المُعدية، الطبيب أنتوني فاوتشي، القيام بمداخلة خلال اجتماع للمجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية. وفي كلمته، قال فاوتشي العضو السابق في خلية الأزمة التي شكّلها ترامب قبل أن يعيّنه بايدن مستشاراً، إنّ الولايات المتحدة «تنوي الإيفاء بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة». كذلك، شكر المنظمة «لدورها القيادي في الاستجابة الصحية العامة العالمية لهذا الوباء». وأكد أنّ «الولايات المتحدة مستعدّة للعمل بالشراكة والتضامن لدعم الاستجابة العالمية لوباء كوفيد-19 وتخفيف تأثيره في العالم وتعزيز هيئاتنا وإحراز تقدّم في الاستعداد لأوبئة مستقبلية وتحسين صحة كل شعوب العالم ورفاهها».

بايدن، تحدّث، من جهة أخرى، عن رسالة «ودّية للغاية» تركها له سلفه دونالد ترامب، التزاماً منه بالتقاليد المتّبعة. وقال بايدن للصحافيين في البيت الأبيض، إنّه لن يتحدّث عن الرسالة قبل أن يتحدّث معه. كذلك، قال للصحافيين: «سنكافح التغيّر المناخي كما لم نفعل هنا من قبل». ووفق وسائل إعلام أميركية، فقد وقّع مرسوماً ينصّ على رفع قيود السفر التي فرضتها إدارة ترامب على بعض الدول ذات الأغلبية المسلمة. ومن بين الأوامر التنفيذية التي وقّعها، أيضاً، إلغاء تصريح خطّ أنابيب «كيستون إكس إل»، وتعليق قرار بناء جدار على الحدود مع المكسيك الذي خُصّص البنتاغون أكثر من ثلاثة مليارات دولار لإنشائه، وذلك بناء على طلب الرئيس السابق دونالد ترامب.

كذلك، وقّع بايدن، قبل توجّهه إلى البيت الأبيض، ثلاثة مراسيم رئاسية في الكونغرس، تتعلّق بتعيينات وزارية ومناصب فرعية في الوزارات، وذلك عقب تأديته اليمين الدستورية رئيساً للولايات المتحدة الأميركية. وفي أول تغريدة له على حسابه الحكومي على موقع «تويتر»، قال: «ليس هناك وقت لتضيّعه عندما يتعلّق الأمر بمعالجة الأزمات التي نواجهها». وأضاف: «لهذا السبب، سأتوجّه اليوم إلى البيت الأبيض للعمل واتخاذ إجراءات جريئة وتقديم إغاثة فورية للعائلات الأميركية».

(الأخبار)

وقّع بايدن ثلاثة مراسيم رئاسية تتعلّق بتعيينات وزارية ومناصب فرعية في الوزارات (أ ف ب)

ملف

ثوابت خامنئي تبدّد رهانات تل أبيب:
مخاوف من تحوّلات الإدارة الأميركيّة

تأتي هذه المستجدات وسط تحوّل هائل في معادلات القوة عما كانت عليه خلال آذار 2015 (أ ف ب)

علي حيدر

لم ينبع الحذر الإسرائيلي من الأداء المستقبلي لإدارة جو بايدن إزاء التحدّي الذي تمثّله الجمهورية الإسلامية في إيران من فراغ. فعلى رغم مواقف وزير الخارجية الأميركي العتيد، أنتوني بلينكن، في جلسة في الكونغرس للتصديق

العبرة الأكثر حضوراً في تل أبيب أن طهران التي لم تخضع لترامب لن تتراجع الآن

على تعيينه، وقوله إن الإدارة الجديدة ستتشاور مع إسرائيل ودول الخليج قبل أن تعود إلى الاتفاق النووي، وإن إيران «بصفتها دولة على عتبة النووي ستكون أخطر مما هي عليه الآن» ومن الواجب الملحّ منع ذلك... فإن إذاعة جيش العدو، «غالي تساهال»، أكدت أن هذه المواقف لم تهدّئ إسرائيل. يبدو أن ذلك يعود إلى المخاوف لدى القيادتين السياسية والأمنية اللتين تنظران إلى مستقبل التطورات لا المواقف الآنية التي يحكمها أكثر من اعتبار. فالمواقف الأميركية تنبع من الوقائع الجارية، ومن الواضح أن طهران تتحرّك في مسار تصاعدي، ما سيفرض المزيد من الوقائع التي ستؤدّي إلى تضييق خيارات بايدن، وتحول دون تجاهل هذا الملف لوقت طويل، كما أن المشهد أمام مروحة من السيناريوات التي سيتساقط بعضها، وتتعزّز الأخرى.

بعدما حدّد قائد الجمهورية الإسلامية، الإمام علي خامنئي، ثوابتها في القضايا الصاروخية والإقليمية، إضافة إلى الموقف من رفع العقوبات للعودة إلى الاتفاق النووي بصيغته عام 2015، تبلور واقع جديد فرض نفسه على الطرفين الإسرائيلي ــ الإقليمي، والأميركي. في المقابل، أتت المواقف الأميركية لتكشف عن هوة واسعة بين الطرفين. يعني ذلك في المدى المنظور، استبعاد جمود الواقع القائم مع استمرار إيران في خطواتها التصاعدية، إضافة إلى استبعاد سيناريو العودة المباشرة إلى الاتفاق. في المقابل، من الواضح أن ذلك سيؤدي إلى التدحرج نحو المزيد من الخطوات المضادة، ما سينعكس على المنطقة بأكملها. وهو عنوان مفتوح على أكثر من سيناريو فرعي أيضاً. لكن العبرة الأكثر حضوراً على طاولة التقدير والقرار في تل أبيب، أن طهران التي لم تخضع لعقوبات دونالد ترامب وسياسة التهويل التي اتّبعتها، وعلى رغم الخيارات العدوانية كاغتيال قائد «قوة القدس» الشهيد قاسم سليماني، وأيضاً بعد ثوابت خامنئي النووية والصاروخية والإقليمية، من الطبيعي ألّا تتراجع عنها، وإن أظهرت قدراً من المرونة، لكنّها تبقى تحت هذا السقف.

انطلاقاً من هذه الوقائع والتقديرات، يأتي ما نقله موقع «واي نت» التابع لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، وفيه أن رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، يقدّر أنه لا يمكن الوصول إلى اتفاق نووي محسّن مع إيران، وهو ينوي تعيين منسّق خاص، إضافة إلى «مجلس الأمن القومي»، للعمل مع إدارة بايدن ومنعها من العودة إلى الاتفاق الحالي. كما طلب نتنياهو حصر الصلاحيات في بلورة السياسات الإسرائيلية تجاه البرنامج النووي الإيراني بيديه، وهو ما رفضه وزير الأمن، بيني غانتس، كما نقل موقع «والا» عن مسؤولين. كذلك، لفتت تقارير إسرائيلية إلى أن نتنياهو بدأ مشاورات مطولة لصياغة استراتيجية للتعامل مع إدارة بايدن. وفي السياق، أعدّت الحكومة الإسرائيلية سلسلة من المطالب للإدارة الجديدة في إطار الاستعداد لخوض «معركة» أمام أي عودة إلى الاتفاق النووي. وفي تقرير «واي نت»، تبنّت القيادتين السياسية والأمنية، خلال المدة الماضية، مجموعة من المطالب تتمثّل في ألّا يتنازل بايدن عن «السطوة الاقتصادية» على الجمهورية الإسلامية. وينبع هذا المطلب من أنه على رغم الضغوط، لم تخضع إيران، فكيف إذا ما رُفعت أو خُفّضت.

ترى المؤسسة الإسرائيلية أن «العقوبات الاقتصادية القاسية على صادرات النفط ومنع مشاركة إيران في النظام المالي الدولي كانت ولا تزال الوسيلة الرئيسية أو ربما الوحيدة للضغط، التي يمكن أن تقنع الإيرانيين بالدخول في مفاوضات وإبداء الاستعداد للتنازل»، وأنه ينبغي استخدام هذه الورقة بنوع من «الحكمة والإبداع من أجل استخدام هذا النفوذ (الاقتصادي) كسوط يهدد النظام الإيراني حتى تحقيق تقدم في المفاوضات». ويشدد الطرف الإسرائيلي أيضاً على ألا تتكفي الولايات المتحدة بعودة إيران إلى التزاماتها في إطار اتفاق 2015، بل السعي إلى التوصل إلى اتفاق جديد يشمل البرنامج الإيراني للصواريخ البالستية وجميع الصواريخ الأخرى، وخيارات طهران الاستراتيجية في الشرق الأوسط. في ضوء ذلك، حدّدت الحكومة أهمية مواصلة المشاورات المسبقة والتنسيق المشترك مع الأميركيين حول الشأن الإيراني، على أن من واجب البيت الأبيض «الحفاظ على المعسكر المؤيد للغرب والمناهض لإيران الذي يتبلور في الشرق الأوسط بعد توقيع اتفاقات أبراهام»، كونها أوجدت «بنية تحتية محتملة لتعاون وثيق وواسع النطاق ضد إيران».

الواضح في ضوء المستجدات الإيرانية والأميركية أن المسارين النووي والإقليمي دخلا مرحلة جديدة تختلف في عدد من جوانبها عما كانت عليه خلال مرحلة باراك أوباما وأيضاً ترامب. وسيجهد الإسرائيلي والسعودي لاستدراج الأميركي نحو خيارات يؤدي فيها ما يدركون أنهم أعجز عنه، وكل ذلك يأتي وسط تحوّل هائل في معادلات القوة تختلف بنسب كبيرة عما كانت عليه خلال اتفاق 2015. الأهم، مع أنه لا يحظى باهتمام كثير من المراقبين، أن تجربة المفاوضات النووية وتجربة الاتفاق السابق تستند إلى استنفاد رهانات وخيارات سوف تساهم في تعزيز الموقف الإيراني وتجعله أكثر تشدداً وتصلّباً وقوة، الأمر الذي يجعل إسرائيل تنظر بعين القلق إلى مستقبل التطورات، وأكثر تشككاً إزاء صلابة وثبات الموقف الأميركي الذي سيكون عليه في «نقطة تحوّل» لموقف ما.

(أ ف ب)

ليبيا

«انتقاد» أممي لأنقرة: أخرجوا المرتزقة!

بصورة غير مباشرة، انتقدت ستيفاني ويليامز تركيا ودورها في الأزمة الليبية، وذلك مع اقتراب المهلة المحددة لخروج المرتزقة، لكن دون توافق على هذا الملف. وبالتوازي، يُنتظر أن تُستكمل المفاوضات حول المناصب السيادية في المغرب، فيما يجري تحديد المسار الدستوري في الغردقة

قُبيل ساعات من انتهاء المهلة المحددة لخروج المرتزقة الأجانب من ليبيا بموجب تفاهمات اللجنة العسكرية «5+5» التي تجمع أطراف الصراع، خرجت المبعوثة الأممية بالإنابة إلى ليبيا، ستيفاني ويليامز، عن لباقتها المعتادة، واتهمت بعض السياسيين بالسعي إلى الحفاظ على الوضع الحالي بما يضمن مصالحهم الخاصة، من أجل السيطرة على الموارد المالية للدولة «كالديناصورات»، في تحول يعكس مدى الهوة بين ويليامز وعدد من السياسيين البارزين. وجاءت تصريحاتها في مقابلة مع صحيفة «ذا غارديان» البريطانية، أمس، أكدت خلالها أن المرتزقة يمكن إخراجهم بالطريقة نفسها التي وصلوا بها إلى الأراضي الليبية، متهمة من يدعمون بقاءهم بعد الأحد المقبل، الموعد النهائي للخروج، بأنهم يسعون إلى تقويض استقلال الدولة، في إشارة

> **خلُصت اجتماعات الغردقة إلى توافق حول مبادئ الإطار الدستوري**

مباشرة إلى تركيا التي لا تزال متهمة بإرسال المرتزقة بحراً وجواً.

بموجب اتفاق «5+5» من المفترض خروج المرتزقة خلال 90 يوماً من تاريخ التوقيع، نهاية تشرين الأول/ أكتوبر الماضي في جنيف، لكن لم تبدأ حتى الآن أي من مراحل إخراجهم، بعدما كان يُفترض تجميعهم في مواقع محددة تمهيداً لترحيلهم، الأمر الذي لم يُنفذ بالتوازي مع باقي بنود الاتفاق. يقول مصدر ليبي لـ«الأخبار»، إن فقدان الثقة والخوف من عودة الاشتباكات وعجز البعثة الأممية عن حماية أي من طرفي النزاع أسباب رئيسية في بقاء ملف المرتزقة الذين يفوق عددهم 20 ألفاً، وقد وصلوا خلال آخر عامين حسب إحصاءات غير رسمية. مع ذلك، لا تمتلك ليبيا قاعدة بيانات خاصة مع دخول أعداد كبيرة منهم بطريقة غير شرعية عبر المراكز البحرية العسكرية من تركيا، أو الروس الذين استجلبتهم قوات خليفة حفتر، إضافة إلى رحلات الطيران التي لا تخضع لتدقيق كافٍ، ولا سيما مع استخدامهم جوازات مزورة. يؤكد المصدر أن الجهد سيركز خلال استكمال اجتماعات اللجنة العسكرية على بحث ملف المرتزقة وتمديد مهلة خروجهم، وهو ما سيكون بعد جلسة مجلس الأمن المرتقبة الأسبوع المقبل حول ليبيا.

في الملف السياسي، تُستأنف في مدينة بوزنيقة المغربية المفاوضات حول تقاسم المناصب السيادية التي سيجري فيها توزيع الكراسي بما يتوافق مع مخرجات التوافق الأخير على آلية اختيار السلطة التنفيذية، التي اعتمدها أعضاء «ملتقى الحوار السياسي» في تونس بداية الأسبوع الجاري، فيما يُتوقع أن تستمر المفاوضات المغربية حتى منتصف الأسبوع المقبل. وستُطرح على الطاولة الأسماء المرشحة لتولي المناصب القيادية قبل البدء في التفاوض حول التنازلات من بعض الأشخاص لآخرين وفق تمثيل الأقاليم الثلاثة، في خطوة من شأنها تحقيق الانسجام بين المؤسسات تحت قيادة واحدة كي تنهي الانقسامات التي دامت نحو ست سنوات. وبموجب الاتفاقات السابقة وخاصة «الصخيرات»، المناصب التي سيجري تسمية رؤسائها هي: ديوان المحاسبة، النائب العام، رئيس المحكمة العليا، رئيس وأعضاء مفوضية الانتخابات، جهازا الرقابة الإدارية ومكافحة الفساد، وسط تنافس كبير على عضوية «مفوضية الانتخابات».

أما المسار الدستوري الذي سيجري استكمال مباحثاته في الغردقة من اليوم التاسع حتى الحادي عشر من الشهر المقبل، فسيتضمن مناقشات موسعة حول عملية الاستفتاء على الدستور الذي أعدّته «الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور» من قبل، مع اعتماد نظام الدوائر الثلاث للأقاليم بنظام 50%+1، وتحصين المراكز القانونية التي ستنشأ عن الاستفتاء وإيقاف الطعون المتعلقة به، في خطوة تهدف إلى إجراء الاستفتاء قبل منتصف العام الجاري لإجراء الانتخابات في موعدها المقرر: 24 كانون الأول/ ديسمبر المقبل. ويفترض أن يعرض المشاركون مخرجات اللقاء على البعثة الأممية ومجلس النواب و«المجلس الأعلى للدولة» من أجل اتخاذ الخطوات اللازمة من الناحية الفنية للتمهيد للاستفتاء وتحديد من يحقّ لهم المشاركة ووضعية الليبيين في الخارج والآليات الواجب اتباعها، وهي أمور ستخضع لمناقشات طويلة لضمان سلامة الاستفتاء.

(الأخبار)

كان من المفترض خروج المرتزقة كافة نهاية هذا الشهر، لكن أي إجراء لم يتم (أ ف ب)

وفيات

رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي شارل عربيد ينعى إليكم عضو المجلس رئيس اتحاد النقل البري

النقيب عبد الأمير نجدة

الذي توفي بعد تاريخ طويل من النضال النقابي والعمالي، ومسيرة حافلة بالعطاء من أجل لبنان.

سوف تبقى بصمة النقيب نجدة حاضرة، لتكون عنواناً دائما للالتزام النقابي والوطني.

لروحه السلام، ولكم من بعده طول البقاء.

استراحة

كلمات متقاطعة 3649

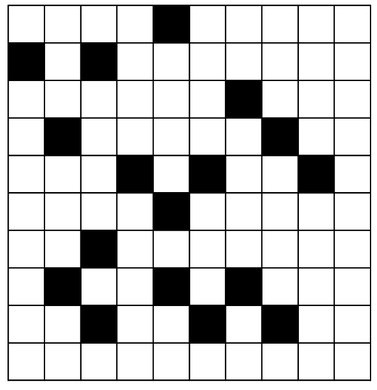

أفقيا

1- مدينة مغربية – جاحد – 2- شبه جزيرة في أوروبا تضمّ إسبانيا والبرتغال – 3- طيب العيش – الأقسام والأغصان في الشجرة – 4- للنداء – أمر مفقود – 5- حرف نصب – من أيام الأسبوع – 6- مصيف سوري – مدينة في مصر – 7- مدينة في السودان – دقّ وجرش – 8- إقتراب – للتعريف – 9- حُب – لعن وشتم – عاصفة بحرية – 10- مؤلف موسيقي روسي راحل اعتبر من أعظم عازفي البيانو في تاريخ الموسيقى

عمودياً

1- ملكة إنكليزية – 2- عاصمة أوروبية – حيوان نادر يُعرف بالدب الصيني – 3- دهر – لغة نشأت في الهند من اندماج الفارسية والهندية وبعض المفردات العربية والتركية هي اليوم لغة الباكستان – 4- حرف نصب – مخدرّ – مدينة في إيران – 5- قماش السفينة – لهو ولعب – 6- قصر بني عثمان في تركيا – عمر الإنسان – 7- لاعب كرة برازيلي سابق – رجوعي من السفر – 8- بقايا النار – 9- يكسو جلد بعض الحيوانات – نقر البئر – عاصفة بحرية – 10- رئيس سنغالي

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- عمر سليمان – 2- أحمد زكي – شا – 3- دم – سانت بول – 4- لدّت – رُضاب – 5- عكار – ما – نتّ – 6- سروال – نفّ – 7- ي ي – وهم – لغو – 8- رمل واسط – ان – 9- ال – أرنب – 10- نغم في حياتي

عمودياً

1- عادل عسيران – 2- محمد كريم – 3- رم – تاو – لام – 4- سدس – راوولف – 5- لزّاب – لها – 6- يكن – مسّاح – 7- ميتران – طريّ – 8- بض – فل – نا – 9- نشوان – غابت – 10- البترون

sudoku 3649

		3	8	2		6		
	8					9		2
	5		6	4		1		
6			2		4			5
2								4
3			7		1			6
		1		6	5		7	
4		7					3	
		9		7	8	2		

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3648

6	3	7	8	2	5	9	4	1
2	1	5	3	4	9	7	6	8
9	8	4	7	1	6	2	5	3
3	6	1	4	5	7	8	9	2
4	7	8	9	6	2	3	1	5
5	2	9	1	8	3	4	7	6
7	9	6	2	3	1	5	8	4
1	4	3	5	7	8	6	2	9
8	5	2	6	9	4	1	3	7

مشاهير 3649

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

سياسية بريطانية تتولى منصب النائب الأول لرئيس المفوضية الأوروبية منذ عام 2010 ومنصب الممثل السامي لإتحاد شؤون السياسة الخارجية والأمن منذ عام 2009

8+4+5+2+6 = وريد الدم ■ 1+4+3+10+11 = صور متحركة ■ 9+7+5 = ربطة عنق بالأجنبية

حل الشبكة الماضية: **سوزان عليوان**

إعداد **نعوم مسعود**

وثائقي

شريط اغتيال خاشقجي تحت الحصار
MBS -قتل «المنشقّ» مرّتين

The Dissident الوثائقي الأحدث لبريان فوغل، عن قتل جمال الخاشقجي في مقرّ القنصليّة السعوديّة في إسطنبول قبل عامين، يقدّم سرديّة بروباغندا معادية للنظام السعودي بنفس «إخواني» ظاهر. يورد الجزء المناسب من الحقيقة فقط، ولا يكشف جديداً، لكن إخفاقه لم يكن فنيّاً فحسب. رغم عرضه في مهرجانات عالميّة عدة قبل أكثر من عام، وحصوله على تنويه نقّاد كثيرين، لم تُقبل منصات الستريمنغ الأميركية الكبرى على اقتنائه نتيجة ضغوط سعوديّة حقيقيّة أو متوقّعة. وسينتهي غالباً إلى أرفف الفضاء السيبيري وشوارعه الخلفية

سعيد محمد

في تشرين الأول (أكتوبر) 2018، دخل المنشقّ السعودي جمال خاشقجي مقرّ قنصلية بلاده في إسطنبول وفق موعد مسبق لإنهاء معاملات شخصيّة، ولم يخرج أبداً. لسوء حظّ السعوديين، فإن مقرّهم الدبلوماسي في العاصمة التجاريّة لتركيا كان مخترقاً بالكامل من قبل المخابرات التركيّة صوتاً وصورة. لذا لم يعد ممكناً لهم التمادي في نفي علاقتهم باختفاء الرجل، الذي يعتقد الآن أنّه خُدّر من قبل فريق عمليات سعودي خاص أرسل إلى تلك الغاية تحديداً، وقُطّع حيّاً بمنشار كهربائي قبل التخلّص من بقاياه حرقاً في فرن أو تذويباً في الأسيد.

وقد تسببت الحادثة في إحراج شديد للسلطات السعوديّة، ولا سيّما أنّ غالبية أصابع الاتهام كانت تشير إلى إصدار ولي عهد مملكة آل سعود الأمير محمّد بن سلمان شخصياً الأمر بالقتل، وربما متابعة العمليّة عن بعد عبر الفيديو. لكن إدارة الرئيس ترامب رفضت توجيه الاتهام مباشرة للأمير وقبلت تفسيرات سعوديّة بتورط عدد من الموظفين الأمنيين في الحادثة خُوّل بعضهم بالفعل إلى محاكم محليّة. من المعروف أنها تخضع بالمطلق إلى رغبات الأمير وتوجيهات النظام، وأدين بعضهم من دون أن يعرف مصيرهم إلى الآن، فيما تجاهل الرئيس ترامب لاحقاً تقارير المخابرات المركزية الأميركية في ما هذا الخصوص والتي كانت تؤكد على الرواية التركية للحادثة، مقدّماً المصالح الشخصيّة والأميركيّة (كلها) مع السعوديّة. وهي بدون شك أكبر بكثير من أن يفسدها مقتل معارض واحد، مهما علا شأنه.

فيلم «المنشقّ» (119 د ـ 2020) يستند إلى جريمة الغدر المروعة بحق رجل أعزل من قبل نظام لا يستصعب تصفية خصومه جسديّاً ولا يقيم احتراماً لا لحقوق الإنسان، ولا للقوانين الدوليّة المنظمة لاستخدام المقارّ الدبلوماسية. لكنّ هذه الحادثة الهائلة بكل المقاييس، ضاعت في الشريط بحكم الصياغة المنحازة للسردية والتوظيف المسطّح لأغراض سياسيّة بحتة، وإسقاطها على سياق كلّ مؤجّرًا لا علاقة له بالحقيقة لا من قريب ولا من بعيد.

المخرج بريان فوغل الحائز جائزة الأوسكار على فيلمه الوثائقي «إيكاروس» على نتفليكس، متخصّص في صناعة الوثائقيات المسيّسة. ويعتقد أن الجائزة التي حصل عليها من الأكاديمية الأميركية كانت لموضوع الفيلم الذي خصّصه لتعاطي الرياضيين الروس للمنشّطات في الأولمبياد، لا للكفاءة الفنيّة للفيلم. ويبدو أنّ الرجل مُنح موازنة ضخمة من قبل القطريين عبر منظمة (واجهة) لحقوق الإنسان، قدّمت له حكاية مفعمة بـ «الأخونة» (نسبة إلى الإخوان المسلمين) والإمكانات اللوجستيّة لإجراء مقابلات مع عدد من المعنيين بمن فيهم التركيّة هاتيس جنكيز خطيبة جمال خاشقجي (اعتبرتها مصادر سعوديّة عميلة لمخابرات بلادها)، وعدد من المسؤولين الأتراك، إضافة إلى كوادر إخوانيّة معروفة، ولا سيّما عمر عبد العزيز (معارض سعودي مقيم في كندا) ووضاح خنفر (المدير العام الأسبق لقناة «الجزيرة» القطريّة) ومحمد سلطان وأيمن نور وغيرهم، إضافة إلى مُعلّقين أميركيين ومحقّقين من الأمم المتحدّة.

> أي عمل لا يضيء على خلفية الرجل الاستخباراتية ليس إلا مضيعة للوقت وخيانة علنيّة للحقيقة

النتيجة فيلم مفكّك الأوصال يتقافز بلا تركيز، ويحاول قول كل شيء بدون أن يضيف جديداً لا إلى القضّة المركزيّة ولا إلى أبعادها وخلفياتها التاريخيّة. أنفقت ساعتان من الوقت ليعاد عرض مقاطع أرشيفية شاهدنا أغلبها منذ وقت قريب على نشرات الأخبار، وتتوافر حالياً على يوتيوب، كما تعليقات بلا مضمون حقيقي وبذخ مزعج في استخدام الغرافيكس والموسيقى بمناسبة أو من دون مناسبة، فيما يتم بصلافة الترويج للناشط الإخواني عمر عبد العزيز العديم الكاريزما والذكاء بوصفه «خليفة» خاشقجي ورفيقه في النضال المعلوم ضد النظام.

من المؤكد أن لا فوغل ولا مارك مونرو (كاتب السيناريو) مطّلعان على تاريخ الشرق الأوسط الحديث ولا حتى على السيرة الواقعيّة لخاشقجي بما يكفي للتصدي لمهمّة إنتاج وثائقي جاد عن الرجل. وقد توزّعا في هذا العمل لأسباب تجاريّة محض بدون أي عمق ثقافي أو أيديولوجي لديهما. إن أي وثائقي عن خاشقجي لا يضيء على خلفيّة الرجل الاستخباراتيّة، ويتعامل معه بوصفه مجرّد صحافي معارض لنظام بلاده ومناضل من أجل الحريّة اختار أن يكتب بالإنكليزية في «واشنطن بوست»، ليس إلا مضيعة للوقت وخيانة علنيّة للحقيقة. قصّة الرجل لم تبدأ في إسطنبول، وإن انتهت هناك. بل ينبغي أن تستعاد بداية من أجواء خمسينيات وستينيّات القرن الماضي لحظة فرار كوادر جماعة الإخوان المسلمين المصريين إلى السعودية بعد كشف خيانتهم من قبل نظام جمال عبد الناصر، ومن ثم احتضانهم من قبل آل سعود وتوظيفهم لاحقاً في إطار الجهد الأميركي لإسقاط الدولة الشيوعية التوجهات في أفغانستان من خلال مشروع «القاعدة»، بالتعاون مع المخابرات الأردنيّة والمصريّة (أيّام السادات). الخاشقجي كان أحد أهم الكوادر السعودية التي انخرطت وقتها في التنسيق بين مخابرات نظام بلاده وتنظيم الإخوان المسلمين والمخابرات المركزيّة الأميركيّة في إدارة عمليات «الجهاد» الأفغاني تمويلاً وتسليحاً وتوجيهاً، وقضى شخصيّاً وقتاً طويلاً هناك. وهو في ظروف أخرى كان ليحاكم لتورطه في جرائم ضد الإنسانيّة. لكنه بعلاقاته الأميركيّة القويّة سواء القديمة منذ أيّام رفقة السلاح مع منسوبي المخابرات المركزيّة أو تلك التي بناها لاحقاً خلال خدمته في سفارة بلاده في واشنطن، اعتقد خاشقجي خاطئاً ـ لدى انتقال الحكم إلى الملك سلمان وصعود نجم ولده محمّد ولياً للعهد وحاكماً فعليّاً للبلاد والذي من الواضح أن عجرفته لم توافق نظرة خاشقجي لمكانته الذاتية عند أسياده ـ بأنّه أكبر من أن يستهدف بالتصفية الجسديّة، وأنّه يُقدّم بديلاً ليبرالياً يمكّنه في ظل الحماية الأميركيّة من لعب دور ما في إطار تغيير محتمل للوجوه في الرياض. وهو استخدم لذلك جريدة «واشنطن بوست» الوثيقة الصلة بالمخابرات الأميركية (يملكها جيف بيزوس مؤسس شركة «أمازون») عملاق التجارة الإلكترونية) لنشر مقالات نقد رماديّة لنظام محمّد بن سلمان. وقد جاءت هذه الأحداث في ظل خلافات متصاعدة بين النظام السعودي الجديد وجماعة الإخوان المسلمين داخل السعودية والسلطات الداعمة لهم سواء في قطر أو في تركيا. لذا وجد الأمير نفسه في مربّع التفكير في الخلاص من خاشقجي. أمر لم يكن ليزعج الأميركيين كثيراً بحكم كميّة الأسرار التي يحملها الرّجل عن مؤامرات التحالف الثلاثي الآثم (أميركي- سعودي-إخوان) والتي من الأفضل عمليّاً أن تختفي إلى الأبد. إخفاق فوغل في تقديم عمل مقنع فنيّاً ضاعفه الستار الحديدي الذي فرضه السعوديّون على جهود إيصال الفيلم إلى العموم، رغم الهمروجة التي نظّمت لدى عرض «المنشق» العام الماضي في «مهرجان ساندانس السينمائي» (بحضور هيلاري كلينتون وريد هاستينغز الرئيس التنفيذي لنتفليكس)، فإنّ كل منصات الستريمنغ الأميركيّة وكبار الموزعين العالمين لم يفكروا في اقتنائه، إن لم يكن نتيجة اتصالات السفارة السعوديّة في واشنطن المباشرة. ربما لتجنب غضب سعودي مرتقب على كل من سيتجرأ على توفيره للجمهور. واشتكى فوغل من أن هؤلاء لم يطلبوا حتى عروضاً تقديميّة للوثائقي عن خاشقجي كما يحدث عادة للأفلام التي تثير الاهتمام في المهرجانات، ولم يتقدّم أيّ منها بعرض ولو بدولار واحد لشراء حقوق الفيلم. وبعد يأسه تماماً، سلّم فوغل الفيلم لـ «بريكليك إنترتينمنت»، وهو موزّع هامشي سيروفره للإيجار في الولايات المتحدة وكندا على منصات (أمازون» و«أبل بلس»، فيما سيُطرح في تركيا وبريطانيا وألمانيا خلال الشهرين المقبلين، وسينتهي غالباً إلى أرّقة الفضاء السيبيري وشوارعه الخلفيّة.

بالطبع، فشخصيّة خاشقجي كمادة تاريخيّة تسجّل مرحلة مهمة من سيرة المهيمنة الأميركيّة في شرق آسيا، وتسلّط حرّاس النظم من آل سعود، تستحقّ عملاً وثائقيّاً حقيقيّاً على يد صانع أفلام تمتلك قصته المتراميّة الأطراف كل العناصر الدراميّة الكافية لإثارة الاهتمام. لكن يبدو هذا الأمر الآن أقرب إلى حلم، إذ يستحيل عمليّاً إنتاج عمل سياسي الطابع بدون رضى أحد الأطراف المعادية للسعودية القادرة على التمويل. ولو تمّ ذلك، فلن تسمح شركات التوزيع الكبرى بعرض أيّ عمل مماثل على المنصات الرئيسيّة قد يتسبب لهم في غضب السعوديين الانفعالي والمكلف ماليّاً. تذكّروا ذلك جيّداً عن عند مشاهدة أي وثائقي ولو كان عن الغوص في المحيطات، فلا مكان للبراءة السياسية في عالم اليوم إلا عند المغفّلين.

«الجزيرة» غيّرت رأيها!

اشترت قناة «الجزيرة» القطرية حقوق عرض فيلم «المنشقّ» بمبلغ كبير، قبل قمّة العلا الأخيرة في السعودية وعودة العلاقات الرسميّة بين الدوحة والرياض وفق ما علمنا. لكن من غير المرجّح أن تستمر القناة في خطّها لعرض الوثائقي الذي سيُثير حفيظة النظام السعودي. ويقدّر الخبراء بأن قنوات «الجزيرة» باللغة العربيّة تصل إلى 25 - 40 مليون مشاهد عربيّ سواء في الشرق الأوسط أو بين الجاليات المغتربة، وهي لذلك من أكثر القنوات العربيّة تأثيراً رغم تراجع مكانتها مقارنة ببداية العقد الماضي. وتتوافر من «المنشقّ» نسخة بترجمة عربيّة، وكان منتجوه يعوّلون على «الجزيرة» كمنصة لإيصاله إلى الجمهور العربي والعالمي عبر «الجزيرة» الإنكليزية.

زمن الوباء

كورونا والإغلاق الشامل والأزمة الاقتصاديّة
دراما رمضان: بيروت لم تعد قبلة المنتجين

زكية الديراني

سؤال واحد طرحته «الأخبار» على غالبية شركات الإنتاج التي تصوّر مسلسلاتها في بيروت لموسم رمضان 2021: كيف هي تحضيرات المشاريع الدرامية، ومدى تأثير فرض الإغلاق الشامل إثر انتشار فيروس كورونا على سير التصوير؟ سؤال كشف حجم التخبّط والضياع الذي يعيشه صنّاع الدراما الذين لطالما خصّصوا للموسم الرمضاني موازنة لافتة. فقد أجمعت الشركات على الإنتاجات الدرامية لرمضان 2020 ضربة موجعة، بعد قرار إغلاق البلد بشكل نهائي منعاً لتفشي الفيروس. والنتيجة كانت تقديم مسلسلات ذات حلقات قصيرة (15 حلقة)، فيما خرجت مسلسلات أخرى من السباق الرمضاني بشكل كلي، قبل أن تعرض على المنصات المعروفة أو الشاشات الصغيرة خارج السباق في موسمي الصيف والخريف الماضيين. يمكن ذكر هنا مسلسل «الهيبة 4» (ورشة كتاب وإخراج سامر البرقاوي وإنتاج «صبّاح إخوان» mtv-mbc). هذا العام، قلّصت شركات الإنتاج مسلسلاتها لرمضان 2021 بعد تراجع السوق الإنتاجي والمادي لدى القنوات بسبب ضعف الإعلانات، إضافة إلى أزمة كورونا التي حوّلت الأنظار إلى منصات الستريمينغ المعروفة على غرار «شاهد» و«نتفليكس» اللتين استغلّتا الأزمة وعرضتا مشاريع تعرقل حضورها على الشاشة الصغيرة. هكذا، جاءت الأزمة الصحية والاقتصادية لتخلط الأوراق وتوسّع السباق خارج شهر رمضان، لتكون المنصات ربما أحد المستفيدين من الظروف الجديدة التي فرضها كورونا.

لكنّ كيف ستكون خريطة رمضان 2021 بالنسبة إلى المسلسلات المشتركة التي تُصوَّر في لبنان؟ وما هي حال الدراما اللبنانية؟ هل يهدّد الإغلاق الشامل، الخريطة الدرامية ككل، وخاصة أن رمضان يحلّ هذا العام في منتصف شهر نيسان (أبريل) المقبل، وسط تسابق الشركات مع الوقت لإنجاز أعمالها؟

جمال سنان مدير شركة «إيغل فيلمز»، يتحدث عن التغييرات التي ضربت السوق الدرامي في رمضان الماضي، وتأثيرها على شهر الصوم المنتظر. بلغت المنتج لـ «الأخبار» إلى أنّ وجع المسلسلات سيخفّ في رمضان، بسبب التعديلات والتطورات التي أدخلت المنصات إلى السوق كمنافس قويّ للشاشات. يكشف أنّه لموسم رمضان 2021، تكتفي شركة «إيغل فيلمز» بمسلسل مشترك واحد يتمّ تصويره في بيروت تحت عنوان «للموت» (كتابة نادين جابر وإخراج فيليب أسمر) وبطولة ماغي بو غصن ودانييلا رحمة، والنجوم السوريين محمد الأحمد وخالد القيش وصباح الجزائري. في المقابل، يوضح: «أصوّر قرابة ستة مسلسلات لرمضان وخارجه موزّعة بين البحرين والسعودية والكويت وغيرها من دول الخليج. أما في لبنان، وبسبب الاستهتار من جميع الأطراف وانتشار كورونا، فقد لا تستحوذ شركات الإنتاج على استثناءات للتصوير. لذلك قرّرت الاكتفاء بعمل واحد هو «للموت» للموسم المنتظر والتركيز على بقية الدول التي يتواصل فيها التصوير بشكل عادي». ويكشف سنان عن بحث شركات الإنتاج التي تصور في لبنان، عن حلول لاستكمال تصوير مشاريعها في بيروت، قائلاً: «تقوم الشركات بمتابعة أوضاع الممثلين المصابين بكورونا، إضافة إلى إجراء فحوصات pcr بشكل دائم، ويتم التنسيق بين وزارة الداخلية والمجلس الأعلى للدفاع للحصول على استثناءات للتصوير. نعيش كل يوم بيومه، يفترض أن نحصل على تصاريح لاستكمال تصوير المسلسلات في الفترة المقبلة. سننتظر ونرى المشهد». ويتابع: «في بيروت، أصوّر مسلسلاً لرمضان، وعملين آخرين للمنصات المعروفة، الأول هو «قارئة الفنجان» (إخراج محمد جمعة وتأليف هاني سرحان) الذي أشارف على الانتهاء منه ويجمع نجوماً عرباً ولبنانيين. أما الثاني، فهو «أمنيزيا» (للكاتبة الجزائرية حنين عمر، إخراج رودني حداد) ويجمع ممثلين عرباً ولبنانيين ومن بينهم فاطمة الصفي، وحمد أشكناني».

على الضفة نفسها، قرّر إياد الخزوز صاحب شركة i see media عدم تصوير مشاريعه الرمضانية في بيروت كما حصل في رمضان الماضي. هكذا، اكتفى المنتج بتصوير غالبية مشاهد مسلسله «نسونجي بالحلال» (فكرة المخرج السوري أسامة الحمد، تأليف زهير قنوع وإخراج نبيل لبّس) في بيروت، على أن تنتقل الكاميرا إلى أبو ظبي. فخلال العام الماضي، تعرّضت الشركة التي أنتجت مسلسلَي «الساحر» لعابد فهد و«النحات» لباسل خياط، لانتكاسة بعد إغلاق لبنان ومنع التصوير، فخرج العملان بحلقات قصيرة لم تتخطّ الـ 18 حلقة كما لعبت الأزمة الاقتصادية في لبنان دوراً في تجميد أنشطة المنتج الأردني في بيروت.

أما بالنسبة إلى شركة «صبّاح إخوان»، فإن الخريطة الرمضانية تبدو أكثر وضوحاً، إذ تم تقليص أعداد المسلسلات التي تُصوَّر في رمضان منعاً لأي مشاكل قد تتعرض لها بسبب قرار الإغلاق. كذلك، بدا واضحاً تركيز الشركة على المشاريع التي تعرضها المنصات المعروفة، وتحديداً «شاهد» التي باتت واجهة تبث الدراما طيلة العام. إذاً هذه السنة، قلّص الصبّاح مشاركته الرمضانية إلى أكثر من ثلثي المسلسلات التي كان ينتجها سابقاً، وباتت مشاركته في رمضان تقتصر على عملين أو أكثر بقليل. في هذا السياق، يلفت صادق الصبّاح رئيس مجلس إدارة «صبّاح إخوان» في حديث سريع لـ «الأخبار» إلى أنّه سيعرض مسلسل «20 20» (كتابة نادين جابر وبلال شحادات وإخراج فيليب أسمر) الذي يجمع نادين جابر وقصي خولي. المسلسل كان قد تأجّل من رمضان 2020 إلى شهر رمضان المنتظر. ويكشف الصبّاح أنه لن يعرض الجزء الخامس من «الهيبة» في شهر الصوم، بل سيبثه خارج السباق كما حصل مع الموسم الرابع من العمل الذي يجمع تيم حسن ومنى واصف وعبده شاهين وأويس مخلاتي. ويوضح أنّ تصوير «الهيبة» سينطلق في 15 شباط (فبراير) المقبل، لافتاً إلى أنه ينتظر استثناءات التصوير لينطلق بعملين مصريين يُصوّران في بيروت: الأول «ملوك الجدعنة» (بطولة رانيا يوسف ومصطفى شعبان ورانيا سعد ودلال عبدالعزيز)، والثاني «لحم غزال» (بطولة غادة عبدالرازق وشريف سلامة).

دانييلا رحمة في شخصية «ريم» من مسلسل «للموت»

> قلّصت شركات الإنتاج عدد مسلسلاتها وخرج الجزء الجديد من «الهيبة» من السباق

من جانبه، يعود مفيد الرفاعي إلى الإنتاجات المشتركة بعد غياب عامين تقريباً. فقد أعلن صاحب شركة Media Revolution 7 عن تقديمه مسلسلاً مشتركاً وحيداً يحمل اسم «ظل» (إخراج التونسي محمد الخياري، فكرة سيف رضى حامد، حوار زهير رامي المالا). وكانت الكاميرات قد انطلقت أخيراً في بيروت، لتصوير العمل الذي يدور في إطار الأكشن والإثارة ويجمع على قائمة أبطاله كلاً من باسل خياط وغسان مسعود وهيا مرعشلي ويوسف الخال وغيرهم. ولكن سرعان ما توقّفت مع قرار الإغلاق الشامل. يقول الرفاعي لنا: «صُوّرت قرابة تسعة أيام في بيروت، وكان من المتوقع أن يُستكمل جزء صغير في أبو ظبي، لكن الإغلاق كان ضربة موجعة. يعاني القطاع الإنتاجي من مشاكل كبيرة، فنحن من القطاعات القليلة التي تُدخل المال إلى لبنان في ظل الأزمة الاقتصادية الحالية. لدينا مئات الموظفين في عهدتنا، زرعنا التعب طيلة سنوات، ونحصد حالياً الكوارث من مختلف النواحي». يتابع: «نتواصل مع المعنيين لتسهيل التصوير، مع العلم أننا قطاع يلتزم بالمعايير الصحية (التعقيم، والفحوصات، والحرارة...) منعاً لتفشي كورونا. نحن حالياً نضع يدنا على خدّنا وننتظر. كيف للدولة أن تسمح بافتتاح المطاعم والملاهي الليلية في عيدَي الميلاد ورأس السنة، وتغلق التصوير الذي يلتزم بالالتزامات الطبية؟».

لا يبدو أن العقبات التي تعترض تصوير المسلسلات المشتركة، تختلف عما تواجهه الأعمال اللبنانية التي خُصصت لها موازنة متواضعة. رغم انطلاق تحضيره لمسلسلين سيبصران النور في رمضان 2021، إلا أن المنتج والمخرج إيلي معلوف ينشغل حالياً بالانتهاء من تصوير «رصيف الغرباء» (كتابة طوني شمعون وإخراج إيلي معلوف) الذي تعرضه lbci. إذ يتابع تصوير العمل الدرامي الذي تبدأ أحداثه من عام 1945 من القرن الماضي، لأن حلقاته طويلة ولا يزال التصوير قائماً. في المقابل، يوضح معلوف لنا بأنه يستعدّ لتصوير مسلسلين لبنانيين لرمضان، الأول هو «الزمن الضائع» الذي سيُعرض على قناة «الجديد» (كتابة غابي مرعب وإخراج ماريانا صقر. بطولة جو صادر، أسعد رشدان، جوي هاني، فادي إبراهيم وغيرهم)، والثاني هو «أسماء من الماضي» (كتابة زينة عبدالرزاق وإخراج إيلي معلوف) الذي سيُعرض في رمضان على lbci. ويختصر معلوف المشهد حالياً في ظل تحضيرات الشركات للموسم الرمضاني والإغلاق الشامل، قائلاً: «لا أحد واثق من حضوره درامياً في شهر رمضان. الرؤية مشوّشة بسبب الإغلاق الشامل».

صحيح أن كاميرات المسلسل اللبناني «الحي الشعبي» (كتابة فيفيان أنطونيوس وإخراج جورج روكز- بطولة محمد قيس وماريتا الحاني. إنتاج شركة «مروى غروب» لصاحبها مروان حداد)، قد دارت أخيراً، إلا أن حداد يشبّه الوضع اليوم بأنه سباق مع الوقت. ويلفت حداد إلى أن «الوقت لم يداهمنا بعد، ولا يزال أمامنا بعض الوقت لتحضير مشاريع رمضان ويمكننا العودة للتصوير أوائل شهر شباط (فبراير) المقبل، ونستمرّ حتى منتصف شهر رمضان. لكن الأمر ليس مؤكداً، فهو منوط بمسألة السماح لشركات الإنتاج بتصوير أعمالها في ظلّ تجديد قرار الإغلاق. هنا، قد نقع في أزمة تشبه أزمة العام الماضي، وقد يخرج من السباق الكثير من المسلسلات لضيق الوقت». للمرة الأولى، تخوض شركة «فالكون فيلمز» التي يديرها رائد سنان، أول إنتاجاتها الدرامية والرمضانية. فقد أعلنت عن تقديمها مسلسل «داون تاون» (فكرة كلود أبو حيدر وسيناريو محمود إدريس وإخراج زهير قنوع)، الذي يجمع على قائمة أبطاله ممثلين سوريين ولبنانيين، من بينهم: عبد المنعم عمايري، سامر إسماعيل، ستيفاني صليبا، محمد عقيل، سارة أبي كنعان، جنيد زين الدين، كارمن لبس.

في المحصلة، يبدو أنّ التخبّط الذي عاشته شركات الإنتاج العام الماضي، ستمتدّ هذا الموسم أيضاً. تطورات وتغيرات وظروف استثنائية بدّلت ملامح الخريطة الرمضانية، حتى صار شهر الصوم في آخر سلّم أولويات شركات الإنتاج، التي اتجهت أنظارها ـ كما الكوكب برمّته ـ إلى الفضاء الافتراضي ومنصات الستريمنغ.

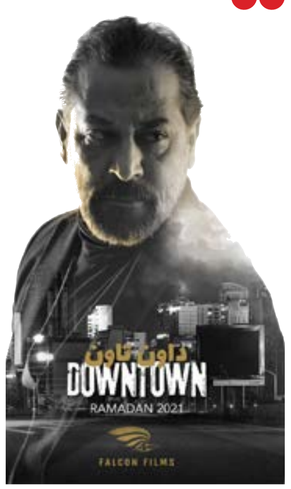

الأخبار
al-akhbar
الجمعة 22 كانون الثاني 2021 العدد 4252

صورة وخبر

أمس الخميس، أعيد افتتاح «غاليري أوفيزي» بعد فترة طويلة من الإغلاق فرضتها جائحة كورونا. هكذا، بدأ الصرح الثقافي الذي تأسّس في عام 1581 ويُعدّ أحد أقدم المتاحف الفنية وأكثرها شهرةً في أوروبا باستقبال الزوّار الراغبين في الاستمتاع بروائع فنية. تقع «غاليري أوفيتزي» التي تعرض روائع النهضة الإيطالية، في قصر «ديغلي أوفيزي» في فلورنسا. (أ ف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

شمعةٌ ظلام

أبداً!
ما عادَ يُطَـيِّبُ خاطري أنْ أشعلَ قلبي،
أو أحدَ أصابعي،
شمعةً تُضيءُ الظلامَ الذي تَنعمون بهِ
وفيه.
أولاً: لأنّ الظلامَ يليقُ بكم أكثر.
وثانياً... ثانياً وأخيراً: لأنني، في الظلام،
أستطيعُ أنْ أَتَخيّلَ جثامينكم التي
أَرديتُها في أحلامي
بدونِ أنْ تَتلوّثَ عيناياَ برؤيتِها.
..
أقصى ما أستطيعُه وما أحلمُ به
أنْ أُشعِلَ لكم المزيدَ والمزيدَ من الظلام.
الظلامُ يُشبهكم.
الظلامُ نَعشُكم وَ ملكوتُكم.
الظلامُ: أنتم.

«المعارف الحكميّة»: اكتبوا عن الفن الإسلاميّ

يدعو «معهد المعارف الحكمية للدراسات الدينية والفلسفية» إلى المشاركة في الكتابة ضمن ملفّ تخصّصي بعنوان «الفن الإسلامي، والممارسة الفنية». تضم المحاور المطروحة، مجموعة أسئلة: ما هو واقع الفن الإسلامي من شعر، أدب، إنشاد، رسم، تصميم، تمثيل، وغير ذلك عند الجماعات الإسلامية في لبنان؟ هل هناك أصالة فنية أم تقليد سطحي؟ ما شروط الارتقاء الإبداعي للعمل الفني الإسلامي في لبنان؟ ما معايير الحلال والحرام، والروح الوحياني في النتاج الفني؟ أما شروط المشاركة، فتتلخّص بعدم تخطي عدد الكلمات 1200، إلى جانب أن يتسم النص بالجدية العلمية وأن يكون غير منشور سابقاً. آخر مهلة لتسلّم المقالات هي 28 شباط (فبراير) 2021 عبر البريد الإلكتروني almaaref@shurouk.org، أو عبر تطبيق «واتساب» على الرقم 70/984403.

دخيل الخليفة: عن الشعر والمرأة والبدون

يحلّ الشاعر الكويتي دخيل الخليفة (الصورة)، غداً، ضيفاً على برنامج «بيت القصيد» (21:00) الذي يقدّمه الشاعر والإعلامي اللبناني زاهي وهبي على «الميادين»، متحدّثاً عن تجربته الشعرية المتشعبة. يتطرّق الحوار إلى مضامين شعر الخليفة المعنيّ بالإنسان، وكذلك إلى ملامح ما يسميه «أدب البدون»، وهي الشريحة الاجتماعية التي ينتمي إليها الشاعر، ممن لم يحصلوا حتى اليوم على حقهم في الجنسية الكويتية. يتناول وهبي مع ضيفه الذي يُعتبر حالياً من أبرز شعراء الكويت، راهن المشهد الشعري الكويتي والعربي، وتأثّر الخليفة بتجربة محمود درويش، ونظرته إلى شعر المرأة انطلاقاً من مقولته التي أثارت جدلاً، وخلاصتها أنّ خشونة القصيدة العمودية لا تناسب المرأة لأنّها قصيدة ذكورية

* «بيت القصيد»: 21:00 على «الميادين»

هدى بركات: جلسة حول «بريد الليل»

تنظّم «مؤسسة عبد الحميد شومان» في مكتبتها العامة في عمّان برنامجاً بعنوان «كاتب وكتاب»، ترمي من خلاله إلى تشكيل حلقة وصل «فريدة من نوعها» بين الكتّاب وقُرّائهم، حيث تتم شهرياً استضافة أحد الكتّاب العرب لمناقشة أحد كتبه مع الجمهور. ويوم الأربعاء المقبل، سيكون الموعد افتراضياً عبر تطبيق «زوم» وصفحة المؤسسة على فايسبوك مع اللبنانية هدى بركات (1952 ـ الصورة). سيتمحور النقاش حول روايتها «بريد الليل» (دار الآداب) الفائزة بجائزة «بوكر» للرواية العربية لعام 2019، على أن يتولّى إدارته الكاتب والصحافي والناشط الثقافي جعفر العقيلي. علماً بأنّه ستتم مشاركة الرابط الخاص بالبث المباشر على صفحة الفعّالية على فايسبوك، حيث ستُستقبل أسئلة الجمهور أيضاً.
في «بريد الليل»، تحكي بركات قصصاً عبر خمس رسائل لأشخاص مختلفين يتعرّف القارئ إليهم عبر هذا البوح المسائي ضمن رسائل تشبه حكايات المعذّبين أو اعترافات ساعات الليل الأخيرة بما تحمله من سوداوية وقتامة. وعن هذه القصص، تقول بركات في تعريف الكتاب: «حكايات أصحاب الرسائل، التي كتبوها وضاعت مثلهم في البحر. لكنّها تستدعي رسائل أخرى، تتقاطع مثل مصائر هؤلاء الغرباء. هم المهاجرون، أو المهجّرون، أو المنفيُّون المشرَّدون، يتامى بلدانهم التي كسرتها الأيام فأحالت حيواتهم إلى لعبة «بازل»...».

*نقاش مع هدى بركات: الأربعاء 27 كانون الثاني (يناير) الحالي ـ الساعة السابعة مساءً بتوقيت بيروت ـ تطبيق «زوم» (رابط الحضور متوافر على موقعنا، رمز الفعالية: 83225218991) وصفحة «مؤسسة عبد الحميد شومان» على فايسبوك.

«سياسات تربويّة» مجلّة عربيّة جديدة

بعد أشهر من التحضير، أبصرت «سياسات تربوية» النور أخيراً على يد مؤسسة EDUCITY. وفق القائمين عليها، تُعدّ المجلة «أول مجلة عربية محكّمة ومستقلّة وفصلية، في مجال السياسات التربويّة». يتركّز عملها على نشر الأبحاث والدراسات الأكاديمية الأصيلة حول إشكاليات السياسات التربوية، بالإضافة إلى مراجعة سياسات سبق أن أُقرّت، نُفّذت أو يُجرى تنفيذها. ويضيف هؤلاء أنّ المواد المنشورة ستخضع لمراجعة وتحكيم أساتذة «مشهود لهم». في هذا السياق، تلفت «سياسات تربوية» إلى أنّها مع مجلس علمي مؤلّف من أكاديميين عرب من أصحاب الخبرة، في سبيل وضع الآليات اللازمة لتكون المجلة المتوافرة ورقياً وإلكترونياً «قيمة مضافة في حقل البحث العلمي».